الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

جامعة عبد الرحمان ميرة- بجاية

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم القانون الدولي العام

واقع منظمة الأمم المتحدة في ظل النزاعات المسلحة الدولية

النزاع الروسي الأوكراني نموذجا

مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر في القانون

تخصص: القانون الدولي العام

إعداد الطالبتين:

- قانة أمال

- بوفودي نينة

تحت اشراف الدكتور:

ناتوري كريم

لجنة المناقشة:

د/ زيان خوجة مريا, أستاذة مساعدة قسم أ, جامعة عبد الرحمان ميرة–بجاية.....رئيسا

د/ناتوري كريم, أستاذ محاضر قسم أ, جامعة عبد الرحمان ميرة–بجاية.....مشرفا

أ/ منعة جمال, أستاذ مساعد قسم أ, جامعة عبد الرحمان ميرة–بجاية.....ممتحنا

السنة الجامعية 2023/2022

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

بسم الله الرحمان الرحيم ،و الحمد لله رب العالمين الدي وفقنا واعاننا على انهاء هدا البحث والخروج به بهده الصورة المتكاملة ،فبالامس القريب بدانا مسيرتنا التعليمية ،وها نحن الان ننهيها في طريق برهبة وارتباك .

ونتقدم بخالص شكرنا وفائق تقديرنا لأستاذنا الفاضل الدكتور" **باتوري كريم** "،الدي تفضل بالإشراف على مذكرتنا و الدي وجهنا وشجعنا على مواصلة البحث واتمامه رغم الصعوبات التي واجهتنا وتوجهه لنا وعن معلوماته القيمة التي ساهمت في اطراء موضوع دراستنا في جوانبها المختلفة .

كما نتقدم بجزيل الشكر للجنة المناقشة التي تفضلت بمناقشة هده المدكرة، كما نود ان نتقدم بالشكر لأساتذتنا في قسم الماجيستر وكل الأساتذة الدين زودونا بملاحظتهم و معارفهم طوال مسيرتنا الدراسية من المرحلة الابتدائية الى مرحلة التعليم العالي .

كما لا يفوتنا في هدا المقام في هدا المقام تقديم الشكر الجزيل الى مسؤولي وعمال مكتبات كليات الحقوق بجامعات الجزائر وتيزي وزوو وجيجل، الدين لم يبخلوا علينا بتقديم الوثائق اللازمة لإنجاز هدا البحث .

و كدلك نشكر كل من ساعد على اتمام هدا البحث وقدم لنا العون ومد لنا يد المساعدة سوآء ماديا او معنويا من زملائنا في الدفعة وعائلاتنا ونخص بالذكر : **مسعودان صونيه وقاوة سليم وبجغوج اسامة**.

إهداء

إلى من أنشأني نشأة العلم والدين وشدت به أزري في محنتي

"أبي"

إلى من سهرت الليالي من أجل أن أكون وشملتني بدعائها في كل وقت حين

"أمي"

برا بهما ووفاءا

إلى من منحوني المحبة الأخوية الخالصة والصادقة

"أخواني وأخواتي"

إلى كل صديق عبر بصدق بموقف أصيل أو كلمة مساندة أو دعاء في

ظهر الغيب بنية خالصة أهدي ثمرة هذا الجهد المتواضع

نينة

إهداء

انتهت الحكاية ورفعت قبعتي مودعة السنين التي مضت ،

اهدي تخرجي الى بحر الحب ونبضي امي الحنونة وابي العزيز الغالي الدي كان لي سندا في مسيرتي ،واتمنى لهما دوام الصحة والعافية .

والى نجوم سمائي: توأمي اخي" ***عبد الطيف***" واخي الصغير" ***عبد الرحيم***" و الى سندي في الحياة اختي الحبيبة" ***نسيمة وزوجها***" ،والى التي لم تلدها امي رفيقة دربي" ***حنان***".

واهدي تخرجي لكل من ساندني ووقف معي ولو بكلمة او دعوة صادقة ،والى صديقتي قبل ان تكون شريكتي في هدا البحث" ***بوفودي نينة*** "، والى جميع الاصدقاء والزملاء في مسيرتنا الدراسية .

امال

قائمة المختصرات

أولا: باللغة العربية

الو.م.أ : الولايات المتحدة الأمريكية.

م.أ.م : منظمة الأمم المتحدة.

ح.ع.2 : الحرب العالمية الثانية.

م.أ : مجلس الأمن.

ج.ع : الجمعية العامة.

ص : صفحة.

ص.ص :من الصفحة إلى الصفحة.

د.س.ن : دون سنة النشر.

د.م.ن : دون مكان النشر.

ثانيا: باللغة الفرنسية

P .P : de la page a la page

P : page

R.G.D.I.P : revue generale de droit internationl public

مقدمة

عرف المجتمع الدولي منذ ظهوره صراعات دولية عديدة التي لازالت حتى الأن وشهد العديد من المتغيرات والتطورات إلى أن وصل مرحلة التنظيم الدولي الذي يتمثل بعقد اجتماعات وإتحادات وتنظيمات دولية بهدف تحقيق الأمن الجماعي ونبذ الحرب، وجعله من الأولويات لتحقيقها بمنع اللجوء الى القوة وحل النزاعات الدولية التي تنشأ بين الدول بطرق سلمية للحفاظ على الأمن والسلم الدوليين.

ونظرا للمعارك الحربية التي حدثت عبر الأزمنة أبرزها الحرب العالمية الأولى التي ساهمت وأقرت بضرورة قيام منظمة دولية تهدف إلى الحد من الحرب والتسلح وإستخدام القوة وتحقيق السلام لجميع الدول والتي تتمثل في عصبة الأمم المتحدة أعدت من لجنة إنجليزية عام 1919.

رغم محاولاتها لتحقيق السلم والأمن الدوليين وتنمية التعاون الدولي وعدم اللجوء إلى الحرب إلا بعد عرض النزاع على العصبة إضافة الى فرض عقوبات معينة على الدول التي تخالف أحكامها إلا أنها بائت بالفشل في تحقيق الأغراض المنشودة إليها لعدة أسباب خارجة عن نطاقها، تمثلت في عدم انضمام الدول الكبرى إلى العصبة وغلب الطابع الأوربي، إضافة الى تقاعس الدول في تقديم يد المعاونة لهذه المنظمة وغيرها من الأسباب الأخرى.

وأكبر دليل على ذلك قيام الحرب العالمية الثانية التي أسفرت بخسائر مادية وبشرية هائلة ،أدت إلى خيبة أمل كبيرة لدى أوساط المجتمع الدولي فسعت الدول إلى إتخاذ قرارات وتصفية الأعمال التي نتجت عنها قيام هيئة عالمية تختص بحفظ السلم والأمن الدوليين وتحل محل عصبة الأمم، فهي تعتبر منظمة حكومية وواحدة من أشهر المنظمات الدولية في القرن العشرين التي تأسست سنة 1945.

وفشلت العصبة في تفادي الحروب، والحفاظ على الأمن والسلم الدوليين فتم إنشاء منظمة الأمم المتحدة على أنقاض قوى دولية ومحاور مهمة كانت إنهارت قبل نشوب الحربين العالميتين الأولى والثانية، فبادرت بالعمل على إيجاد قدر كبير من الجهود من أجل

تسوية النزاعات الناشئة بين الدول وإيجاد مساحة الحوار بينهم وذلك بمختلف الوسائل حسب إختلاف طبيعة المنازعات التي تكون من قبل أجهزة الأمم المتحدة ومنظمات فرعية متعددة بالحفاظ على الأمن والسلم الدوليين، لتعزيز العلاقات والتعاون الدولي في شتى الميادين سواءا الإقتصادية والإجتماعية والثقافية والسياسية.

وهذا ما كرس ميثاق الأمم المتحدة وخصص له الإجراءات والوسائل اللازمة لتحقيقه، ومن أهم أجهزة الأمم المتحدة مجلس الأمن الذي تقع على عاتقه مسؤولية حفظ السلم والأمن الدوليين، ثم الجمعية العامة بإعتبارها جهاز تداول ووضع السياسات والتمثيل في الأمم المتحدة وفق توصيات من مجلس الأمن.

خول لهما الميثاق صلاحيات التدخل في النزاعات الدولية ونشر السلم عن طريق الفصل السادس والسابع من الميثاق، من أبرز القضايا التي تدخلت فيها الحرب الكورية سنة 1950 و1953، وقضية الكونغو، الشرق الأوسط وإقليم جنوب غرب إفريقيا وغيرها من القضايا.

تعد الأزمة الروسية الأوكرانية من أهم التحديات التي تواجهها حاليا منظمة الأمم المتحدة بالنظر لما يعيشه البلدين من توتر ونزاعات التي كانت وليدة منذ سنة 2013، مرورها بعدة مراحل ووصولها إلى ما عليه الأن، ذلك بوصفها بالحرب الهجينة نظرا لما تجمعه من مفاهيم حرب تقليدية و مفاهيم الحرب الغير النظامية.

وكل هذه المظاهر بارزة في حالة الأزمة الأوكرانية أين إعتمدت روسيا نموذجا هجينا فهذه الأزمة الأوكرانية دفعت إلى إنعكاسات دولية واسعة، لما مسها من تدخلات خارجية لاسيما الروسية والغربية في إطار التنافس على مناطق النفوذ والسيطرة عليها والتحكم فيها.

تعتبر هذه الأزمة الأخطر على الساحة الدولية منذ إنتهاء الحرب الباردة لأنها تنطوي على التهديد بنشوب صراع واسع في القارة الأوروبية كما تسفر عن زعزعة أسس النظام العالمي الذي تهيمن عليه الولايات المتحدة الأمريكية.

وبناءا على ما سبق ذكره من أهداف الأمم المتحدة ومقاصدها بحفظ السلم والأمن الدوليين نتساءل حول مدى فعالية دور منظمة الأمم المتحدة في إيجاد حل للنزاع الروسي الأوكراني؟

للإجابة على هذه الإشكالية المطروحة أمامنا قمنا بوضع خطة حددنا فيها مهام منظمة الأمم المتحدة في حفظ السلم والأمن الدوليين (الفصل الأول)، الذي بدوره ينقسم إلى مبحثين أساسيين تناولنا فيه أجهزة الأمم المتحدة في حفظ السلم والأمن الدوليين(المبحث الأول)، وتقييم دور منظمة الأمم المتحدة في مجال حفظ السلم والأمن الدوليين(المبحث الثاني)،ثم نستعرض النزاع الروسي الأوكراني ومنظمة الأمم المتحدة (الفصل الثاني)، الذي بدوره ينقسم إلى مبحثين أساسيين تطرقنا فيه إلى تطورات الأزمة الروسية الأوكرانية والسياسة الأمريكية لها(المبحث الأول)، إضافة إلى محاولات منظمة الأمم المتحدة في حل النزاع الروسي الأوكراني (المبحث الثاني).

الفصل الأول:
مهام منظمة الأمم المتحدة في حفظ السلم والأمن الدوليين

تعتبر منظمة الأمم المتحدة منظمة دولية، تأسست سنة 1945 على أعقاب الدمار الذي خلفته الحرب العالمية الثانية وكانت الدول في حالة خراب والعالم بحاجة الى السلام، فسعى المجتمع الدولي إلى تنظيمه فقاموا بتأسيسها، ووكلت إليها مهمة مركزية واحدة ألا وهي صون السلم والأمن الدوليين والعمل بالمقاصد الواردة في ميثاق تأسيسها.

ولقد تطورت الأمم المتحدة على مر السنين لمواكبة التغيير الكبير الذي يطرأ على العالم لكونها المكان الوحيد على الأرض، حيث يمكن لدول العالم أن تجتمع معا لمناقشة المشكلات المشتركة وإيجاد حلولا لها وتحقيق أهدافها المعلنة من تعاون واستقرار المجتمعات وتوطيد العلاقات بين الدول على أساس مبدأ العدل والمساواة.

لذلك يتوجب علينا دراسة مهام منظمة الأمم المتحدة في حفظ السلم والأمن الدوليين، ذلك بتقسيمها على مبحثين أساسيين حيث سنتناول أجهزة الأمم المتحدة في حفظ السلم والأمن الدوليين(المبحث الأول)، من أهم الأجهزة التي تتولى ذلك مجلس الأمن(المطلب الأول)، الجمعية العامة (المطلب الثاني)، من جانب أخر سنتطرق إلى تقييم دور الأمم المتحدة في حفظ السلم والأمن الدوليين (المبحث الثاني) وذلك من خلال التركيز على إنجازات منظمة الأمم المتحدة (المطلب الأول)، إضافة الى العراقيل التي تعرضت لها منظمة الأمم المتحدة (المطلب الثاني).

المبحث الأول: أجهزة الأمم المتحدة في حفظ السلم و الأمن الدوليين:

تتكون منظمة الأمم المتحدة من عدة أجهزة من أجل أداء الوظائف المخولة لها، من بين الأجهزة الرئيسية لمنظمة الأمم المتحدة مجلس الأمن (المطلب الأول) الجمعية العامة (المطلب الثاني)، نكتفي بالإشارة الى دورهما باعتبار مسؤولية حفظ السلم والأمن الدوليين تقع على عاتقهما بالدرجة الأولى.

المطلب الأول:

مجلس الأمن:

يعد مجلس الأمن الجهاز الرئيسي السياسي والتنفيذي للأمم المتحدة الذي يتمتع بمسؤولية حفظ السلم والأمن الدوليين وهو جهاز تنفيذي محدود العضوية البالغة فهو الأداة الرئيسية الفاعلة في حفظ السلم والأمن الدوليين ولذلك نجد أنه من الضروري العرض مهام مجلس الأمن ونظام عمله(الفرع الأول)،ثم نتطرق الى اختصاصات مجلس الأمن في حفظ السلم والأمن الدوليين(الفرع الثاني).

الفرع الأول: مهام مجلس الأمن ونظام عمله

ترتبط أهمية هذا الجهاز ارتباطا وثيقا بكيفية تكوينه وأحكام التصويت وإجراءات العمل فيه.

أولا: تكوين مجلس الأمن:

تنص المادة 23 من ميثاق الأمم المتحدة بعد تعديلها على أن يتألف مجلس الأمن من خمسة عشر عضوا من الأمم المتحدة حيث يتكون من خمسة أعضاء دائمين فيه وعشر أعضاء تنتخبهم الجمعية العامة غير دائمين في المجلس تكون مساهمة الأعضاء في الأمم

المتحدة لحفظ السلم والأمن الدوليين ومقاصد أخرى للهيئة كما يراعي التوزيع الجغرافي العادل[1]، يتميز مجلس الأمن بكونه يشمل فئتين من الأعضاء وهما:

1- فئة الأعضاء الدائمين:

وفقا المادة 23 الفقرة الأولى من الميثاق الأعضاء الدائمون عددهم خمسة وهم: روسيا، الصين، فرنسا، بريطانيا، الولايات المتحدة الأمريكية[2]، يتمتع كل من هؤلاء الأعضاء بحقين داخل مجلس الأمن هما:

ا)- حق العضوية الدائمة في المجلس الذي يستمر ما استمرت الأمم المتحدة.

ب)- حق النقض الفيتو، أي منع صدور قرار من المجلس لا ترغب فيه الدولة دائمة العضوية.

2- فئة الأعضاءالغير الدائمين:

ينتخب الاعضاء غير الدائمين لمنظمة الامم المتحدة لمدة سنتين، وذلك بشرط أن العضو الذي إنتهت مدته لا يجوز إعادة إنتخابه ففي كل سنة يقومون بتجديد نصف الأعضاء، نصت المادة 23 الفقرة الثانية في صيغتها المعدلة على أن ينتخب إثنين من الأعضاء الأربعة الإضافيين لمدة سنة واحدة.

حددت المادة 23 الفقرة الأولى معيارين أساسين يجب على الجمعية العامة أن تعمل بهما في إنتخاب الأعضاء الغير الدائمين بالمجلس، تتمثل في مدى مساهمة أعضاء الأمم المتحدة في حفظ السلم والأمن الدوليين، وفي مقاصد أخرى والتوزيع الجغرافي العادل .

عقد إتفاق بين أعضاء المنظمة سنة 1946 حول كيفية تنظيم وتوزيع المقاعد الستة أنذاك، بإنضمام العديد من الدول الإفريقية والأسيوية إلى عضوية الأمم المتحدة أبرموا إتفاق

---

[1] **محمد سامي عبد الحميد**، أصول القانون الدولي العام "الجماعة الدولية"، الجزء الأول، الطبعة السادسة، الناشر منشأ المعارف مطبعة الأنصار، الإسكندرية، 2000،ص ص98 -102.

[2] **مريم عمارة نسرين شريفي**، قانون المجتمع الدولي المعاصر، منشورات دار بلقيس، الجزائر،2014، ص151.

أخر في عام 1963 في هذا الشأن، مما زاد من عدد لأعضاء المجلس الغير الدائمين إلى عشرة أعضاء لإفساح المجال أمام الدول الإفريقية الأسيوية [3].

بين قرار الجمعية العامة رقم (1991)، الصادر في 17 ديسمبر1963 بالموافقة على تعديل المواد23 و 27 و61 في الميثاق على كيفية توزيع المقاعد العشرة الغير الدائمة بين المجموعات الجغرافية المختلفة نص أن يكون لدول اسيا وافريقيا خمسة مقاعد ولدول أمريكا اللاتينية مقعدان، ودول شرق أوروبا مقعد واحد ولدول غرب أوروبا والدول الأخرى مقعدان[4].

ثانيا: إجراءات العمل في مجلس الأمن واللجان التابعة له:

يختص مجلس الأمن بمسؤولية حماية السلم والأمن الدوليين والحفاظ عليهما، ونظرا لهذه المسؤولية المهمة وما يتعرض له من مسائل عاجلة تهدد الأمن والسلم الدوليين يجب عليه أن يجتمع فورا لحلها، قام الميثاق على وضع تنظيم له يستطيع معه العمل باستمرار فأوجب تمثيل كل عضو من أعضائه تمثيلا دائما في مقر المنظمة المادة 28 الفقرة الأولى كما نص على عقد اجتماعات دورية، المادة 28الفقرة الثانية[5].

لمجلس الأمن ست لغات رسمية تتمثل في الإنجليزية والفرنسية والإسبانية والروسية والصينية والعربية كما يستعين في ممارسة إختصاصاته بالعديد من اللجان التابعة للمجلس وتتمثل من[6]:

---

[3] **المادة 23، المتحدة،** المصادق عليه في مؤتمر ميثاق الأمم سان فرانسيسكو بتاريخ 26 جوان 1945، دخل حيزالتنفيذ في 24 أكتوبر1945.

[4] **قرار الجمعية العامة رقم 1991،** الصادر في 17 ديسمبر 1963، يتضمن تعديل المواد 23، 27، 61، من ميثاق الأمم المتحدة.

[5] **المادة 28،** من ميثاق الأمم المتحدة، السالف الذكر.

[6] **محمد سامي عبد الحميد،** قانون المنظمات الدولية "الأمم المتحدة"، دار الجامعة الجديدة ، الإسكندرية، 2015، ص111.

1- لجنة أركان الحرب:

نصت المادة 47 من ميثاق الأمم المتحدة على تشكيل لجنة أركان الحرب من رؤساء أركان الحرب الأعضاء الدائمين لتقديم المشورة الى مجلس الأمن وتعاونه في جميع المسائل المتصلة بما يلزمه من حاجات حربية لحفظ السلم والأمن الدولي[7]، أدت الحرب الباردة إلى عدم قدرة اللجنة بممارسة أعمالها وذلك في عام 1948، قدمت اللجنة تقرير لمجلس الأمن حيث إعترفت فيه على عدم قدرتها في مزاولة أعمالها فتوقف عمل اللجنة من الناحية الفعلية عل الرغم من أنها بقيت قائمة من الناحية القانونية[8].

2- لجنة الخبراء:

تتكون هذه اللجنة من أعضاء (م أ) تم إنشاؤها في أول اجتماع لمجلس الأمن عام 1947 وهي تضم مجموعة من الخبراء القانونيين المتخصصين بتفسير ودراسة كل ما يحيله عليها المجلس من موضوعات.

3- لجنة السلاح:

شكلتها الجمعية العامة عام 1953 لمساعدة (م أ) في مشاكل نزع السلاح تتألف هذه اللجنة من ممثلي دول الأعضاء في المجلس بالإضافة إلى كندا، تختص بمسائل التسليح وتنظيمه والرقابة على الأسلحة ووسائل استخدام الذرة لأغراض سلمية.

4- الفروع الثانوية:

لمجلس الأمن أن ينشأ من الفروع الثانوية ما يراه ضروريا لأداء وظائفه، أي ينشأ (م أ) فرعا له وذلك لمساعدة المجلس في تحقيق وظائفه فالأصل (م أ) ودور هذه اللجان التحقيق والتوفيق وتقديم المشورة والمساعدة[9].

---

[7] **المادة 47**، من ميثاق الأمم المتحدة، السالف الذكر.

[8] **مريم عمارة نسرين شريفي** ،المعاصر، المرجع السابق، 2014، ص152.

[9] **سهيل حسين الفتلاوي**، الأمم المتحدة "أجهزة الأمم المتحدة" ،الجزء الثاني، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص ص122- 124 .

ثالثا: أحكام التصويت في مجلس الأمن :

يختلف التصويت بحسب طبيعة المسألة المطروحة:

1- التصويت في المسائل الإجرائية والمسائل الموضوعية:

بينت المادة 27 من ميثاق الأمم المتحدة أحكام التصويت في مجلس الأمن، فنصت في الفقرة الأولى أن لكل عضو من أعضاء المجلس[10]، صوت واحد فرقت في فقرتها الثانية والثالثة بين المسائل الإجرائية والمسائل الموضوعية.

تصدر قرارات مجلس الأمن حسب ما نصت عليه المادة 27 الفقرة الثانية المتعلقة بالمسائل الإجرائية بموافقة تسعة أصوات من أعضاء المجلس، كما نصت في الفقرة الثالثة على أن تصدر قرارات(م أ) في المسائل الأخرى بموافقة أصوات تسعة من أعضائه يكون بينهما أصوات الأعضاء الدائمين متفقة بشرط أنه في القرارات المتخذة تطبيق أحكام الفصل السادس والفقرة الثالثة من المادة 52 يمتنع من كان طرفا في النزاع عن التصويت، يعلن رئيس المجلس التصويت ومجرد عدم رفع يد ممثل واحد من الأعضاء الدائمين فان على رئيس المجلس صدور القرار ولا يجوز الأخذ بمبدأ العضو الغائب أو الممتنع عن التصويت. يطلب رئيس المجلس عند التصويت من الدول الأعضاء رفع الأيدي للدول الموافقة على القرار وبعد ذلك يطلب من الدول الرافضة للقرار برفع أيديهم فاذا كان ممثل دولة دائمة العضوية برفع يده عند رفض القرار فانه يكون قد استخدم حق النقض أما اذا لم يرفع يده ممتنعا عن التصويت[11].

إذا حاز القرار على تسع أصوات فانه يعد قد صدر والواقع أن هذا العمل يتناقض مع أحكام المادة 27 من الميثاق التي تطلب موافقة جميع الدول الدائمة العضوية على قرارت مجلس الأمن لتكتسب الشرعية القانونية، كما يمتنع من كان طرفا في نزاع أما مجلس الأمن

[10] **المادة 27**، من ميثاق الأمم المتحدة، السالف الذكر.

[11] **المادة 52**، من المرجع نفسه.

عن التصويت إذا كان النزاع ضمن الفصل السابع من الميثاق والمنازعات المحلية المحالة إليه من قبل المنظمات الإقليمية [12].

2- حق النقض (الفيتو):

يمنح حق الفيتو للأعضاء الخمسة الدائمين العضوية في مجلس الأمن الولايات المتحدة الأمريكية، روسيا، الصين، وبريطانيا، فرنسا، إذ يكفي فقط اعتراض أية دولة من هذه الدول الخمس الدائمة العضوية في (م أ) ليتم رفض القرار وعدم تمريره بشكل نهائي وحتى إن كان مقبولا عند الدول الأخرى، أما مصطلح الفيتو فهي تشير إلى القوة وهو القدرة على وقف النتائج الغير المرغوب فيها مثل استخدام روسيا و الصين حق الفيتو في 2022 ضد قرار إدانة الإعتداء روسيا في أوكرانيا[13].

اختلفت الآراء حول استخدام حق الفيتو هناك من يهاجم حق الفيتو في نظام التصويت بمجلس الأمن، يعتبر أساس فشل نظام الأمن الجماعي، كما هناك من ينادي بضرورة الإبقاء عليه كميزة للدول الكبرى تساعدها على تحمل مسؤولياتها الكبيرة في حفظ السلم والأمن الدوليين. فحق الفيتو يتصل إتصالا وثيقا بسلطات (م أ) الواسعة على حساب الجمعية العامة، وهناك من يطالب إلغاؤه ومنها من تطالب توسيعه ليمنح لدول أخرى لها تأثيرها على الساحة السياسية الدولية بحكم ما تتمتع به من إمتيازات سياسية وعسكرية وإقتصادي [14].

[12] **سهيل حسن الفتلاوي**. ، الأمم المتحدة "أجهزة الأمم المتحدة" ، المرجع السابق، ص ص117- 119

[13] **نزيه علي منصور**، حق النقض(الفيتو) ودوره في تحقيق السلم والأمن الدوليين، دار الكتب العلمية، لبنان، 2009، ص69.

[14] **سهيل حسن الفتلاوي**، الأمم المتحدة "أجهزة الأمم المتحدة"، المرجع السابق، ص119- 120.

الفرع الثاني: إختصاصات مجلس الأمن في مجال حفظ السلم و الأمن الدوليين

يختص مجلس الأمن وفقا للمادة 27 من الميثاق في حفظ السلم والأمن الدوليين فيقوم بممارسة هذا الاختصاص بطريقتين وهما:

– التوصية بما يراه ملائما من الإجراءات وطرق التسوية للوصول الى حل سلمي لأي نزاع.

– اتخاذ التدابير اللازمة لحفظ السلم والأمن الدوليين واعادته الى نصابه وذلك اذا وقع تهديد بالسلم أو اخلال به أو عملا من أعمال العدوان، التي وردت في الفصل السابع من الميثاق وفقا للمادة 24 منه[15].

أولا: اختصاص المجلس بحل المنازعات الدولية حلا سلميا:

وضحت المواد الستة الواردة في الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة على كيفية عرض النزاع على المجلس وما يحق له اتخاذ بصدد النزاع من إجراءات عن طريق التوصية، (م أ) يمارس هذا الإختصاص إما من تلقاء نفسه أو اذا طلب اليه ذلك سواءا من الجمعية العامة أو الأمين العام للأمم المتحدة.

الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لها حق أن تطلب من المجلس البحث في النزاع المعروض أما بالنسبة للدول الغير الأعضاء في الأمم المتحدة حسب نص المادة 25 يجب أن تكون الدولة الغير العضو طرفا في النزاع الذي تنبه (م أ) إليه وأن تقبل مقدما في خصوص هذا النزاع إلتزامات الحل السلمي المنصوص عليها في الميثاق[16].

[15] **محمد سامي عبد الحميد**، قانون المنظمات الدولية، "أجهزة الأمم المتحدة"، المرجع السابق ص ص119– 121.

–**أنظر أيضا: بخوش حسام**، أليات تطبي القانون الدولي الإنساني على الصعيد الدولي، دار الهدى للطباعة والنش، الجزائر، 2012، ص 153– 154.

[16] **المادة 25**، من ميثاق الأمم المتحدة، السالف الذكر.

إضافة الى هذا عندما يتأكد المجلس ثبوت الصفة الدولية للنزاع من شأن استمراره أن يعرض حفظ السلم والأمن الدوليين للخطر يقوم بإصدار توصية أحد هذه الأمور الثلاثة:

– دعوة أطراف النزاع الى تسويته باتباع أي من الطرق التقليدية الودية المشار إليها في المادة 22 الفقرة الأولى، وحرية الأطراف إختيار الوسيلة المناسبة للإلتجاءإليها.

– التوصية مباشرة بما يراه ملائما من شروط لحل النزاع يجب أن يتبين للمجلس إستمرار هذا النزاع من شأنه أن يعرض للخطر حفظ السلم والأمن الدوليين[17].

ثانيا: إتخاذ التدابير اللازمة لحفظ السلم والأمن الدوليين وإعادته إلى نصابه:

تتمثل أهمية هذا الإختصاص في الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، فهو يعطي للمجلس الحق بتوقيع العقوبات واتخاذ تدابير القمع في حالة التهديد بالسلم أو الإخلال به أو وقوع عدوان، بمقتضى قرارات ملزمة تهدف لحفظ السلم والأمن الدوليين وإعادته إلى نصابه[18].

وفقا المادة 29من الميثاق أن (م أ) نفسه هو الجهة المختصة بتقرير ما وقع بالفعل تهديد للسلم أو إخلال به أو عدوان قبل إتخاذ التدابير اللازمة يدعو الأطراف المتنازعة ذلك منعا لتفاقم الموقف إلى الأخذ بما يراه ضروريا من تدابير مؤقتة فلا تدخل هذه التدابير بحقوق المتنازعين ومطالبهم أو بمركزهم،يتخذ المجلس نوعين من العقوبات[19].

1– عقوبات أو تدابير لا يستلزم تنفيذها استخدام القوات المسلحة المادة41.

---

[17] **المادة 22**، من ميثاق الأمم المتحدة، السالف الذكر.

–انظر أيضا:

–**Jean Cambacau**, Le pouvoir de qualification du conseil de sécurite , in : Les 70 ans des Nations Unies : quel rôle dans le monde actuel ?, Journée d'études en l'honneur du **Pr Yves Daudet**, Editions A.Pedone, Paris, 2014, p 33-35.

[18] **محمد سعادي**، قانون المنظمات الدولية "منظمة الأمم المتحدة نموذجا" ، دار الجامعة الخلد ونية، 2014، ص42–43.

[19] **المادة 41**، ميثاق الأمم المتحدة ، السالف الذكر.

2- عقوبات ذات طابع حربي يتخذها المجلس اذا تبين له التدابير الغير العسكرية لا تفي بالغرض أو تثبت أنها لم تف به المادة 42.

فالمادة 41 جمعت بين نوعين من التدابير الغير العسكرية وهما المقاطعة السياسية والمقاطعة الاقتصادية وتدخل أيضا المقاطعة الثقافية، كما إعتمد الميثاق ببيان الصور الأساسية للتدابير الغير الحربية بوضع تنظيم مفصل للوسائل التي يتعين عليه إتباعها للحصول على قوات مسلحة تعمل تحت أمره، لتلك القوات وهذا ما يظهر في المادة 43 إلى غاية المادة 47 رغم كل هذا إلا أنها لم تطبق هذه المواد وقع خلاف حول تطبيقها بين الإتحاد السوفياتي والدول الغربية، استعان المجلس عن التطبيق المتبادر والمتوقع لنصوص الفصل السابع بحلول واقعية وضح من خلالها مدى تأثر المجلس في ممارسته لوظائفه بطبيعة العلاقة القائمة ما بين الدول الكبرى دائمة العضوية فيه[20].

ثالثا: الإختصاصات الأخرى لمجلس الأمن:

إضافة عن اختصاص المجلس بحفظ السلم والأمن الدوليين لديه اختصاصات أخرى على جانب كبير من الأهمية منها:

1- اختصاصات متعلقة بالعضوية في المنظمة المبينة بالفصل الثاني من الميثاق.

2- الاشراف على الأقاليم ذات الأهمية الاستراتيجية الخاضعة لنظام الوصاية الدولية.

3- الاشتراك مع الجمعية العامة في اختيار الأمين العام للأمم المتحدة وإنتخاب قضاة محكمة العدل الدولية وتحديد الشروط الواجب توفرها للإنضمام دولة ليست عضو في الأمم المتحدة الى النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية .

[20] **المادة 42** من ميثاق الأمم المتحدة ، السالف الذكر.

أنظر أيضا:

-**MILLRT Develle ANNE Sophie**, <<non-prolifération nucléaire : régime de non-prolifération mouvement d'ensemble et mouvement partiel >> R.G.D.I.P, A.Pedone , Tome 111 /2007**, Paris,** P 443.

4- المادة 94 من الميثاق الوارد في الفصل الرابع عشر الخاص بمحكمة العدل الدولية على أنه اذا امتنع المتقاضين في قضية ما عن القيام بما يرفضه عليه حكم تصدره المحكمة للطرف الأخر أن يلجأ الى (م أ) لهذا يجب اتخاذها لتنفيذ هذا الحكم[21].

7- وضع خطط الأزمة لتنظيم التسليح والتي نص عليها في المادة 26[22]، ويكون (م أ) مسؤولا بمساعدة لجنة أركان الحرب المشار إليها في المادة 47 عن وضع خطط تعرض على أعضاء الأمم المتحدة لوضع مناهج التسليح[23].

المطلب الثاني: الجمعية العامة:

تعتبر الجمعية العامة الجهار الرئيسي الأول من أجهزة الأمم المتحدة نظرا لعدد الأعضاء في هذا الجهاز، فالعضوية فيه مقررة لجميع الدول دون تمييز بين الدول الكبرى أو الصغرى بخلاف الأمر في مجلس الأمن، فالجمعية العامة هي منتدى أو منبر سياسي للدول وهي بمثابة برلمان عالمي تساهم في عملية حفظ السلم والأمن الدوليين بشكل كبير[24].

مما يجرنا إلى البحث عن نظام عمل الجمعية العامة (الفرع الأول) تشكيل ودورات الجمعية العامة (الفرع الثاني)، مناقشة الجمعية العامة وقراراتها (الفرع الثالث) بالإضافة الى لجان الجمعية العامة والأجهزة الفرعية لها(الفرع الرابع)،وأحكام التصويت (الفرع الخامس)،اختصاصات الجمعية العامة ووظائفها (الفرع السادس) ودور الجمعية العامة في مجال حفظ لسلو والأمن الدوليين عند فشل مجلس الأمن في اتخاذ القرارات (الفرع السابع).

---

[21] **محمد سامي عبد الحميد** ، قانون المنظمات الدولية للأمم المتحدة ، المرجع السابق ، ص153- 154.

[22] **المادة 26**،من ميثاق الأمم المتحدة ، السالف الذكر.

[23] **المادة 47** ، المرجع نفسه.

أنظر أيضا:

-**SUR Serge,** Les Dynamiques De Droit International, Editions, A.Pedone , Paris ,2012 ,P.P 169 – 177.

[24] **حيدر حاج حسن الصديق**، دور منظمة الأمم المتحدة في ظل النظام العالمي الجديد، دار عرمة للطباعة والنشر والتوزيع ، الجزائر، 2007،ص21.

الفرع الأول: نظام عمل الجمعية العامة:

لا تملك الجمعية العامة كأصل عام سلطة إصدار القرارات تلزم الدول الأعضاء، إلا أن لها في العمل لديها أهمية كبيرة فهي الجهاز الوحيد من أجهزة الأمم المتحدة التي تشترك عضويته دول أعضاء المنظمة جميعا، وتتمتع باختصاص عام وشامل يحيط بكل ما يدخل في دائرة نشاط الأمم المتحدة من أمور [25]،لكونها أنها جهاز تداول وتوصية عام الاختصاص، وظيفة التداول والنظر في أية مسألة في نطاق ميثاق الأمم المتحدة أو تتصل بأي جهاز من أجهزة المنظمة أو بوظائفه وهذه المداولات لا تنتهي غالبا بإصدار توصيات تقع تبعية تنفيذها على الأعضاء والأمانة العامة والمجالس المختلفة في الأمم المتحدة [26].

على الرغم من هيمنة مجلس الأمن إلا أنها تساهم كثيرا في عمله، وتظهر هيمنتها في كونها جهاز واسع يشمل جميع اختصاصات التي تتعلق بالأمم المتحدة عدا المسائل التي يناقشها المجلس فيما يخص حماية السلم والأمن الدوليين[27].

الفرع الثاني: تكوين الجمعية العامة و دوراتها: نتناول في هذا العنصر تشكيل الجمعية العامة وتنظيم دوراتها.

أولا: تشكيل الجمعية العامة:

نصت المادة 9 الفقرة الأولى من ميثاق الأمم المتحدة بأن الجمعية العامة تضم جميع الدول الأعضاء في هذه المنظمة، كل دولة عضو في اجتماعات الجمعية العامة بوفد مكون

[25] **محمد سامي عبد الحميد** ، التنظيم الدولي: الجزء الأول الجماعة الدولية الأمم المتحدة ، مرجع سابق ، ص145.

[26] **محمد ا لمجدوب** ، التنظيم الدولي: النظرية العامة والمنظمات الدولية والإقليمية والمتخصصة ،الطبعة الثامنة ، منشورات الحلبي ، 2006، بيروت، ص227.

[27] **وليد بيطار** ، القانون الدولي العام ، المؤسسة الجامعية لدراسات والنشر والتوزيع ، لبنان ، 2008، ص17.

من عدد لا يزيد عن خمسة من المثلين الأصليين و عن خمسة مثلهم من الممثلين الاحتياطيين و من العدد الذي تراه ملائما من المستشارين و الخبراء [28].

وتضع الجمعية العامة لائحة إجراءاتها الداخلية و تنتخب رئيسها لكل دور انعقاد وفقا للمادة 21 كما أنها تنشئ من الفروع الثانوية ما تراه ضروريا للقيام بوظائفها، كما يتكون مكتب (ج ع) على غرار الرئيس من رؤساء اللجان السياسية والاقتصادية والاجتماعية لجنة والوصاية والموازنة واللجنة القانونية [29].

ثانيا: دورات الجمعية العامة:

تلتزم كل دولة عضو بموافاة الأمين العام للمنظمة بأوراق اعتماد ممثليها الصادرة من رئيس الدولة أو الحكومة أو وزير الخارجية، و بأسماء بقية أعضاء وفدها قبل التاريخ المحدد للبدء دورة الجمعية بأسبوع على الأقل، تقوم (ج ع) في بدء كل من أدوار انعقادها بتشكيل لجنة لفحص أوراق الاعتماد مكونة من تسعة أعضاء تنتخبهم (ج ع) وتقديم تقرير لها عن نتيجة فحصها [30].

تجتمع الجمعية العامة في دورة سنوية عادية ثالث من شهر سبتمبر وتستمر الدورة عادة من شهرين الى ثلاثة أشهر ويحق لها عند الاقتضاء والحاجة أن تعقد دورات استثنائية ويتم ذلك بناءا على طلب مجلس الأمن أو تلبية لطلب أغلبية دول الأعضاء والأمين العام هو الذي يتولاها، يجوز للجمعية العامة عند دورة طارئة تتم خلال أربعة وعشرون ساعة

[28] **محمد سامي عبد الحميد** ، التنظيم الدولي: الجزء الأول الجماعة الدولية الأمم المتحدة، المرجع السابق ، ص146.

[29] **المادة 21** ، من ميثاق الأمم المتحدة ، السالف الذكر.

[30] **علي صادق أبو هيف العام** ،" النظريات و المبادئ العامة – أشخاص القانون الدولي – النطاق الدولي – العلاقات الدولية – التنظيم الدولي – المنازعات الدولية – الحرب و الحياد" ، الناشر منشأة المعارف بالإسكندرية ، مصر، 2000، ص537.

بموافقة أغلبية أعضائها أو بموافقة تسعة من أعضاء مجلس الأمن مثلما حدث في العدوان الثلاثي على مصر و في حوادث المجر[31].

الفرع الثالث: مناقشات الجمعية العامة وقراراتها:

طبقا لنظام القانوني المقرر في الجمعية العامة فإنه تقوم المناقشات على أساس مبدأ المساواة بين الدول، وتكون جلساتها بعدد معين من الأعضاء ويحق لكل عضو مناقشة أية مسألة طبقا لميثاق الأمم المتحدة والنظام الداخلي للجمعية العامة[32].

وقد ترفض موضوعات (ج ع) من عدة جهات سواء من مجلس الأمن أو دول الأعضاء في الأمم المتحدة أو الدول الغير الأعضاء في الأمم المتحدة، أما بالنسبة للغات الرسمية التي يجوز إستعمالها في مناقشات (ج ع) فهي خمس تتمثل من الإنجليزية والفرنسية والاسبانية والروسية، والصينية، وقد يجوز نشر وثائقها بإحدى اللغات الغير الرسمية[33].

أولا: جلسات الجمعية العامة:

تعقد جلسات الجمعية العامة بحضور رئيس الجمعية ويحصل النصاب بحضور ثلث الأعضاء وفي حالة إتخاذ القرار يتطلب حضور أغلبية الأعضاء النصف أي زائد واحد وفي حالة عقد جلسة إستثنائية طارئة تختص الجلسة الى مناقشة المسألة *التي* عقدت من أجلها وتخصها (ج ع) فقط، ويتولاها رئيس الدورة السابقة ونوابه بعد إنتخاب رئيس الجمعية نوابه ويقدم الأمين العام تقريره إلى (ج ع) ولا يناقش هذا التقرير إلا ما تقرر (ج ع) بتجزئة

[31] **محمد المجذوب** ، التنظيم الدولي" النظرية العامة و المنظمات الدولية الإقليمية المتخصصة " ، المرجع السابق ،ص222.

[32] **سهيل حسين الفتلاوي**، الأمم المتحدة" أجهزة الأمم المتحدة" ، المرجع السابق ، ص51.

[33] **محمد المجذوب** ، التنظيم الدولي " النظرية العامة والمنظمات الدولية الإقليمية المتخصصة " ، المرجع السابق ،ص224.

التقرير واحالته إلى اللجان المختصة، فلا يجوز مناقشة أي موضوع ما لم يرد من اللجنة المكلفة بذلك إلا اذا قررت الجمعية بخلاف ذلك.[34]

ثانيا: النقاط النظامية:

يقصد بالنقطة النظامية أن عملا مخالفا للميثاق أو انظام الجمعية العامة أو لقرار سابق صادر من (ج ع) فاذا ما حصلت مخالفة يجوز لأي ممثل دولة أن يقاطع المتكلم ويحدد المخالفة ولا يدخل في موضوع المسألة، وطبقا لنظام داخلي أن يثبت الرئيس فورا في النقطة النظامية التي أثارها الممثل[35].

ونقول أن الجمعية العامة تصدر قراراتها بشأن المسائل العادية بأغلبية الأصوات الحاضرين المشتركين في التصويت لكنها تصدر قراراتها في المسائل العامة بأغلبية الثلثين[36].

الفرع الرابع: لجان الجمعية العامة و الأجهزة الفرعية لها:

خولت المادة 22 من ميثاق الأمم المتحدة أن الجمعية العامة انشاء فروع و لجان لمساعدتها في مباشرة نشاطها، الجمعية العامة تنقسم خلال دوراتها الى عدة لجان أساسية تخضع كل منها بالنظر في فئة المواضيع المدرجة في جدول أعمال الجمعية العامة وبالإضافة الى لجان مؤقتة ولجان تابعة لها.[37]

---

[34] **سهيل حسن الفتلاوي** ، الأمم المتحدة " أجهزة الأمم المتحدة " ، المرجع السابق ، ص51-52.

[35] **المرجع نفسه** ، ص 16.

[36] **حسين عمر** ، دليل المنظمات الدولية " منظمة الأمم المتحدة منظمات عالمية متخصصة منظمات اقتصادية إقليمية ، الفكر العربي، القاهرة ، 2000، ص 16.

[37] **محمد المجدوب** ، التنظيم الدولي " النظرية العامة و المنظمات الدولية و الإقليمية " ، المرجع السابق ، ص223.

أولا: اللجان الرئيسية :

1- اللجان السياسية: تختص بدراسة المسائل السياسة وقبول أعضاء جدد وإيقاف وفصل الأعضاء والقضايا المتعلقة بالتسلح.

2 – اللجنة الاقتصادية والمالية: تختص بدراسة المسائل الاقتصادية والمالية.

3 – لجنة الشؤون الاجتماعية والإنسانية والثقافية: فهي تختص بالنشاط الإنساني.[38]

4 – اللجنة الإدارية وشؤون الميزانية: تختص بالموضوعات الخاصة بالعمل الوظيفي داخل الأمم المتحدة وشؤون الموظفين.

5- لجنة الوصايا والأقاليم الغير المتمتعة بالحكم الذاتي: تختص هذه القضايا المتعلقة بالأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي والأقاليم الموضوعة تحت الوصايا.

6- اللجنة القانونية: تختص بالمسائل القانونية والمواضيع المتعلقة بمحكمة العدل الدولية.[39]

7- الجمعية الصغيرة: تختص بتحضير الموضوعات التي تدخل من الجمعية العامة وتقوم بالرقابة المستمرة كما تتولى أيضا بدراسة كل نزاع ورد في جدول أعمال الجمعية العامة.

ثانيا: اللجان المؤقتة للجمعية العامة:

تقوم الجمعية العامة للأمم المتحدة في كل دورة انعقاد وانشاء عدد من اللجان المؤقتة لدراسة الموضوعات الفنية في قضية محددة ينتهي بانتهاء الغرض منها، وتتبع اللجان الرئيسية المذكورة.

[38] **سهيل حسين الفتلاوي**، الأمم المتحدة " أجهزة الأمم المتحدة " ، المرجع السابق، ص56.

[39] **سهيل حسين الفتلاوي** ، القانون الدولي العام في السلم ، المرجع سابق ، ص535- 536.

ثالثا: اللجان التابعة للجمعية العامة:

1- اللجنة العامة أو المكتبة العامة: تتكون من رئيس الجمعية العامة ومن نوابه ومن رؤساء اللجان المذكورة تهتم بإقرار جدول أعمال الجمعية الذي يعده الأمين العام و للجنة أن تقر أو تعدله أوتقدمه بشكل تقرير الى (ج ع) لاعتماده أو تعديله واللجنة هي التي تقوم بصياغة قرارات الجمعية العامة.

2- لجنة وثائق الاعتماد: وهي تتكون من تسعة أعضاء تنتخبهم الجمعية العامة في بداية كل دورة ومنها فحص وثائق المندوبين وتقديم تقرير الى (ج ع).[40]

3 – لجنة القانون الدولي: وهي التي أنشأتها الجمعية العامة عام 1947 بهدف تشجيع التقدم المضطرد للقانون الدولي وتجميعه وتدوينه.[41]

4 – لجنة الأمم المتحدة: للقانون التجاري الدولي ولجنة نزع السلاح ولجنة الاستخدام السلمي للفضاء الخارجي ولجنة الأمم المتحدة الاستشارية للشؤون العلمية، ولجنة الأمم المتحدة لدراسة أثار الاشعاع الذري ولجنة المعلومات الواردة من الأقاليم الغير المتمتعة بالحكم الذاتي وغيرها من اللجان.

5- لجان ذات الاستقلال الذاتي والكيان المتميز: نخص بالذكر منها على سبيل المثال لا الحصر المحكمة الإدارية للأمم المتحدة، و صندوق الأمم المتحدة للطفولة المعروف باسم اليونيسيف أصدرته (ج ع) بقرار في دورتها الأولى عام 1946 من أجل رعاية الأطفال على المستوى العالمي من جوانب الرعاية حقق العديد من الإنجازات في مجال نشاطه حصل على جائزة نوبل للسلام عام 1965.

---

[40] **محمد المجدوب ، التنظيم الدولي** " النظرية العامة و المنظمات الدولية و الإقليمية " ، المرجع السابق ،ص223-224.

[41] **حيدر حاج حسين الصديق** ، المرجع السابق ، ص26.

6- مفوضية الأمم المتحدة لإعانة وتشغيل اللاجئين: أنشئ هذا الجهاز الفرعي بقرار أصدرته الجمعية العامة عام 1950 ليقوم برعاية شؤون اللاجئين وقد أدى عدة خدمات إنسانية جليلة في مجال اختصاصه وقد منحت له جائزة نوبل للسلام عام1954.

7- وكالة الأمم المتحدة لإعانة و تشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى: أنشئ هذا الجهاز بقرار أصدرته الجمعية العامة في 8 ديسمبر 1947 مقره فيينا مهمته إعانة اللاجئين الفلسطينيين يعتمد تمويلهم على ما يتلقاه من تبرعات.

8- صندوق الأمم المتحدة لسكان: أنشئ بقرار أصدرته الجمعية العامة عام 1968 مقره نيويورك لتقديم المعونة لدول الأعضاء في المسائل المتعلقة بالسكان ويقوم بإدارته مجلس الأمن ومدير تنفيذي.

9- برنامج الأمم المتحدة لتنمية: أنشئ هذا الجهاز بقرار أصدرته الجمعية العامة عام 1965 مقره نيويورك ليقدم المعونة الفنية للدول المتخلفة.

10- برنامج الأمم المتحدة للبيئة: أنشئ بقرار أصدرته الجمعية العامة عام 1982 مقره نيروبي ليقوم بتنسيق مجهودات الدول والوكالات المتخصصة المستهدفة لحماية البيئة ويعتمد توصيلها على المساهمات الاختيارية من دول الأعضاء للأمم المتحدة.[42]

الفرع الخامس: أحكام التصويت في الجمعية العامة

يقوم التصويت في الجمعية العامة على أساس المساواة بين الدول فلكل دولة صوت واحد ولا تتمنع الدول دائمة العضوية بحق الفيتو.

أخذ الميثاق بنظام الأغلبية في القرار الصادرة من الجمعية العامة و ليس بنظام الاجماع [43]، يقوم التصويت على الأسس التالية:

[42] **محمد سامي عبد الحميد** ، التنظيم الدولي "الجماعة الدولية – الأمم المتحدة"، المرجع السابق ، ص ص 115-.152

[43] **سهيل حسين الفتلاوي** ، القانون الدولي العام في السلم ، المرجع السابق ، ص536.

أولا: نسبة الحضور:

تعتمد نسبة الحضور في التصويت على الحضور في الاجتماعات وليس الى عدد أعضاء الجمعية العامة جميعا فبالنسبة الغير المصوتين او الغائبين لا تدخل في حساب التصويت ولا يوجد اغلبية او ثلثي أعضاء الجمعية العامة انما تتواجد اغلبية الحضور أو ثلثي الحضور ،كذلك لا يوجد عدد محدد لا صدار القرار او التوصيات كما هو الحال في مجلس الامن الذي حدد الأكثرية بما لا تقل عن تسعة أصوات .

ثانيا: الفيتو:

لا يوجد فيتو في الجمعية العامة بخلاف مجلس الأمن أي لا يتمنع أعضاء الجمعية العامة بذات الحق في مجلس الامن و تعد أصواتهم أصوات عادية كأي عضو.

ثالثا: الحرمان من التصويت:

اذا تأخر العضو عن دفع اشتراكه المالي في الأمم المتحدة لمدة سنتين لا يحق له التصويت في الجمعية العامة بينما يحق له التصويت في مجلس الأمن وفي الأجهزة الأخرى اذا كان عضوا فيه[44].

رابعا: التصويت في القضايا العادية والقضايا المهمة:

بالنسبة للتصويت في القضايا نميز بين نوعين من المسائل التي فرقتها الفقرتين الثانية والثالثة من المادة 18 من الميثاق و التي سنبينها كالاتي:[45]

1– **القضايا العادية:** تصدر قرارات من الجمعية العامة في القضايا العادية بأغلبية الأعضاء الحاضرين المشتركين بالتصويت أي النصف زائد واحد من الحضور أما تحديد القضايا العادية فهي تلك التي لا تدخل في نطاق موضوع القضايا المهمة.

[44] **سهيل الفتلاوي**، الأمم المتحدة " أجهزة الأمم المتحدة " ، المرجع السابق ، ص27 – 28.

[45] **المادة 18** ، من ميثاق الأمم المتحدة ، السالف الذكر.

2- **القضايا المهمة:** تصدر قرارات الجمعية العامة في القضايا المهمة بأغلبية ثلثي أعضاء الحضور ولم يحدد الميثاق شروط أو ماهية القضايا المهمة وانما أعطى أمثلة عليها مثل التوصيات بحفظ اللسم والأمن الدوليين، انتخاب أعضاء (م أ) الغير الدائمين انتخاب أعضاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي وانتخاب أعضاء مجلس الوصايا قبول أعضاء جدد في الأمم المتحدة والتمتع بمزايا العضوية، المسائل الخاصة بسير نظام العضوية والمسائل الخاصة بالميزانية وفصل أعضاء الأمم المتحدة[46].

خامسا: التصويت المسائل الغير المنصوص عليها في الميثاق:

تتخذ قرارات الجمعية العامة في المسائل الغير المنصوص عليها في المادة 23 من الميثاق الأمم المتحدة بتقرير فئات أخرى من المسائل بأغلبية الأعضاء الحاضرين المصوتين ويقصد بهم هم الأعضاء الذين يدلون بأصواتهم إيجابا أو سلبا، أما الأعضاء الذين يمتنعون عن التصويت فيعتبرون غير مصوتون وقد جرى العمل بالأخد بعدد المصوتين سلبا أو إيجابا وعدم الأخذ بعدد الحاضرين فعند التصويت على قرار هناك من يعلن أنه مع القرار أو ضده أما الذين لا يصوتون فهم ممتنعين.

سادسا: طريقة التصويت:

يجري التصويت في الجمعية العامة بطريقتين أما بالتصويت العادي العلني أو التصويت الألي والذي يتم كالاتي:

1- **التصويت العادي:** يكون برفع الأيدي أو الوقوف لأي ممثل أن يطلب التصويت بنداء الأسماء بحسب الترتيب الهجائي الإنجليزي لأسماء الأعضاء فينادي بأسماء كل عضو

[46] سهيل حسين الفتلاوي ، الأمم المتحدة " أجهزة الأمم المتحدة " ، المرجع السابق ، ص29.

باسمه فيرد نعم أو لا أو ممتنع و تثبت نتيجة التصويت في المحضر حسب الترتيب الهجائي الإنجليزي لأسماء الأعضاء و بصورة علنية.[47]

2– **التصويت الألي:** يكون التصويت بطريقة الكترونية باستخدام الأزرار نعم أو لا الموجودة تحت طاولة كل ممثل دولة التي تظهر على الشاشة العامة الموجودة داخل قاعة المناقشة الكبيرة وقد يقوم بمناداة كل دولة بصورة منفردة حسب الحروف الأبجدية الإنجليزية ويكون التصويت سريا في حالة انتخاب دولة منصب معين أو حسب ما تقرره الجمعية العامة.[48]

الفرع السادس: اختصاصات الجمعية العامة ووظائفها:

تعتبر الجمعية العامة المنبر العالمي لإنضمام جميع دول العالم فيها، للتحدث عن قضاياها بحضور جميع مندوبي دول العالم، لذلك أعطى الميثاق لها في المادة 10 عدة سلطات القيام بمناقشة أية مسألة أو أمر يدخل في نطاق الميثاق أو يتصل بسلطات فرع من الفروع المنصوص عليها فيه أو وظائفه.

وللجمعية العامة اختصاصات ينص عليها الميثاق في المواضيع مختلفة إلا أن هذه الإختصاصات خاصة السياسية خضعت لتطور عميق فرضته الأحداث الدولية بمجرد مباشرة الأمم المتحدة أعمالها[49]، والأصل في اختصاصات (ج ع) كونها كما سبق أن بينا بمثابة المنبر العالمي الذي تناقش جماعة الدول من خلاله كافة الأمور الدولية، لتصدر توصيات لا تتمتع بأية قيمة قانونية ملزمة وإستثناءات في أمور معينة على سبيل الحصر بإصدار توصيات وقرارات ملزمة بالمعنى القانوني الدقيق[50]، وتملك (ج ع) بموجب المواد

---

[47] **سهيل حسين الفتلاوي** ، الأمم المتحدة "أجهزة الأمم المتحدة" ، المرجع السابق ، ص29.

[48] **سهيل حسين الفتلاوي** ، القانون الدولي العام في السلم ، المرجع السابق ،ص537.

[49] **محمد المجدوب** ، التنظيم الدولي " النظرية العامة و المنظمات الدولية و الإقليمية المتخصصة ، المرجع السابق ، ص226.

–أنظر أيضا:

- **Evelyne Lagrange,** Les Operations De Maintien De La Paix Et Le Chapitre VII De La Charte, Des Nations Unies, Editions Montchrestien, 1999, P15.

السالفة الذكر من الميثاق عدة اختصاصات مهمة يتعلق الأول منها بالمحافظة على السلم والأمن الدوليين أما الثاني يتعلق بتصفية الاستعمار أما الإختصاص الثالث فهو إختصاص مالي و اداري[51].

أولا: الإختصاصات المتعلقة بالمحافظة على السلم والأمن الدوليين:

وفقا ما نصت عليه المادة 11 الفقرة الثانية من ميثاق الامم المتحدة فانه يقتصر دور الجمعية العامة بموجب هذا الإختصاص على اجراء المناقشات وتقديم التوصيات الى الأعضاء أو مجلس الأمن فيما يتعلق بالاختصاص الشامل للجمعية العامة وهو النشاط الخاص بحفظ الأمن والسلم الدوليين بما في ذلك نزع السلاح وتنظيم التسلح وهذا وفقا للمادة 11 الفقرة الأولى. الا أن المادة 12 الفقرة قيدت اختصاص (ج ع) بقيدين[52]:

1- منع الجمعية العامة من تقديم أية توصية بشأن المسائل المطروحة أمام مجلس الأمن مالم يطلب منها ذلك.

2- ضرورة إحالة الأمر إلى مجلس الأمن إذا رأت (ج ع) بضرورة إتخاذ التدابير المنصوص عليها في الباب السابع المتعلقة بأعمال المنع والقمع التي تحتاج إلى إقرار مجلس الامن.

وللجمعية حرية المناقشة في الشؤون السياسية على إعتبار أن أخذه من المسائل التي تدخل في نطاق الميثاق الأممي وأيضا أن تنظر في المبادئ العامة لتعاون من أجل حفظ السلم والأمن الدوليين ويدخل في ذلك المبادئ المتعلقة بنزع السلاح و تنظيمه.

[51] **محمد سامي عبد الحميد** ، التنظيم الدولي " الجماعة الدولية – الأمم المتحدة " ، المرجع السابق ، ص160.

[52] **المادة 11 و 12** ، من ميثاق الأمم المتحدة، السالف الذكر.

ثانيا: إختصاصات الجمعية العامة بتصفية الإستعمار:

أحاط ميثاق الأمم المتحدة إضافة إلى حفظ السلم والأمن الدوليين بالعمل على تصفية الاستعمار ومساعدة الشعوب الغير المتمتعة بالاستقلال في الحصول عليه بالإشتراك مع مجلس الوصاية هذا ما نصته المادة 85 عن هذا الاختصاص بقولها "تباشر الجمعية العامة وظائف الأمم المتحدة فيما يضمن باتفاقيات الوصاية و تغييريها أو تعديلها"[53]، كما منحت المادة 10 من ميثاق الأمم المتحدة (ج ع) اختصاص عاما مما يتيح لها التصدي لمسألة تصفية الاستعمار و اصدار توصياته بشأنه[54].

أصدرت في عام 1960 إعلان خاص بمنح الإستقلال للأقاليم الغير المتمتعة بالحكم الذاتي، تم إنشاء لجنة تصفية الإستعمار التي تحرس أوضاع الأقاليم الغير المتمتعة بالحكم الذاتي وتقديم تقارير لمجلس الأمن أو الجمعية العامة للحصول على استقلال تلك الأقاليم[55].

ثالثا: إختصاصات الجمعية العامة الإدارية و المالية:

وكل الميثاق إلى الجمعية العامة عدة إختصاصات ذات طبيعة داخلية يتعلق بعضها ببيان الأمم المتحدة وبإعداد ميزانيتها ومتابعة نشاطات الأجهزة الملحقة لها.

1- **الإختصاصات الإدارية:** تمتلك الجمعية العامة بموجب المادة 4الفقرة الثانية على بناء توصية من (م أ)قبول الأعضاء الجدد في الهيئة الدولية وهي التي تقرر فقدان بعض أو كل العضوية بناء على توصية.

مجلس الامن كوقف عن العضوية المادة5، أو فصل دولة العضو عن المنظمة المادة 6 أو فقط الحرمان من تصويت المادة 19، وتختص الجمعية العامة بإنتخاب أعضاء مجلس الأمن العشرة الغير الدائمين المادة 23 الفقرة الأولى لمدة سنتين وأعضاء المجلس

[53] **المادة 85**، من ميثاق الأمم المتحدة، السالف الذكر.

[54] **المادة 10**، المرجع نفسه.

[55] **حيدر حاج حسين الصديق**، المرجع السابق، ص ص23 – 25.

الاقتصادي والاجتماعي المادة 61 الفقرة الثانية، وانتخاب أعضاء المجلس الوصاية المادة 86 الفقرة الثالثة وإختيار الأمين العام للمنظمة وقضاة محكمة العدل الدولية بناء على توصية (م أ) المادة 97 من الميثاق[56]، والمادة الأولى من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية.

2- **الإختصاصات المالية** : تختص الجمعية العامة الجهاز تختص بالنظر في ميزانية الأمم المتحدة والتصديق عليها وتحديد نصيب كل عضو في نفقات الهيئة إضافة إلى هذه الإختصاصات يوجد إختصاص أخر بموجب المادتين10 و15 من الميثاق يتمثل في مراقبة نشاط أجهزة الأمم المتحدة حيث يقوم بدراسة التقارير السنوية والخاصة التي يرسلها إليها مجلس الامن الأخرى التابعة للمنظمة[57]، فالميثاق جعلها المؤسسة الأساسية التي تشرف على كل المسائل بمختلف أنواعها ويمكنها اجمال هذه الوظائف الغير السياسية فيما يلي:

- وظيفة تداول والنظر في أية مسألة تدخل في نطاق الميثاق أو تتمثل بأي جهاز من أجهزة المنظمة هذه المداولات تنتهي غالبا بإصدار توصيات ان كانت قرارات لا تلتزم قانونيا أي عضو من الأعضاء.

- وظيفة تأديبية: إيقاف أي عضو اتخذ مجلس الأمن اتجاهه عملا من أعمال المنع أو القمع وكذلك فصله بناء على توصية (م أ) .

- وظيفة دستورية: للجمعية العامة إقتراح ثلثي أعضائها في مجلس الأمن أن توصي بتعديل أحكام الميثاق إذ تجمع مؤتمر لإجراء هذا التعديل.

- انشاء دراسات و توصيات بقصد تنمية التعاون الدولي.[58]

---

[56] **المادة 97**، من ميثاق الأمم المتحدة، السالف الذكر.

[57] **حيدر حاج حسين الصديق**، المرجع السابق ، ص25 – 26.

[58] **محمد المجدوب** ، التنظيم الدولي " النظرية العامة و المنظمات الدولية " ، المرجع السابق، ص228.

رابعا: إختصاص الجمعية العامة في حفظ السلم والأمن الدوليين عند فشل مجلس الأمن في إتخاذ القرارات:

نظرا للحد الفاصل بين اختصاص كل من مجلس الأمن والجمعية العامة في مسائل المحافظة على السلم والأمن الدوليين، فقد وضحنا دور مجلس الأمن في هذا الصدد وعرفنا بأنه بمثابة الجهاز الرئيسي صاحب الاختصاص الأصلي لتطبيق المناهج التي نص عليها الميثاق في هذا الشأن وعلى ذلك فانه نجد أن للجمعية العامة حرية المناقشة على إعتبار أن هذه الشؤون في المسائل التي تدخل في نطاق الميثاق الأممي وكل توصية توصي بها بناءا على ما تراه في تلك الأمور.

وهذه السلطة يرد عليها قيدين أولا يتم إتخاذ أي عمل من أعمال المنع أو القمع بإحالته لمجلس الأمن سواء قبل أو بعد البحث اذا كان من الضروري القيام به، ثانيا يمنع أن تصدر توصيات إذا تعلق الأمر بنزاع معروض فعلا على (م أ) ويظهر دور الجمعية العامة في مجال حفظ الأمن والسلم الدوليين عند فشل (م أ) من خلال القرار الذي أصدرته(ج ع) في 3 نوفمبر بعد 1950 بعد عجز مجلس الأمن عن الاستمرار في عمليات كوريا بسبب المندوب السوفياتي لحق الاعتراض أطلقت عليه قرار الاتحاد من أجل السلام، جاء القرار متضمنا النقاط التالية[59]:

– في حالة التهديد بالسلم أو الاخلال به أو وقوع عمل من أعمال العدوان وعجز مجلس الأمن عن المواجهة بسبب تضارب أراء الدول الكبرى وعدم إجماعهم على إجراء معين فإنه في هذه الحالة تعرض المسألة فورا على (ج ع) لمناقشتها وإصدار التوصيات الأزمة لدول الأعضاء لإتخاذ تدابير قمع جماعية.

[59] **قرار الجمعية العامة رقم (A377)**، الصادر بتاريخ 3نوفمبر 1950، المتعلق بإنشاء قرار الإتحاد من أجل السلام.

– السماح بدعوة (ج ع) دورة استثنائية مستعجلة تعقد خلال 24 ساعة للنظر في تطبيق القرار وتتم الدعوة في هذه الحالة بناءا على طلب تسعة أعضاء من مجلس الأمن أو بناءا على طلب أغلبية أعضاء الأمم المتحدة.

– إنشاء لجنة الإجراءات الجماعية تختص باتخاذ التدابير اللازمة للمحافظة على السلم والأمن الدوليين وإنشاء لجنة أخرى لمراقبة السلم الدولي مهمتها رقابة المواقف والمنازعات في المناطق المضطربة .

من أبرز الأمثلة التي فشل فيها مجلس الأمن في اتخاذ القرارات على سبيل المثال وليس الحصر، مسألة اليونان سنة 1947 فقاموا بإنشاء مجلس يسمى بالجمعية الصغيرة، إضافة الى هذا مشكلة كوريا والكونغو والقضية الأوكرانية التي إنشغلت بها الأمم المتحدة في الآونة الأخيرة التي أسفرت عن فشل مجلس الأمن[60].

[60] **عبد الةاحد محمد القارئ**، التنظيم الدولي، الناشر عالم الكتب، القاهرة،(د س ن)، ص ص253– 257.

المبحث الثاني: تقييم دور منظمة الأمم المتحدة في مجال حفظ السلم والأمن الدوليين:

تطرقنا إلى أجهزة الأمم المتحدة في حفظ السلم والأمن الدوليين نقوم بمحاولة تقييم دور الأمم المتحدة في مجال حفظ السلم والأمن الدوليين، ذلك من خلال عرض الإنجازات التي قامت بها في مختلف المجالات (المطلب الأول)، ثم ننتقل الى إخفاقات التي تعرضت لها منظمة الأمم المتحدة في عملها (المطلب الثاني).

المطلب الأول: إنجازات الأمم المتحدة:

شهدت الأمم المتحدة منذ نشأتها تقدما ملحوظا وذلك بتحقيق العديد من الإنجازات القانونية التي تهدف إلى حماية السلم والأمن الدوليين وحماية البشرية من الويلات المروعة للحروب وتحقيق أمنها بحل قواعد في مختلف المجالات، سوف نتعرف بالدراسة الموجزة لهذه الإنجازات التي تتمثل في تسوية النزاعات بالطرق السلمية (الفرع الأول)، وفي مجال الأمن الجماعي (الفرع الثاني)، في مجال نزع السلاح (الفرع الثالث) وفي مجال تصفية الاستعمار(الفرع الرابع)، إضافة في مجال تحقيق رفاهية الشعوب (الفرع الخامس)، في مجال حقوق الانسان (الفرع السادس) وفي مجال جائحة كورونا "كوفيد19" (الفرع السابع).

الفرع الأول: في مجال تسوية النزاعات بالطرق السلمية:

عند إنشاء منظمة الأمم المتحدة حاولوا مواجهة مشكلة الحرب بكافة جوانبها وتحريم استخدام القوة في تسوية المنازعات الدولية والتصدي بأية طريقة فنصت المادة 2 الفقرة الثانية من الميثاق بفض النزاعات الدولية بالوسائل السلمية، ويعتبر أول منهج من مناهج تحقيق السلم والأمن الدوليين الذي يجب أن تلتزم به الدول في ميثاق الأمم المتحدة[61].

[61] **المادة 2**، من ميثاق الأمم المتحدة، السالف الذكر.

وقد سبق أن أخذت به عصبة الأمم المتحدة التي إلتزمت بعدم اللجوء إلى الحرب التي لم يكن قد تم تحريمها تحريما تاما أما في الميثاق فكان موقفه حاسما وفقا لمبادئ العدل والقانون الدولي لحل المنازعات وفقا لنص المادة 33 من الميثاق[62]، ذكرت هذه المادة نوعين من الوسائل السلمية التي يمكن اللجوء اليها لتسوية النزاعات الدولية ألا وهي:

أولا: الوسائل السياسية لتسوية المنازعات الدولية : وتتمثل في كل من المفاوضات والتحقيق، الوساطة والتوفيق، واللجوء إلى المنظمات الإقليمية.

ثانيا: الوسائل القضائية لتسوية النزاعات الدولية: وهي التحكيم، اللجوء إلى القضاء الدولي[63].

من أبرز المنازعات التي تدخلت فيها (م أ م) على رأسها مشكلة الكونغو عام 1960، التي إستغرقت فيها عملية حفظ السلام 4 سنوات إلى جانب تدخلها في الحرب الأهلية بقبرص سنة 1960، وأزمة السويس في الشرق الأوسط 1956 حيث قامت لأول مرة في تاريخ الأمم المتحدة بإنشاء قوة الطوارئ تابعة لها تراقب وتشرف على ترتيبات وقف النار وتحقيق انسحاب القوات البريطانية والفرنسية من مصر[64].

الفرع الثاني: في مجال الأمن الجماعي:

إذا كان مجال تسوية النزاعات بالطرق السلمية يعتمد على تحكيم العقل بهدف الوصول إلى تسوية مقبولة للمنازعات الدولية فإن مجال الأمن الجماعي على خلاف ذلك، فهو يعتمد على تعهد إيجابي من قبل مجموعة الدول الأعضاء لضرورة التكافل فيما بينها للمحافظة

[62] **المادة 33** ، من ميثاق الأمم المتحدة ، السالف الذكر.

[63] **عبد الواحد محمد القارئ** ، المرجع السابق ، ص ص 221 – 224.

[64] **عبد الناصر أبو زيد** ، الأمم المتحدة بين الإنجاز و الإخفاق ، دار النهضة العربية للطبع والنشر والتوزيع، مصر، 2008، ص144.

على السلام العالمي، ففيه تتحمل الدول الأعضاء سواءا في المنظمات أو الهيئات الدولية مسؤولية حماية كل عضو من أعضائها وعدم الاعتداء عليه.

ولأن المجتمع الدولي لم يصل إلى المرحلة الدولية العالمية لجأ إلى فكرة التضامن الدولي المعبرة على روح الجماعة لكي تكون الوسيلة لتحقيق الأمن الجماعي[65]، ويتمثل الأمن الجماعي بانشاء وحدات وطنية وضعت تحت تصرف المنظمة لتكون أداة لتطبيقه و يقوم على عدة أسس المذكورة في نص المادتين 43 و45 من الميثاق وبعد استقراء هذه الأسس يبدو أن نظام الأمن الجماعي متكامل من الناحية القانونية وله بعض المشكلات من الناحية العملية التي لم تعدو التقديم الكامل[66].

الفرع الثالث: في مجال نزع السلاح:

سعت الأمم المتحدة إلى تعزيز نزع السلاح والحد من الأسلحة على الصعيد الدولي وجعله أمرا أساسيا يهدف للقضاء على مشكلة الحرب بأقوم طريقة مستقيمة يمكن تصورها ألا وهي الغاء الوسائل التي تجعل اللجوء الى الحرب أمرا ممكنا والحد من الأسلحة الذرية والأسلحة ذات التدمير الجماعي مثل البيولوجية والبكتورولوجية والكيماوية، التي قد تسبب في فناء العالم أخذت الأمم المتحدة على عاتقها التصدي لهذا الخطر والإهتمام بكافة أوجه المشكلة، تتلخص بإبرامها لعدة معاهدات التي تعتبر الأساس القانوني لهذه الجهود[67].

أولا: الإنجازات التي تحققت في مجال نزع السلاح:

تتمثل أهم الجهود التي تحققت في مجال نزع السلاح في عدة إتفاقيات دولية أهمها معاهدة تحريم التجارب الذرية سنة 1963، الغرض منها الإسراع الى أقصى حد ممكن للوصول إلى إتفاق لنزع السلاح ومعاهدة مكسيكو في 14 فبراير 1967جعلت فيها أمريكا

[65] **عبدالواحد محمد القارئ**، المرجع السابق، ص ص 224 – 228.

[66] **المادة 43و 45**، من ميثاق الأمم المتحدة، السالف الذكر.

[67] **عبد الواحد محمد القارئ**، المرجع السابق، ص 308–309.

اللاتينية منطقة منزوعة السلاح النووي والإتفاقية الخامسة بحظر الأسلحة النووية في الجو والفضاء لسنة 1967، الإتفاقية الخاصة بحظر وضع الأسلحة النووية والتدمير الشامل في قاع البحر والمحيطات نفس السنة 1967،ومعاهدة حظر الأسلحة النووية لعام2017، دخلت حيز النفاذ بتاريخ 22 جانفي 2021[68].

ثانيا: نظرة تقديرية لنشاط الأمم المتحدة في نزع السلاح:

يتضح لنا بعد عرض الإنجازات التي حققت في مجال نزع السلاح أن كل ما تم إنجازه حتى الأن من إبرام عدد من المعاهدات أو السعي للحد من إنتشار مختلف الأسلحة إلا أنه لا نجد نتائج باهرة فالصين وروسيا وفرنسا هي دول غير ملتزمة بإتفاقية حظر التجارب الذرية كما أن التقدم العلمي جعل من الصعب التصدي للدخول في صناعة الأسلحة إذا شاءت، هذا ما يدفعنا إلى القول أن ما تم إنجازه لم يمس الجوهر الأساسي للمشكلة إلا أنه يشكل محاولة صحيحة شرعية لمنهج نحو السلام، بدأت الدول الكبرى تدرك أي حرب قادمة هي كارثة محققة يمكن أن تدمر العالم لذلك يجب عليها أن تأخذ بما توصي به الجمعية في مجال نزع السلاح وأخذه مأخذ جد[69].

الفرع الرابع : في مجال تصفية الاستعمار:

كان الاستعمار هو أحد العوامل المسببة للحرب لما ينتج عنه من تنافس وأطماع بين الدول المستعمرة من جهة والشعوب المقهورة من جهة أخرى بفضل الأمم المتحدة حدث تقدم هائل في مجال تصفية الاستعمال من خلال القيام بعدة جهود لتحقيق نضج سياسي ووضع حلول كفيلة بالإرتقاء بسكان الأقاليم المستعمرة إلى مرتبة الحكم الذاتي الاستقلال .

[68] **معاهدة حظر الاسلحة النووية**، أبرمت من طرف منظمة الأمم المتحدة بتاريخ 07 جويلية 2017، وضعت للتوقيع بتاريخ 20 سبتمبر 2017، دخلت حيز النفاذ بتاريخ 22 جانفي2021.

[69] **عبد الواحد محمد القارئ** ، المرجع السابق، ص ص314 – 321.

سعى الميثاق بمبدئه الجديد إلى محاسبة الدول المستعمرة رقابتها لتحقق من تنفيذ التزامتها في إدارة الأقاليم التي تضع يدها عليها، أفرد الميثاق فصلين هما 12و 13 وضع لكل قسم منها نظاما قانونيا متميزا وهي:

– الأقاليم الخاضعة للوصاية وشروطه الذي يهدف إلى الإسهام في حل مشاكل الأقاليم الغير المستقلة على نحو الارتقاء، وقد حقق الاستقلال للعديد من الأقاليم وحفظ السلم الدولي من ناحية أخرى[70].

– الأقاليم الغير المتمتعة بالحكم الذاتي: الميثاق حدد فيه إلتزامات الدول القائمة بإدارة هذه الأقاليم التي ذكرت في نص المادة 83 من الميثاق وأهم هذه الالتزامات كفالة تقدم شعوب تلك الأقاليم في كافة المجالات وإنماء الحكم الذاتي في تلك الأقاليم وتعزيز تدابير إنشائية للرقى وتشجيع البحوث وتقديم بيانات دورية منتظمة[71].

أولا: الجهود التي بذلتها الأمم المتحدة في مجال تصفية الاستعمار:

قامت الأمم المتحدة بخطوة هامة في تطبيق هذا المجال عن طريق اصدار قرارات من بينها:

1– قرار الجمعية العامة الصادر في 14 ديسمبر 1960 بشأن تصفية الإستعمار: إهتمت (ج ع) في دورتها 15 بموضوع الشعوب التابعة والمستغلة من طرف الدول الأجنبية، قامت بإصدار هذا القرار التاريخي، قررت فيه تصفية الاستعمار بجميع صوره ومظاهره وتطبيق الفصول 11و 12 و13، التي تعالج المشكلة الاستعمارية[72].

[70] **عبد الواحد محمد القارئ**، المرجع السابق، ص ص321 –325.

[71] **المادة 83**، من ميثاق الأمم المتحدة، السالف الذكر.

[72] قرار **الجمعية العامة (1514)**، الصادر بتاريخ 14 ديسمبر 1960 ، المتعلق بتصفية الإستعمار.

2- **قرار الجمعية العامة الصادر في 27 نوفمبر 1961 بإنشاء لجنة تصفية الإستعمار:** جاء هذا القرار تكملة للقرار السابق حيث كان لابد من انشاء لجنة الاشراف على تنفيذ ما جاء به وتقديم الاقتراحات والتوصيات التي قد تؤدي الى التطوير الدائم في تنفيذه[73].

3- **قرار الصادر من الجمعية العامة في شأن مشكلة ناميبيا:** كان هذا الإقليم خاضعا لإشراف حكومة جنوب إفريقيا وفق أحكام نظام الإنتداب وبعد عدة محاولات أصدرت الجمعية العامة بانتداب جنوب افريقيا على الإقليم المذكور موضعه تحت الإشراف المباشر للأمم المتحدة مع تأكيد حق شعب هذا الإقليم في تقرير مصيره.

ثانيا: نظرة تقديرية في تصفية الاستعمار:

يتضح لنا مما سبق أن الأمم المتحدة نجحت إلى حد كبير في القضاء على مشكلة الاستعمار واستئصال شروره من المجتمع الدولي فبه استقلت جميع الأقاليم التي كانت موضوعة تحت الوصاية ماعدا إقليمين (غينبا الجديدة و جزر المحيط الهادي).

ويمكن القول أيضا أن نشاطها في هذا المجال يعتبر محاولة لمنع قيام حرب عالمية ثالثة والتحدي الحقيقي لها هو محاولة تقريب بين الدول الغنية والفقيرة وتوحيد الشعوب فيما بينها للوصول الى الرفاهية والتقدم وفق برامج وضعتها الأمم المتحدة[74].

الفرع الخامس : في مجال تحقيق رفاهية الشعوب (التنمية المستدامة):

تعمل منظمة الأمم المتحدة على تحقيق الأمن والسلم وذلك برفاهية الشعوب الذي لا يكون إلا بتعاون الدول فيما بينها خاصة في التنمية الاقتصادية (أولا) والتنمية الاجتماعية (ثانيا).

[73] **قرار الجمعية العامة(1954)**، الصادر بتاريخ 27 نوفمبر 1961، المتعلق بانشاء لجنة تصفية الإستعمار.

[74] **عبد الواحدمحمد القارئ**، المرجع السابق، ص232 – 233.

أولا: التنمية لاقتصادية:

تعتبر التنمية الاقتصادية من أهم المسائل الدولية التي تسيطر على أفكار عالمنا المعاصر وسياسته، كان من الطبيعي أن تهتم الأمم المتحدة بالمشاكل الاقتصادية الناجمة عن (ح ع 2) أن تعمل مجال يكفل إعادة بناء اقتصاديات الدول المتضررة من الحرب، بدأ التعون في هذا المجال بانشاء:

– صندوق النقد الدولي لتحقيق ثبات أسعار الصرف.

– البنك الدولي للتنمية والتعمير بهدف مساعدة دول الأعضاء على تعمير اقتصادها المخرب.

– منظمة الغات لتسهيل التبادل التجاري بين دول الأعضاء ووضعت الأمم المتحدة برنامجا للتنمية الاقتصادية بتوقيعها عقدين الأول (1961 – 1970)،العقد الثاني (1971 – 1980).

– مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية[75].

ثانيا: التنمية الاجتماعية:

هذا المجال يرتبط بالمجال السابق إرتباطا جذريا، قد نص عليه في ديباجة الميثاق كما نصت عليه المادة الأولى الفقرة الثالثة والمواد 55 و 56 و 60 من الميثاق نعني بها التقدم في مجال الصحة والتعليم والإسكان والرفاهية بدرجة متوازية مع التقدم الاجتماعي، أهم مشكلة تواجهها الأمم المتحدة في هذا المجال هي مشكلة الانفجار السكاني والهجرة من مناطق الريف الى المدن، وأهم الطرق التي استخدمتها لمواجهتها:

مؤتمر السكان العالمي الثالث للأمم المتحدة الذي تم عقده في بوخارت 1974، ومؤتمر الأمم المتحدة للتوطن البشري الذي إنعقد في فانكوفر لسنة 1976، فضلا عما

[75] **عبد الواحد محمد القارئ**، المرجع السابق، ص ص338 – 353.

تمارسه أيضا المنظمة من أنشطة مختلفة في المجال الاجتماعي عن طريق وكالات متخصصة كمنظمة العمل الدولية ومنظمة الصحة العالمية واليونيسكو، فتطبيقه يحتاج إلى التعاون الدولي والمزيدمن الجهد العالمي المنظم[76].

الفرع السادس : في مجال حقوق الانسان:

من المسلم به أن حماية حقوق الانسان هدف من الأهداف الرئيسية التي يتعين على الأمم المتحدة أن تعمل على تحقيقها، وقد إستهلت الأمم المتحدة إنجازاتها وقد إستهلت الأمم المتحدة إنجازاتها في مجال حقوق الانسان بقرار أصدرته (ج ع) في 10 ديسمبر 1948 تحت عنوان الإعلان العالمي لحقوق الانسان ليكون نموذجا لكل الدول في التعامل بين الشعوب والحكومات، ثم قامت باتفاقية تتعلق بالحقوق الاقتصادية السياسية الإجتماعية 1966، و أخرى خاصة بالحقوق المدنية والسياسية سنة 1966، بالإضافة إلى الاتفاقيات الخاصة بحظر كافة أشكال التفرقة العنصرية والإتفاقية الخاصة بحظر التعذيب[77].

الفرع السابع: في مجال مكافحة جائحة كورونا (كوفيد 19):

تعتبر (م أ م) الإطار القانوني الدولي لمعالجة التهديدات بما فيها تفاشي الأمراض المعدية كجائحة كورونا الأخيرة فهو الأمر الذي يؤكده الميثاق[78]، فسعت منظمة الأمم

---

[76] **عبد الواحد محمد القارئ**، المرجع السابق، ص353 – 354.

[77] **محمد سامي عبد الحميد**، التنظيم الدولي " الجماعة الدولية – الأمم المتحدة "، المرجع السابق، ص ص 249 – 252.

-أنظر أيضا:

سهيل حسين الفتلاوي، الأمم المتحدة " الإنجازات والإخفاقات"، الجزء الثالث، دار الحامد للنسر والتوزيع، الأردن، 2010، ص ص21 – 62.

[78] **بارة عصام** ،" جهود منظمة الأمم المتحدة في التصدي لجائحة كوفيد – 19" ، مجلة القانون الدولي للدراسات البحثية ، العدد 5، الجزائر 2020، ص 10.

المتحدة إلى بذل جهود كبيرة لمواجهة هذا الوباء الذي وصل الى جميع بلدان العالم وأثر على حياة الملايين وعافيتهم وقد قدمت المنظمة باعتبارها المنظمة العالمية الوحيدة التي تسهر على العمل من أجل حماية الصحة العامة، من خلال القيام بالعديد من الأنشطة منها التعاون مع منظمة الصحة العالمية وانشاء برنامج جديد للمنظمة خاص بالطوارئ الصحية لتعزيز القدرات التشغيلية لمواجهة الفاشيات وحالة الطوارئ الإنسانية تكملة للأدوار التقنية والمعيارية التقليدية للمنظمة ولتطبيق أليات وشبكات التنسيق لمنظومة الأمم المتحدة أثناء هذه الجائحة.

بناءا على توصية لجنة الطوارئ المعنية باللوائح الصحية الدولية،أعلن مدير المنظمة موافقته على تفعيل سياسة إدارة الأزمات والتأكيد على الأهمية المركزية لمكافحة الأمراض المعدية، ووسع نطاق عضويتها الى جميع شركاء الأمم المتحدة المهتمين وذلك عن طريق منصة الشركاء في مكافحة كوفيد19 واللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات التي كلفتها الجمعية العامة لتنسيق الجهود المبذولة على نطاق المنظومة من أجل التأهب والاستجابة للأزمات.

بالإضافة الى إستجابة الأمم المتحدة في الإطار الاجتماعي والاقتصادي لجائحة كوفيد 19 وذلك بإشراف مكتب الأمم المتحدة لتنسيق العمليات الإنمائية على تحديد حزمة متكاملة للدعم المقدم لتلبية إحتياجات الأشخاص الذين يعانون من قيود الجائحة وحماية حقوقهم[79].

كما قامت (م أ م) بوضع خطة عمل إستجابة عالمية لمواجهة هذا الوباء وذلك بالتعاون مع مختلف المنظمات الدولية سواءا الحكومية أو الغير الحكومية، وتتمحور هذه الخطة حول ثلاث أولويات استراتيجية تتمثل في إحتواء إنتشار وباء كورونا، تقليل نسبة

[79] **منظمة الصحة العالمية**، الاجتماع الثالث للفريق العامل بتعزيز تأهب المنظمة واستجابتها للطوارئ الصحية : تقرير حول تعاون منظمة الصحة العالمية مع كيانات الأمم المتحدة العاملة أثناء حالات الطوارئ الصحية مع التركيز على الاستجابة لكوفيد –19، جنيف، 30 سبتمبر 2021.

المرضى والوفيات، تقليل تدهور الحقوق البشرية والتماسك الجماعي وسبل العيش ومساعدة اللاجئين والنازحين الداخليين والمهاجرين[80].

المطلب الثاني: إخفاقات الأمم المتحدة:

رغم أن الأمم المتحدة أنشئت من أجل أهداف سامية ومقاصد نبيلة في مقدمتها حفظ السلم والأمن الدوليين ومنع الأسباب التي تهدد السلم وإزالتها، الا أنها قد أخفقت في إحلال السلم العالمي لأسباب مختلفة جعلتها تتميز بقائمة طويلة من الإخفاقات منذ نشأتها، فقد أقرت بفشلها في حل بعض الصراعات وإستحالة إيجاد حل لها ذلك لمواجهتها عدة عقبات أثناء ممارستها لمهامها رغم الصلاحيات الموكلة لها.

يمكن حصر أهمها من خلال اخفاق مجلس الأمن في حماية الأمن والسلم الدوليين (الفرع الأول)، واخفاق الجمعية العامة (الفرع الثاني)، اخفاق أجهزة الأمم المتحدة في قضية الصحراء الغربية (الفرع الثالث)، اخفاق أجهزة الأمم المتحدة في القضية الفلسطينية (الفرع الرابع)، اخفاق أجهزة الأمم المتحدة في النزاع الروسي الأوكراني (الفرع الخامس).

الفرع الأول: إخفاق مجلس الأمن في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين:

إن مهمة الحفاظ على السلم والأمن الدوليين هي الهدف الرئيسي الذي من أجله أنشأت الأمم المتحدة حيث وكلت هذه المهمة إلى الجهازين الجمعية العامة ومجلس الأمن بالدرجة الأولى الذي حقق نوعا من الإستقرار فكان إنعكاسا للتوازن الدولي بين المعسكر الشرقي والمعسكر الغربي، لم يمنع ذلك من وجود العديد من الحروب سواءا في الدول الافريقية أو

[80] **قوق سفيان ، صاخور هشام**، "التعاون الدولي في زمن الأوبئة (وباء كورونا كوفيد 19) نموذجا "، الاشراف، اقروفة زوبيدة، جائحة كورونا (كوفيد 19) بين حماية الصحة العامة وتقييد الحقوق والحريات، دار النشر الأصالة، الجزائر، 2021، ص ص 232 – 235.

الدول اللاتينية، فقد كانت معظم دول شمال إفريقيا تحت الإستعمار والإنتداب البريطاني مثل كمبوديا والفيتنام وغيرها من الدول[81].

أولا: الإنتقائية في إختيار الموضوعات الدولية:

المقصود بالإنتقائية هو إختيار مواضيع محددة دون غيرها وبالرغم من التشابه وكذلك مناقشة موضوعات مهمة أقل أهمية ذلك بأخذ الأطراف بعين الإعتبار ولا يحكم الأخذ بالموضوعات والحالات.

بما أن مهمة (م أ) هي الحفاظ على السلم والأمن الدوليين فمن المفترض أن جميع القضايا التي تهدد الأمن والسلم الدوليين تأخذ بعين الإعتبار ولا يجوز إهمال أي قضية أوالتركيز على قضية تكون ضمن مصالح الدول الكبرى، كان مجلس الأمن في مرحلة التوازن بين المعسكر الشرقي والغربي يقوم بمناقشة القضايا حسب أهميتها، لكن بعد سيطرة (و م) على الأمم المتحدة أصبحت تناقش مواضيع حسب رغبتها ومصالحها وليس على ما تفتضيه حماية الأمن والسلم الدوليين[82].

1-**إهتمام مجلس الأمن بموضوعات معينة:** لقد إستجابت الأمم المتحدة إستجابة سريعة في بعض الأزمات بالتحديد حيث تدخل مجلس الأمن بشكل سريع على عكس بعض القضايا الأخرى كالأزمة الجورجية، فهو يتدخل في بعض الحالات أما الحالات الأخرى لا يبدي إهتماما بالرغم من أن هذه الحالات تتطلب التدخل، حيث يتعامل مع القضايا الدولية بمعيارين هما:

[81] **سهيل حسين الفتلاوي**، الأمم المتحدة " الإنجازات والإخفاقات ،" الجزء الثالث، المرجع السابق، ص 223.

[82] **المرجع نفسه**، ص224.

أ)- المعيار الأول: يشدد على ضبط سلوك مجلس الأمن مع الشرعية الدولية ويتخذ القرارات بسرعة عندما يتعلق الأمر بمصالح الدول الكبرى[83].

ب)- المعيار الثاني: وهو المستعمل عندما يكون مجلس الأمن أمام القضايا التي لا تمس مصالح الدول الدائمة، ومن أهم القضايا التي تدخل فيها وأخفق فيها قضية لوكري، أصدر مجلس الأمن القرار (731) يدعو من خلاله إلى تسليم رعيتين ليبيتين[84]، تجاوز وجوب حل النزاع بالطرق السلمية المنصوص عليها في نص المادة 33 من الميثاق، وكذلك إصدار القرار (748) بموجبه تم توقيع الجزاءات العسكرية والدبلوماسية والإقتصادية إذا لم تسلم ليبيا الرعيتين بذلك لم يحترم (م أ) ميثاق الأمم المتحدة[85].

2-عدم إهتمام مجلس الأمن بموضوعات مهمة: هناك العديد من المنازعات الدولية التي لم يناقشها مجلس الأمن نذكر منها:

- الإعتداء الإيراني على الأراضي العراقية بواسطة المدفعية في 2007.
- الإعتداء الأثيوبي على الصومال سنة 2007، دخلت إثيوبيا أراضي الصومال ووعدت بالإنسحاب ولم تنسحب.
- التدخل الإسرائيلي في فلسطين والإنتهاكات في ميانما.
- اعتداء الديانة البوذية على المسلمين منذ 2007[86].

3-منازعات لم يناقشها مجلس الأمن لأن طرفها دولة دائمة: لقد عرف مجلس الأمن عدة منازعات لم يناقشها لأن أحد أطرافها دولة دائمة فيه، ومن بين أهم هذه المنازعات:

---

[83] **نوري عبد الرحمان**، دور مجلس الأمن في حل النزاعات الدولية بين النص والتفعيل، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر في القانون الدولي والعلاقات الدولية، كلية الحقوق بن عكنون، جامعة الجزائر، 2014، ص 151.

[84] **قرار مجلس الأمن (731)**، الصادر بتاريخ 21 جانفي1992، بشأن تسليم الرعيتين الليبيتين، (S/RES/731).

[85] **قرار مجلس الأمن (748)**، الصادر بتاريخ 31 مارس 1992، بشأن توقيع الجزاءات العسكرية والإقتصادية والدبلوماسية لليبيا، (S/RES/748).

[86] **سهيل حسين الفتلاوي**، الأمم المتحدة "الإنجازات والإخفاقات" ، الجزء الثالث، المرجع السابق، ص228.

أ)- الأزمة الأفغانية: بعد غزو السوفيات لأفغانستان سنة 1970، فشل مجلس الأمن في محاولاته لمناقشة الأزمة بسبب الفيتو وفشل أيضا في إستصدار أي قرار وقد إتخذ قرارا من الجمعية العامة بالأغلبية، وتم إدانة الغزو السوفياتي ومطالبته بالإنسحاب الفوري، حيث لم يعر الإتحاد السوفياتي ذلك بأي إهتمام تحركت الوساطة دون جدوى[87].

ب)- الحرب العراقية الأمريكية 2003: (و م أ) لم تستطع أن تقنع مجلس الأمن بأن العراق تشكل تهديد الأمن والسلم الدوليين بدعوة إمتلاك أسلحة الدمار الشامل لكن(م أ) لم يناقش القضية، حاول وزير الخارجية الأمريكي تشكيل قوة دولية ضد العراق لكنه فشل في ذلك وعلى الرغم من رفض مجلس الأمن ذلك إلا أنه قامت (و م أ) بإحتلال العراق في 28مارس 2003 وكان ذلك عن طريق تدمير البنية التحتية للعراق وقتل قرابة مليون شخص وتشريد حوالي أربع ملايين أخرين، بالرغم من إعتراف (و م أ) بعدم وجود أسلحة الدمار الشامل إلا أن المجلس لم يناقش مخالفتها، لكن بعد أن طلبت (و م أ) بريطانيا من مجلس الأمن الإعتراف بإحتلال، فقام بمناقشة موضوع الإحتلال وأصدر قرار يحث (و م) بتطبيق إتفاقيات جنيف الخاص بالأراضي المحتلة وطلب تقديم مساعدة للعراق [88].

ثانيا: فرض العقوبات الاقتصادية على الشعوب:

تقوم الأمم المتحدة على العديد من المبادئ هدفها التخلص من ويلات الحرب عند إنتهاك أي حكومة للقانون الدولي تتحمل هذه الحكومة مسؤولية خرقها للقانون وليس شعبها، والهدف من العقوبات هو وقف الإنتهاكات المختلفة للقانون الدولي وليس إنتقاما لكن مجلس الأمن لم تتناسب عقوباته مع طبيعة المخالفة في كثير من المسائل، و كثيرا ما عرض

[87] **حسن نافعة**، الأمم المتحدة في النصف القرن " دراسة في تطور التنظيم الدولي منذ1945 " ، سلسلة عالم المعرفة العدد 202، المجلس الوطني للثقافة والفنون، الكويت، 1995، ص 326.

[88] **سهيل حسين الفتلاوي**، الأمم المتحدة " الإنجازات والإخفاقات " ، الجزء الثالث، المرجع السابق، ص230.

الشعوب البريئة للألم وتغاضي عن إنتهاكات بعض الدول ولم يوقع أي عقوبات عليها. هناك العديد من الدول تعرضت لعقوبات لشعوبها هي التي تتحملها مثل ليبيا والعراق.

ودائما ما يتذرع (م أ) بأن هذه العقوبات وسيلة لعقاب الأنظمة الخارجة عن الشرعية الدولية ويستند مجلس الأمن على المادة 41 من الميثاق في فرض العقوبات الاقتصادية على الدول وتهدف هذه المادة الى الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين، وليست لمصالح الدول الكبرى فقرارات مجلس الأمن المتخذة في الأخير تكون من صنع دول دائمة العضوية ذلك لمشكلة الإستخدام السيئ لحق الفيتو والضغوطات التي تمارسها هذه الدول وفق ما تفتضيه مصالحها لذلك يكون (م أ) يعمل على تحقيق مصالح الدول الكبرى المتمتعة بحق الفيتو[89].

ثالثا: الإنفعالية في إتخاذ القرارات:

إن القرارات التي يتخذها (م أ) عادة غير مدروسة بشكل جيد، بحيث من المفترض أن تكون دراسته لقراراته المتعلقة بالعقوبات دراسة جيدة وذلك لما لها من أثار تتمثل في مشاكل إجتماعية وسياسية وإقتصادية. فمن طبيعته يقوم مجلس الأمن بدراسة القضايا التي تحال إليه في مدة زمنية قدتستغرق أشهر للوصول إلى القرارات المناسبة وتجنب العقوبات، وفي بعض الأحيان يتسرع مثلما أصدر قرار سريع جدا بخصوص النزاع الكويتي العراقي[90].

رابعا: التدخل في الشؤون الداخلية للدول:

يعتبر التدخل في شؤون الدول من أسباب الحروب التي حصلت قبل قيام الأمم المتحدة وكذلك بعد قيامها وقد نص الميثاق على ذلك من خلال المواد 2 و 7 لكن الدول

---

[89] **مديحة بن زكري**، القيود المقررة لفرض العقوبات الاقتصادية الدولية الواردة ضمن الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، مجلة حقوق الانسان و الحريات، العدد الرابع، 2017، ص29.

[90] **سهيل حسين الفتلاوي**، الأمم المتحدة " الإنجازات والإخفاقات "، الجزء الثالث، المرجع السابق، ص ص243- 246.

المتدخلة دائما كانت تجد تبريرات لتدخلها تحت غطاء إنساني تارة وأخرى لحماية رعاياها ذلك كله لأهداف وأغراض مصلحية بحتة.

من أمثلة التدخل في الشؤون الداخلية للدول ولم تتحرك الأمم المتحدة خلالها تدخل الولايات المتحدة الأمريكية في هايتي وقرارها أيضا الذي يخص معاقبة أصحاب الشركات التي تمتلك الأقمار الصناعية وثبت أخبار معادية لها، التدخل في أمور باكستان لإمتلاكها الأسلحة النووية[91].

الفرع الثاني: إخفاق الجمعية العامة في الحفاظ على الأمن والسلم الدولي:

فشلت الجمعية العامة في العديد من المناسبات أثناء أدائها لمهامها في منظمة الأمم المتحدة وذلك لما صدر منها من أعمال وقرارات التي سنذكر منها على سبيل المثال وليس الحصر:

أولا: إخفاق الجمعية العمامة في تعريف الإرهاب:

أجازت المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة حق الدفاع الشرعي لذلك وجب تحديد الأعمال التي تعتبر إعتداءا، فتوصلت في مؤتمرها سنة 1994 إلى قرار تستطيع الدولة إستخدام حق الدفاع الشرعي منفردا وفي إطار جماعي[92].

وقد إهتمت الأمم المتحدة أيضا بتعريف العدوان ولم يرد مصطلح الإرهاب في ميثاقها، لكن بعد التعرض بعض الدول إلى عمليات إرهابية أوجب عليها الإهتمام بالإرهاب لأنه من ضمن إختصاصاها، وأول اهتمام بالإرهاب كان في عصبة الأمم المتحدة حيث طلب فرنسا من سكرتير العصبة عقد إتفاق دولي هدفه معاقبة الجرائم التي تهدف الى الإرهاب السياسي،

[91] **سومية بوزيد**، التدخل الدولي لحماية حقوق الانسان، مذكرة تكميلية لنيل شهادة الماستر، شعبة حقوق، تخصص منازعات عمومية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2014، ص 41.

[92] – **المادة 51**، من ميثاق الأمم المتحدة، السالف الذكر.

كان ذلك بسبب مقتل ملك يوغوسلافيا في 9 أكتوبر 1934 عندما المجرمان إلى إيطاليا وإمتنعت إيطاليا عن تسليمهما لأنها اعتبرت هذه جريمة سياسية.

قد قام الفدائيون الفلسطينيون بعمليات فدائية ضد الرياضين الإسرائيليين حيث قدمت كل من إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية طلب لإدراج الإرهاب في جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها السابعة والعشرون، طلب منها تعريف الإرهاب في دورتها فتم إدراج الإرهاب الدولي في جدول أعمال (ج ع) للأمم المتحدة ولم يتم الاتفاق على مفهوم موحد للإرهاب، لكن أدانته بشكل عام وهذا راجع للرأية الأمريكية مع حلفائها بأن تضم جميع أشكال العنف السياسي المسلح، أما الدول الأخرى يجب أن تميز بين استعمال العنف المسلح وتقرير المصير ومقاومة الاستعمار وبين الأغراض الأخرى لاستعمال العنف، بسبب هذا الخلاف لم تتوصل الجمعية العامة الى تعريف الإرهاب سنة 2001[93].

ثانيا: إخفاق الجمعية العامة في أزمة العراق:

لحق العراق قذف صاروخي وحظر الطيران سنة 1996 فأنتج ضرر كبير، فقامت العراق بإرسال العديد من المذكرات إلى مجلس الأمن والجمعية العامة تصف الأثار الخطيرة للتهديد السلم والأمن الدوليين، إلا أن (ج ع) فشلت في متابعة الوضع وذلك تحت حكم الفقرة الأولى من المادة 12 من الميثاق التي تقيد تدخل (ج ع) لكون مباشرة مجلس الأمن في تدخله أولا، حيث تدخل في القضية بعنوان "الحالة بين العراق والكويت" فلا تستطيع الجمعية العامة النظر في المذكرة على أساس قرار الإتحاد من أجل السلام رقم (377)، لأن مجلس الأمن لم يناقش مشروع القرار ولم أحد الأعضاء الدائمين حق الفيتو بذلك تكون (ج ع)

[93] **سهيل حسين الفتلاوي**، الأمم المتحدة " الإنجازات و الإخفاقات " ، الجزء الثالث، المرجع السابق، ص ص 195 – 199.

مشلولة أمام موضوع حظر الطيران وانتهاك سيادة العراق، وهي عاجزة بصفة عامة عن التدخل الأمريكي في العراق[94].

الفرع الثالث :إخفاق أجهزة الأمم المتحدة في قضية الصحراء الغربية:

بدأت أزمة الصحراء الغربية قبل إنسحاب الإستعمار الاسباني منها سنة 1975، إذ طالبت المغرب بإسترجاع الصحراء الغربية من الإحتلال الإسباني معتبرة بأنها جزء لا يتجزأ من أراضيها، وخلال المفاوضات الإسبانية مع المغرب تدخلت موريتانيا لتطالب أيضا بجزء من الصحراء الغربية بدعوة أن لسكان تقاليد شبيهة بالتقاليد الموريطانية، كان لهذا النزاع أبعاد سياسية بالنسبة للجزائر والمغرب.

تدخلت الأمم المتحدة بثلاث حلول مقترحة من طرف المبعوث الأممي جيمس بيكر تتمثل في:

– الحكم الذاتي الذي قدمته المغرب، لكن تم رفضه من قبل البولي صاريو ثم قاموا باستفتاء وافق عليه كل من الغرب والبولي صاريو، لكن ظهر مشكل حول من يحق لهم التصويت فقاموا بتقسيم الصحراء بين المغرب والبولي صاريو، وهو الحل الذي رفضه كل من المغرب البولي صاريو معتبرة المغرب أن الصحراء جزء لا يتجزأ من وحدتها الترابية، أما البولي صاريو اعتبرته يتناقض مع مبدأ تقرير الشعوب المستعمرة، فقامت الأمم المتحدة بسحب قوات حفظ السلام من الصحراء الغربية مما قد يؤدي إلى إندلاع حرب بين طرفي النزاع[95].

[94] **حجريوة ياسين، خلافي توفيق**، دور الجمعية العامة للأمم المتحدة في حفظ السلم والأمن الدوليين، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الرحمان ميرة، 2017، ص61.

[95] **عبد الرحيم معتوق محمد**، نظرة في نجاحات الأمم المتحدة وإخفاقاتها حيال حفظ السلم والأمن الدوليين، مجلة العلوم القانونية والشرعية ، العدد الثامن، (د س ن)، ص ص 209 – 211.

الفرع الرابع: إخفاق أجهزة الأمم المتحدة في القضية الفلسطينية:

تبقى مشكلة الشرق الأوسط الناجمة عن القضية الفلسطينية الموضوع القديم والجديد منذ قرابة السبعين عاما والتي لم يوجد لها حل حتى يومنا هذا رغم أنها حظيت بمساهمات المنظمة الدولية ومداولاتها، وحظيت بأعلى نسبة من الإنتقادات والإجتماعات والمفاوضات والمؤتمرات واللجان والزيارات وغيرها مقارنة بالقضايا الأخرى.

وقد كان للمنظمة الأممية مواقف إيجابية ترجمت إلى مجموعة من القرارات المناصرة لحقوق الشعب الفلسطيني وتحقيق ما يريده من إستعادة لحقوقه، إلا أن ما تمناه الشعب الفلسطيني شيء والواقع شيء آخر، لأن من خلاله الأمم المتحدة فتحت ظلال معاناته التاريخية فقط من إغتصاب للتراب والتشتيت لشعبه عبر سلسلة من الحروب، أورثت هذه العلاقة المزيد من المعاناة وأصبحت حالة القضية الفلسطينية أكثر إستصعاب بالرغم من عدالتها وشرعيتها فقراراتها ظلت حبرا على ورق مما كشف اللسان عن وجهها الحقيقي وتبيان صورتها أمام الفلسطينيين وأيقنوا بأن المنظمة وقعت رهينة الهيمنة الأمريكية التي عطلت كل قراراتها المستحقة وأدركوا ردود أفعالها منذ 1962، فقد أصبحت (و م أ) تستحوذ على هذه القضية وتخضعها لمنظورها السياسي بكل حذافيرها[96].

وإخفاقا للحق فالشعب الفلسطيني لا ينسى العديد من القرارات المنصفة للقضية التي أصدرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة على مدار أزيد من ستة عقود ومن أهم هذه القرارات:

- قرار مجلس الأمن رقم(194) و(242) و(338).

---

[96] **عبد الرحيم معتوق محمد**، المرجع السابق، ص 208 – 209.

أنظر:

قرار مجلس الأمن رقم(338)، الصادر بتاريخ 22 أكتوبر 1973، بشأن وقف إطلاق النار في الشرق الأوسط، (S/RES/338).

قرار مجلس الأمن رقم(242)، الصادر في 22نوفمبر1967، بشأن الوضع في الشرق الأوسط،(S/RES/242).

قرار مجلس الأمن رقم(194)، الصادر في 11ديسمبر1948، بشأن حرب فلسطين،(A/RES/194).

– قرار مجلس الأمن رقم (2334)، الصادر يوم 23 ديسمبر 2016 الذي طالب إسرائيل بتوقف فورا على نحو كامل جميع الأنشطة الإستيطانية في الأراضي الفلسطينية بما فيها القدس الشرقية ويعتبر الأبرز والأهم والأخر، وقد لاق هذا القرار ترحيبا كبيرا من السلطة الفلسطينية والعديد من الدول المؤيدة لها.

إلا أن هذه المشكلة مازالت تتراوح دون حل ولكن هذه القرارات لم تطبق على أرض الواقع بل ظلت حبرا على ورق[97].

الفرع الخامس: إخفاق أجهزة الأمم المتحدة في حل النزاع الروسي الأوكراني:

إنشغلت الأمم المتحدة في الآونة الأخيرة للقضية الأوكرانية بطريقة شاملة لا مثيل لها، ذلك من خلال أجهزتها المختصة بحفظ الأمن والسلم الدوليين على رأسها مجلس الأمن والجمعية العامة، فقد فشل مجلس الأمن في وقف هذه الحرب رغم عقده عدة جلسات بالإضافة الى الجهود المبذولة من طرف الجمعية العامة و محكمة العدل الدولية إلا أنهم لم ينجحوا في تحقيق غايتهم المنشودة ألا وهي إيقاف الحرب وهذا ما سنقوم بتحليله في الفصل الثاني[98].

[97] **قرار مجلس الأمن رقم(2334)**، الصادر في 23ديسمبر 2016، بشأن الوضع في الشرق الأوسط، (S/RES/2334).

[98] **الغزو الروسي لأوكرانيا:** مجلس الأمن يفشل في تبني قرار بإدانة الغزو بسبب " فيتو" الروسي، تاريخ النشر 2022/2/25، تاريخ الاطلاع 2022/2/25، الساعة 16:30 عللى الموقع التالي:
http://www.bbc.com/arabic/world_60521488

خلاصة الفصل الأول:

تعتبر هيئة الأمم المتحدة من أهم المنظمات الدولية في الوقت الحاضر لما تضطلع لها من مهمات وإختصاصات كبيرة بهدف حفظ الأمن والسلم الدوليين خاصة بعد إنهيار عصبة الأمم فسعت إلى تنفيذ وتطبيق وظائفها على أسس ميثاق الأمم المتحدة الذي يعد دستورا لها فهي تتناول مهام عملها في قضايا مختلفة تشمل جميع المجالات سواءا الصحية، الإنسانية وتحقيق العدالة والكثير من قضايا الأمة.

ذلك عن طريق العديد من الأجهزة أبرزها مجلس الأمن بالإضافة إلى الجمعية العامة اللذان يلعبان دورا مهما في تحقيق مقاصد الأمم المتحدة من حفاظ على الأمن والسلم العالمي والتعاون المشترك بين الدول على حل الأزمات الدولية وتحسين العلاقات بين الشعوب وغيرها.

مجلس الأمن القلب النابض لهيئة الأمم المتحدة، فبصلاحياته وسلطته التقديرية يساهم في حل النزاعات وإتخاذ كل الإجراءات التي تساهم في تسويتها بالطرق السلمية سواءا الدبلوماسية أو القضائية ذلك بتطبيق القضاء الدولي من أجل السلم والأمن الدوليين، بالإضافة إليه تأتي الجمعية العامة التي تقوم بمساعدة المجلس بالتعامل في المسائل المتعلقة بالسلم والأمن الدوليين المنبثقة منه.

تمكنت هذه المنظمة من بناء سجل حافل من إنجازات في حفظ السلام على مدار أكثر من سبعين عاما من تواجدها ساعدت في انهاء العديد من المنازعات وتعزيز المصالحة من خلال عمليات ناجحة للحفاظ على السلام في العديد من الدول مثل كامبوديا، الموزمبيق، السلفادور، ورغم كل هذه الإنجازات إلا أنها أخفقت في العديد منها أيضا لعدة أسباب جعلت منها تنقص من فعاليتها والتشكيك في قدراتها.

على الرغم من هذا التباين بين النجاح من جهة والإخفاق من جهة أخرى إلا أنه أصبحت الأمم المتحدة في عصرنا هذا واقعا مرئيا يقتحم عالمنا السياسي والاقتصادي

والإجتماعي، لينتج واقعا صامدا بين عالم مليء بالتناقضات السياسية وتعدد القوى والمصالح، فقد إتفق العالم وكل تكتلاته السياسية على ضرورة بقاء الأمم المتحدة حتى وإن لم تكن أداة حسم لإيقاف الحروب الدامية وفض الاشتباكات، فلا يمكن لأي دولة حل مشاكلها بدون مساعدتها فهي الأساس في توفير كافة المعلومات اللازمة للقيام بالخروج من المشكلة التابعة، فهي رمز للآمال والسلام والعدل ولنصرة المغلوب من أمره وصوتا يعلو فوق صوت أسلحة الدمار.

الفصل الثاني:
النزاع الروسي الأوكراني و منظمة الأمم المتحدة

إختلفت الحروب عما كانت عليه سابقا، ذلك لما طرأ عليها من تحولات تظهر في دوافع حدوثها الوسائل المستعملة خاصة في ظل بروز عالم الحروب الحديثة التي تضمنت مفاهيم جديدة تعرف بالحرب الهجينة المتمثلة في الصراعات التي تجمع بين مفاهيم الحرب التقليدية ومفاهيم الحرب غير النظامية والحرب الإلكترونية.

ولعل أبرز مظاهر هذه الحرب تتجلى في حالة الأزمة الأوكرانية التي تشكل منعطفا ينذر بالخطر لما سببه النزاع المسلح الدولي في ظهور عنف منظم من النوع والحجم التي كانت الدول قد تعهدت بإقصائه منذ أمد بعيد.

وتعود أصول القضية الأوكرانية المعاصرة إلى عام 1991، مع تفكك الإتحاد السوفياتي وإرتباطها بمصالح القوى الكبرى لما تتمتع به من مقومات جيوسياسية جعلتها في حقب زمنية مختلفة منطقة تصارع وتنافس دولي بين الإمبراطوريات القديمة وبين الغرب وروسيا الإتحادية اليوم.

وقد شكل الغزو الروسي لأوكرانيا في فيفري 2022 إنتهاكا لميثاق الأمم المتحدة وعملا عدوانيا، يعد جريمة بموجب القانون الدولي وذلك بشأنها لعدة هجمات عشوائية أسفرت عن وقوع ألاف الخسائر المدنية، وسط تزايد الأدلة على وقوع جرائم أخرى كالتعذيب والعنف الجنسي والقتل غير المشروع، إضافة إلى الهجمات الموقعة على البنية التحتية فسعت منظمة أمم المتحدة في حل هذه الأزمة بكافة وسائلها المتاحة.

لذلك يتوجب دراسة النزاع الروسي الأوكراني ومنظمة الأمم المتحدة (الفصل الثاني) حيث سنتناول تطورات الأزمة الأوكرانية الروسية (المبحث الأول) الذي سنتطرق فيه إلى أبعاد الأزمة الروسية الأوكرانية (المطلب الأول) والسياسة الأمريكية إتجاه التدخل العسكري الروسي في أوكرانيا (المطلب الثاني)، ومن جهة أخرى سنتطرق إلى مدى إنطباق أحكام ميثاق الأمم المتحدة (المبحث الثاني) الذي سنبين فيه مدى مشروعية الحرب الروسية في

ظل ميثاق الأمم المتحدة (المطلب الأول) وتأثير الحرب الروسية الأوكرانية على قواعد القانون الدولية المرتبطة بالسلم والأمن (المطلب الثاني).

المبحث الأول: نشأة وتطور الحرب الروسية الأوكرانية:

تعتبر الأزمة الأوكرانية الروسية من أكبر الأزمات التي جلبت إهتمام كبير في وقتنا الحالي وهذا إعتبارا للأهمية التي تتميز بها أوكرانيا سواءا لروسيا والغرب ذلك من الناحية الإقتصادية، السياسية والإستراتيجية.

لم تكن الأزمة التي بدأت أواخر 2013 حدثا منفصلا بل هي إمتداد لحالة عدم الإستقرار التي شهدتها أوكرانيا منذ تفكك الإتحاد السوفياتي، ولدراسة هذه الأزمة قسمنا موضوع دراستنا إلى مطلبين رئيسين (المطلب الأول) أبعاد الأزمة الروسية الأوكرانية، أما (المطلب الثاني) السياسة الأمريكية إتجاه التدخل العسكري الروسي في أوكرانيا.

المطلب الأول: أبعاد الأزمة الروسية الأوكرانية:

تنقسم دراستنا إلى أربعة فروع، (الفرع الأول) جذور الأزمة الروسية الأوكرانية،(الفرع الثاني) الأهمية الاستراتيجية لأوكرانيا في المنظور الروسي أما (الفرع الثالث) الأهمية الاستراتيجية لأوكرانيا في المنظور الأمريكي، (الفرع الرابع) مخصص لدراسة مؤشرات القوة العسكرية في الجيشين الروسي والأوكراني (الفرع الخامس) نتائج الحرب الروسية الأوكرانية الى حد الأن.

الفرع الأول: جذور الأزمة الروسية الأوكرانية:

تفجرت الأزمة الأوكرانية الحالية في11 نوفمبر2013 عندما أعلنت الحكومة الأوكرانية القريبة من موسكو أن توقع إتفاقية الشراكة مع الإتحاد الأوربي الأمر الذي أدى بمؤيدي الانضمام للإتحاد الأوروبي للقيام بإحتجاجات شعبية.

حدث إنقلاب بالرئيس يانكوفيتش الموالي لروسيا عام 2014 لتبدد أعمال الرئيس الروسي بوتين بإنضمام أوكرانيا للإتحاد الجمركي والإقتصادي، فضمت شبه جزيرة القرم[99]، وهو الأمر الذي إستبع قيام الحلف الأطلسي بإلغاء تعاونه المدني والعسكري مع روسيا فقامت الدول الغربية بفرض عقوبات إقتصادية عليها في 25 ماي 2014، أختير بترو بوروشنكو رئيسا جديدا لأوكرانيا وبدأت معارك بين الإنفصاليين الموالين لروسيا والجيش الأوكراني.

ففي سنة 2014 تم التوصل الى إتفاق بين ممثلي عن حكومتي روسيا وأوكرانيا بهدف إنهاء الحرب وإيجاد حل سلمي سياسي للنزاع في شرق أوكرانيا، إلا أن بنود الإتفاقية لم تطبق، 23جانفي 2015 صرح رئيس الجمهورية دونسك بأنه غير معني بإتفاقية مينسيك الأولى الأمر الذي إستتبع التوقيع على إتفاقية مينسيك الثانية في 12فيفري 2015 التيتوجت بقيام النظام لا مركزي في دونتسك ولوغانسك وهو ما رفضته الحكومة المركزية في كييف[100].

وفي 10نوفمبر 2021 طلبت واشنطن توضيحات من روسيا بشأن التحركات الغير العادية لقواتها على الحدود الأوكرانية بينما إتهم الرئيس الروسي الغرب بتسليم أسلحة وإرسال أفراد عسكريين إلى كيف، في 18 جانفي 2022 بدأت موسكو بنشر وحدات من جيشها في بيلاروسيا وبدأ واضحا منذ ذلك الحين أن حل الأزمة الأوكرانية لا يمكن أن يتم دون التوصل الى إتفاق سياسي دائم يلبي مصالح روسيا.

بعد خطاب بوتين في 12 فيفري 2022معظم أعضاء مجلس الأمن عقدوا إجتماعا طارئا مع إعتراف روسيا بإستقلال الجمهوريتين الإنفصاليتين في شرق أوكرانيا ففرض كل

---

[99] **أسماء حداد**، الحروب الهجينة: "الأزمة الأوكرانية نموذجا "، مجلة مدارات سياسية ، (د ع) ، ديسمبر 2017، ص 117.

[100] **غراسيا بيطار**، ماذا هي بنود اتفاقية مينسك حول الأزمة الأوكرانية، تاريخ الاضطلاع 2023/05/05، على الساعة 16:24، متحصل عليه من: http://m.amyadeen.net/news/politics/706914/ ماذا- هي – بنود –اتفاقية – مينسيك – حول الأزمة..

من رئيس الولايات المتحدة الأمريكية والرئيس الفرنسي والرئيس البريطاني حزمة من العقوبات على روسيا[101].

الفرع الثاني: الأهمية الاستراتيجية لأوكرانيا في المنظور الروسي:

تتمتع أوكرانيا بأهمية بالغة بالنسبة لروسيا وذلك من حيث الأهمية الجيوستراتيجية (أولا)، الأهمية الاقتصادية (ثانيا).

أولا: الأهمية الجيوستراتيجية:

أعلنت روسيا منذ بداية التسعينيات عن مصالحها الإستراتيجية الطبيعية في أوكرانيا، حيث تعتبر هذه الأخيرة بوابة روسيا على البحر الأسود وعلى عدة دول من أوروبا الشرقية بالأخص الجزء الشرقي من أوكرانيا، فهو إمتداد طبيعي للجزء الغربي من روسيا الذي تقع فيه عاصمة موسكو.

تعتبر الحديقة الخلفية لها وتمثل ركنا أساسيا في أمنها وعمقا إستراتيجيا لها، لذلك تمنع روسيا وجود أي منافس إستراتيجي لها في أوكرانيا، أو أي تواجد لحلف الناتو على الساحل الشمالي للبحر الأسود. قامت روسيا بإحتلال شبه جزيرة القرم وضمها فلجوء إستخدامها للقوة المسلحة ما هو إلا تأكيد على حق روسيا الجيوسياسي في مناطق نفوذها، كما فعلت سابقا في جورجيا سنة 2008 ليس هذا فقط بل عملت على إستقلال إقليم أبخازيا وأستيا الجنوبية[102].

---

[101] **أحمد جلال محمود عبده**، السياسة الأمريكية إتجاه التدخل العسكري الروسي في أوكرانيا وإنعكاساتها على حلف الناتو، مجلة كلية السياسة والإقتصاد، عدد16، أكتوبر 2022، ص 418 – 419.

-أنظر أيضا:=

=رجيا إسماعيل ملا محمد، السياسة الخارجية الروسية ما بين الدبلوماسية والنزعة العسكرية دراسة تحليلية لعهد بوتين، رسالة ماجستير في العلاقات الدولية، كلية العلوم الاقتصادية والإدارية، قسم العلاقات الدولية، جامعة الشرق الأدنى، 2021 ، ص ص 20 –63.

[102] **بومنجل خالد، فارق مجيب الرحمان المهدي**، إدارة النزاع في أوكرانيابين المقاربة الأمنية الروسية والأمريكية، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسة الاقتصادية، ألمانيا، 2018، ص 71 –72.

تقف أوكرانيا كحاجز يمنع التأثير والمدالغربي خاصة على روسيا، فالدول المجاورة لأوكرانيا من الجهة الغربية إنضمت إلى حلف الناتو مثل بولونيا في 12 مارس 1999، جمهورية البلطيق الثلاثة (استونيا، لتوانيا، لاتيفيا) سنة 2004، فكل هذه الدول نجح حلف الناتو في ضمها إليها.

لم تبقى سوى أوكرانيا ليصبح حلف الناتو على الحدود البرية الروسية من جهة الجنوب الغربي والذي سيؤثر بالتهديد على أمنها القومي، روسيا لن تقبل بإنضمام أوكرانيا إلى حلف الناتو وخسارتها لصالح الغرب[103].

ثانيا: الأهمية الاقتصادية:

تمثل كل من روسيا وأوكرانيا إمتداد طبيعي للإرث الإقتصادي السوفياتي كلاهما يعتبران إمتداد لإقتصاد واحد، تسيطر روسيا على مختلف القطاعات الإقتصادية الأوكرانية عن طريق تطبيق إستراتيجية هدفها ضمان النفوذ والتأثير على القرار السياسي والنخب داخل أوكرانيا.

يسكن حوالي 15 مليون شخص من الجزء الشرقي المحاذي لروسيا من أوكرانيا، فيه حوالي 35 بالمئة نسبة الروس فيعتبر الأغنى والأخصب على المستوى العالمي، مما جعل أوكرانيا المرتبة الثالثة عالميا في تصدير القمح بعد الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي سنة 2009، فالثقل الزراعي يجعلها ذات أهمية إقتصادية كبيرة بالنسبة لروسيا.

كما أن الجزء الشرقي نفسه الذي يعتبر من المناطق المتمردة على حكومة كيف، يعتبر هو أثرى وأغنى منطقة في أوكرانيا بالثروات الطبيعية لما تحتويه من مناجم الفحم والحديد والصناعات المعدنية إضافة إلى مصادر طاقوية أخرى كالغاز والبترول والمغنيزيوم، على أفضل الجامعات يعتبر أهم منطقة في أوكرانيا.

[103] **بومنجل خالد**، المرجع السابق، ص 73– 74.

ترتكز أهمية أوكرانيا الاقتصادية بالنسبة للروس في التبادل الاقتصادي والتجاري بين البلدين، فروسيا لم تعترف بإستقلال أوكرانيا بالحدود معها إلى غاية سنة 1997 بعد الضغط عليها من طرف المجتمع الدولي، معرفة روسيا بالأهمية الاقتصادية الأوكرانية جعلتها لا ترغب في رسم حدود معها.

تمثل حصة روسيا لحجم التبادل في التجارة الخارجية الأوكرانية ما تقارب 20 بالمئة، أوكرانيا تحتل المرتبة الخامسة في الشركاء التجاريين لروسيا بعد كل من ألمانيا وهولندا والصين، وإيطاليا.

بلغت واردات روسيا من أوكرانيا 5،8 مليار دولار سنة 2004، ووصلت حتى15،7 مليار دولار سنة 2008، بينما تقدر صادراتها ب 11،8 مليار دولار سنة 2004، وصلت حتى 19،4 مليار دولار سنة 2008 كصادرات لأوكرانيا[104].

الفرع الثالث: الأهمية الاستراتيجية لأوكرانيا في المنظور الأمريكي:

سنتناول في هذا الفرع أهمية أوكرانيا بالنسبة للغرب سنقسمها إلى فكرتين الأهمية الجيوستراتيجية (أولا)، الأهمية الاقتصادية (ثانيا).

أولا: الأهمية الجيوستراتيجية:

تعتبر أوكرانيا من الدول المشكلة للبوابة الشرقية لأوروبا التي لها حدود مباشرة مع روسيا، وهي كحاجز بينها وبين الغرب فتراها هذه الأخيرة كحاجز لتطويق روسيا ونجح حلف الناتو في ضم كل من إستوانيا، لتوانيا ولم تبقى سوى بلاروسيا وأوكرانيا.

فهذه الأخيرة لديها الرغبة في التوجه والإنضمام إلى حلف الناتو، أي الإتحاد الأوروبي والغرب اللذان يهدفان إلى بسط نفوذهما على روسيا لتطويقها، مما يجعل الحاجز الذي إعتمدته روسيا للفصل بينها والغرب يختفي ويتلاشى لم تبقى فيه إلا بلاروسيا، وتحولت كل الدول التي كانت مجاورة لها إلى حاجز يستعمل ضدها لتطويقها من طرف الولايات المتحدة

[104] **بومنجال خاد**، المرجع السابق، ص ص 74 – 75.

الأمريكية التي سعت جاهدة منذ التسعينيات إلى توسيع نطاق حلف الناتو من أجل تقليص نفوذ روسيا في الأراضي الأوروبية وحصرها في حدود مجالها الجغرافي.

حاول الغرب إدماج أوكرانيا بمضلة الشراكة الإقتصادية والأمنية لها، من أجل تطويق روسيا عبر البوابة الشرقية لأوروبا الذي يعتبر بالنسبة لها إمتداد طبيعي من الجزء الغربي الذي تقع فيه عاصمة موسكو، فالغرب جعلها أحد المحاور الرئيسية للهلال الهامشي الذي يعتبر السيطرة عليه أساس على قلب الأرض والسيطرة على العالم بكونه القوى العظمى[105].

تندرج ضمن إستراتيجية الإحتواء التي وضعت منع تمدد الإتحاد السوفياتي السابق، إذ أن إخراج أوكرانيا من دائرة نفوذ موسكو سيعمل على حرمانها على نقطة إرتكاز جيوستراتيجية التي تتحكم في البلقان فضلا عن حرمانها من عمق إستراتيجي يفيد تحرك الأسطول البحري الروسي في البحر الأسود[106].

ثانيا: الأهمية الاقتصادية:

ظهر إختلاف حول أهمية أوكرانيا بالنسبة للغرب وروسيا، لهذه الأخيرة أهمية بالغة سواءا من الجانب الجيوستراتيجي والإقتصادي، على عكس الغرب لا تعتبر أوكرانيا دولة ذات أهمية إقتصادية كبيرة لها بقدر ماهي مهمة في المجال الإستراتيجي وحتى للشريك الأوروبي. فهي ليست بذلك الثقل المؤثر في الاقتصاد كونها دولة تعاني من تأخر واضح في مجال التنمية الإقتصادية، تراجع إنتاجها المحلي بنسبة 15 بالمئة، وفقدت العملة الوطنية الأوكرانية "الهاريفنا" أكثر من نصف قيمتها، كما إرتفعت نسبة البطالة إلى 20 بالمئة من

---

[105] **بونجل خالد، فارق مجيب الرحمان المهدي**، المرجع السابق، ص 81 – 82.

[106] **المرجع نفسه**، ص 83.

-أنظر أيضا:

أحمد عبد الفتاح داود تمراز، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه أوكرانيا وتداعياتها على الأمن القومي الروسي، رسالة ماجستير في الدبلوماسية والعلاقات الدولية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الأقصى، فلسطين، 2022، ص ص 81 – 93.

السكان وزيادة عدد الفقراء، إضافة إلى هذا إنتشار الفساد الذي شارك فيه العديد والكثير من أعضاء الحكومة.

سنرى أهمية أوكرانيا بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية من خلال وجهة نظر الشريك الأوروبي:

- جعل أوكرانيا تابعة سياسيا وثقافيا وإقتصاديا لأوروبا كما حدث مع دول حلف وارسو.

- إنهاء الإنتاج الأوكراني من خلال فرض صيغة إقتصادية تابعة للنموذج العالمي مما يجعل أوكرانيا دولة فاشلة في الإنتاج، وبالتالي تتحول إلى دولة مستهلكة لبضائع الشركات الغربية مما يدغع أوروبا الشركات الغربية من شراء أملاك الدولة العامة وتحويلها إلى خاصة.

- إستخدام اليد العاملة الأوكرانية والمصانع الأوكرانية ومواد الخام الأوكراني في عملية الإنتاج القادمة للشراكة الأجنبية القابضة التي تستخدم أوكرانيا وشعبها وموادها لمصالح خاصة غربية وأجنبية ضيقة جدا.

- ربط أوكرانيا بالنظام التعليمي والصحي ونظام الموصلات والإتصالات الغربية.

- يصبح الغرب على أبواب موسكو وأوكرانيا كلها سوف تتحول إلى ممرات إجبارية إلى أسواق روسيا والشرق[107].

الفرع الرابع : مؤشرات القوة العسكرية في الجيشين الروسي والأوكراني:

يمكن تحديد مؤشرات القوة العسكرية في الجيش الروسي والأوكراني وذلك على النحو التالي:

[107] **بومنجل خالد ، فارق مجيب الحمان المهدي** ، المرجع السابق ، ص 83 -84.

أنظر أيضا:

EMMANUEL TODD, Apres L'empire : Essai Sur La Décomposition Du Système Américain, Paris, Editions, Gallimard, 2002, p 152.

– يحتل الجيش الروسي المرتبة الثانية عالميا بينما الجيش الأوكراني يحتل المرتبة إثنان وعشرون عالميا.

– يبلغ تعداد جنود الجيش الروسي في الخدمة 850 ألف جندي بينما الجيش الأوكراني يبلغ عدده 200 ألف جندي.

– تحتل ميزانية الدفاع الروسية المرتبة الثالثة بين دول العالم بينما ميزانية الأوكراني تحتل المرتبة العشرون بين دول العالم.

– يحتل الجيش الروسي في إمتلاك الطائرات الحربية المرتبة الثالثة عالميا بينما الجيش الأوكراني يحتل المرتبة واحد وثلاثون في إمتلاك الطائرات الحربية.

– يتكون الجيش الروسي في إمتلاك الطائرات الحربية المرتبة الثالثة عالميا بينما الجيش الأوكراني يحتل المرتبة واحد وثلاثون في إمتلاك الطائرات الحربية.

– يحتل الجيش الروسي المرتبة الأولى في امتلاك دبابة على عكس الجيش الأوركراني يحتل المرتبة الثالثة عشر عالميا[108].

– يتكون الأسطول الروسي من ست مئة و خمسة قطع بحرية منها تسعة وأربعون كاسحة ألغام، بينما يضم الأسطول البحري الأوكراني ثمانية وثلاثون قطعة بحرية فقط.

– تمتلك روسيا حوالي 1218 مطارا، في حين تمتلك أوكرانيا 187 مطارا.

من خلال دراسة وتحليل مؤشرات القوة بين روسيا والغرب يتضح أن ميزان القوة العسكرية أقوى وأكبر من أوكرانيا، مما جعل الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها تدعم أوكرانيا في حربها مع روسيا بجميع الوسائل لتحقيق المصالح الغربية ألا وهي السيطرة على العالم[109].

[108] **أحمد جلال محمود عبده**، المرجع السابق، ص423.

[109] **المرجع نفسه**، ص 424.

الفرع الخامس: نتائج الحرب الروسية الأوكرانية الى حد الأن:

تسببت الحرب الروسية الأوكرانية في العديد من الخسائر البشرية والمادية والإقتصادية والسياسية لم تكن فقط على الإقليم الروسي والأوكراني بل تعدت حتى إلى الأقاليم والدول المجاورة لهم وأثرت على السياسة الدولية والمجتمع الدولي سنقسمها على النحو التالي الخسائر الروسية (أولا)، الخسائر الأوكرانية (ثانيا)، الخسائر الاقتصادية الأوروبية (ثالثا).

أولا: الخسائر الروسية:

تعرضت روسيا لخسائر متنوعة من جراء تدخلها العسكري في أوكرانيا و تتمثل من :

1- الخسائر البشرية: يزداد عدد قتلى الروس كل يوم خلال 15 شهرا ونصف من الحرب حيث قتلوا وأصيبوا ما بين 20 إلى 30 ألف جندي في معركة مدينة باخموت الأوكرانية منذ بداية الحرب، مع طول الفترة الزمنية للحرب وعدم القدرة على الحسم وصلابة المقاومة الأوكرانية مدعومة بقوات وسلاح خبرات غربية [110].

2- الخسائر الاقتصادية: تسببت العقوبات الغربية على روسيا بعرقلة العديد من قطاعاتها والتي تتمثل من قطاع الغاز والنفط، إضافة إلى تجميد الأرصدة وإنهيار البنوك التجارية وسلاسل التوريد، وإلزام العديد من حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية بتنفيذ هذه العقوبات ووقف التعامل مع روسيا في جميع المجالات.

3- الخسائر السياسية: مع عزلة روسيا عن المجتمع الدولي تضررت علاقات روسيا بالعالم الخارجي، وأصبحت روسيا أكثر عزلة مما كانت عليه حتى إبان الحرب الباردة، وقطع التبادل التجاري والثقافي والسياسي وأغلق المجال الجوي أمام الطيران الروسي في العديد من الدول الأوروبية، ومنع الرياضيون والفنانون والسياسيون الروس من المشاركة في

---

[110] **بول ادامز**، روسيا و أوكرانيا: 30 الف جندي ما بين قتيل وجريح خسائر موسكو في باخموت، نشرت في 7 مارس 2023، تاريخ الاضطلاع 2023/06/05، على الساعة 22:04، على الموقع التالي:
https://www.bbc.com/arabic/world-64883788

العديد من الفعاليات، وكذلك حظرت حركة السفن الروسية من دخول موانئ العديد من دول العالم[111].

ثانيا: الخسائر الأوكرانية:

أدت إستمرار الحرب الروسية الأوكرانية إلى كثافة خسائر الاقتصاد الأوكراني وتضخمها، حيث توقفت معظم الأنشطة ٱلإقتصادية في البلاد. كما وصلت إلى البنية التحتية الأساسية للطرق والجسور والموانئ أضرارا كبيرة، حيث تم تدمير 1132 قطعة أثرية ثقافية و 2556 مؤسسة تعليمية.

كما قاموا بتدمير 114 مرفق نتيجة القصف الروسي، فالحرب الروسية إستهدفت حتى السكان المدنيين وليس فقط المواقع العسكرية، يتضح ذلك من خلال قطع الكهرباء والمياه بصورة متكررة في أوكرانيا، كما تم إغلاق معظم الموانئ والمطارات الأوكرانية نتيجة الأضرار التي لحقت بها، إضافة إلى تضرر وتدمير الكثير من الطرق.

تسبب إغلاق الموانئ الأوكرانية المطلة على البحر الأسود في عرقلة حركة النقل البحري وحاولت الحكومة الأوكرانية إستبدال نقل البضائع الزراعية عبر السكك الحديدية الى دول الجوار الأوروبي، قبل أن تحضر تصدير العديد من السلع الزراعية.

على الرغم من صعوبة حصر الأضرار المادية في أوكرانيا بشكل نهائي حاليا فإن التقديرات الأولية تشير أن ما لا يقل عن 100 مليار دولار من البنية التحتية والمباني والأصول المادية الأخرى.

قبل الحرب الروسية بلغت الاحتياطات النقدية لأوكرانيا 31 مليار دولار في العالم سنة 2021، لكن الحرب تسببت في دمار واسع النطاق للقدرة الإنتاجية لأوكرانيا، وتدهور تجارتها الخارجية، وتضائل قدرة الحكومة على تحصيل الضرائب، علاوة على زيادة تدهور الأوضاع المالية، وإرتفاع الضغوط التضخمية في أوكرانيا مع إرتفاع أسعار الطاقة والغذاء

[111] **عصام عبد الشافي**، الحرب الروسية– الأوكرانية ومستقبل النظام الدولي، (ب م ن)، 3ماي2022، ص10.

والمعادن والانكماش الاقتصادي بالنسبة تتراوح بين 25 و35 بالمئة وفق صندوق النقد الدولي، تصاعد فجوة التمويل الخارجي إلى نحو 5 مليار دولار[112].

ثالثا: الخسائر الاقتصادية الأوروبية:

تزداد رقعة الأضرار الاقتصادية الروسية في أوروبا مع إستمرار الحرب الروسية الأوكرانية منذ بداية" 24 فيفري 2022" من أهمها:

1- تباطئ النمو الاقتصادي: إزدادت نسبة التضخم وظهور ركود إقتصادي يلوح في أفق القارة الأوروبية، فقد حفظ بنك "باركليز" من توقعاته لمعدل نمو الناتج المحلي للقارة الأوروبية الى 3،5 بالمئة بعد الأزمة مقارنة ب 4،1 بالمئة قبلها، وتوقع بنك "جيبي مرجان" معدل نمو 3،2 بالمئة فقط.

2- حجم التبادل التجاري: فقدت الكثير من الأسواق الأوروبية للصنع وعانت كثيرا من زيادة سلع أخرى، حيث يعد الاتحاد الأوروبي أكبر شريك تجاري لروسيا، وتشكل موسكو خامس أكبر شريك تجاري للإتحاد الأوروبي، وستأثر العقوبات الغربية المفروضة على روسيا بشدة في العلاقات التجارية بين موسكو والإتحاد الأوروبي خاصة مع قرار الدول الصناعية السبعة الكبرى كالغاء وضع" الدولة الأولى بالرعاية " الممنوح لروسيا بموجب قواعد منظمة التجارة العالمية.

3- تهديد الإستثمارات والأصول الأوروبية في روسيا: حيث تم تعرضها لخطر المصادرة وتأميم بسبب الحرب والعقوبات الغربية، يصل رصيد إستثمارات الإتحاد الأوروبي في السوق الروسي نحو 311،4 مليار يورو لعام 2020، بلغت الاستثمارات الروسية في دول الإتحاد الأوروبي نحو 136 مليار يورو[113].

[112] **عصام عبد الشافي**، المرجع السابق، ص10.

[113] **عصام عبد الشافي**، المرجع السابق، ص11.

4- تهديد أمن الطاقة الأوروبي: تشكل الطاقة التحدي الأكبر في أوروبا، فروسيا أكبر مورد للطاقة للإتحاد الأوروبي فحوالي 40 بالمئة من واردات الإتحاد من الغاز الطبيعي، كما نجد 33 بالمئة وارداتها من النفط مصدرهما روسيا.

5- تهديد الأمن الغذائي: حيث تعد روسيا أكبر مصدر للقمح في العالم وتوفي كل من روسيا وأوكرانيا معا أكثر من ثلث صادرات الحبوب العالمية وفي ضوء تطور الأزمة ارتفاع أسعار المواد الأساسية بما في ذلك السلع الزراعية، خاصة القمح والذرة، فالحصار الروسي لموانئ أوكرانيا على البحر الأسود يهدد الإمدادات الغذائية لحوالي 400 مليون شخص.

عدم قدرة أوكرانيا على تصدير حبوبها تسبب في إرتفاع أسعار المواد الغذائية العالمية، فضلا عن زيادة حدوث مجاعة في دول تعتمد على صادراتها.

6- أزمة اللاجئين الأوكرانيين: غادر حوالي أربعة ملايين شخص أوكراني منذ بدأ الحرب في أوكرانيا، وفقا لتقديرات الأمم المتحدة، وهي أرقام مرشحة للزيادة كلما طال أمد الحرب وتشير التقديرات إلى أن جهود إغاثة اللاجئين الأوكرانيين تتطلب حوالي 30 مليار يورو خلال العام الأول فقط.

7- تضرر قطاع الطيران للسياحة: حيث تم حظر الرحلات الجوية بين روسيا والدول الأوروبية، كما تعد روسيا ثالث أكبر مصدر للسياحة لأوروبا بجانب تضرر العديد من قطاعات التصنيع والبنوك والخدمات المالية[114].

المطلب الثاني: السياسة الأمريكية إتجاه التدخل العسكري الروسي في أوكرانيا :

تنقسم دراستنا الى ثلاث فروع رئيسية، (الفرع الأول) "محددات السياسة الأمريكية إتجاه الحرب الروسية الأوكرانية " قام بتحديدها الرئيس الأمريكي جوبا يدن لتحقيق الأهداف الإستراتيجية لحماية المصالح الأمريكية من تداعيات تلك الأزمة، (الفرع الثاني) "سمات وملامح السياسة الأمريكية إتجاه الأزمة الأوكرانية "اتخذت فيها الإدارة الأمريكية من

[114] **عصام عبد الشافي** ، المرجع السابق ، ص 11.

الخطوات للإستجابة للأزمة بين روسا وأوكرانيا، (الفرع الثالث) " النتائج المترتبة على السياسة الأمريكية الداعمة لأوكرانيا" لتحقيق الدعم الأمريكي الغربي لأوكرانيا.

الفرع الأول: محددات السياسة الأمريكية إتجاه الحرب الروسية الأوكرانية:

تتمثل السياسة الأمريكية إتجاه الحرب الروسية الأوكرانية من مجموعة من المحددات وهي:

1- **تجنب الدخول في مواجهة عسكرية مباشرة مع روسيا:** منعت واشنطن في إدارتها لأزمة أوكرانيا للدخول في مواجهة عسكرية مباشرة مع روسيا فيما يتعلق بالأزمة، كما أكد البيت الأبيض على أن الولايات المتحدة الأمريكية لن ترسل قوات عسكرية إلى أوكرانيا وهذا ما أكده الرئيس بايدن في خطابه يوم 24 فيفري 2022، كما صرح وأكد في الوقت نفسه أن أي إعتداء على أي دولة في حلف الناتو يقوم بالتدخل وستقوم بتفعيل إلتزاماتها[115]، إضافة إلى هذا فإن الخوض في حرب مع روسيا يعني الخوض في حرب نووية فبوتين صرح سابقا أن أي حرب مع دول حلف الناتو ستكون نووية.

2- **محاولة ردع التدخل العسكري الروسي ضد أوكرانيا:** ينطلق من مصحتين لواشنطن فالأولى تتعلق بالمصالح الأمريكية في أوروبا والتداعيات السلبية التي يمكن أن يخلفها سيناريو التدخل العسكري الروسي على هذه المصالح، أما المصلحة الثانية تتعلق بالمحدد الصيني في الأزمة هناك تقييمات أمريكية بأن هذا التدخل العسكري سوف يشجع بكين على تكرار السيناريو نفسه في تايوان[116].

3- ضمان أمن الطاقة العالمي: تعتبر روسيا من أكبر الدول المصدرة للنفط والغاز إلى القارة الأوروبية،عملت على تأمين نفسها في مجال أمنها الطاقوي تخوفا من تفاقم أزمة الطاقة وذلك عن طريق عقد اتفاقيات جديدة مع تركيا والصين.

[115] **أحمد جلال محمود عبده**، المرجع السابق، 425.

[116] **المرجع نفسه**، ص425.

كما انعكست الأزمة الروسية الأوكرانية على المواطن الأمريكي في الداخل وعلى اقتصاده الذي يعاني من موجة تضخيميه كان أحد الأهداف الأمريكية في إدارة الأزمة الأوكرانية تتمثل في ضمان أمن الطاقة العالمي وتدفق النفط والغاز[117].

4- منع سقوط الحكومة المركزية في كيف: توثقت الاستخبارات الأمريكية أن نصف من أهداف الرئيس الروسي يتمثل في العمل من أجل السيطرة على عاصمة كيف وتثبيت حكومة موالية لموسكو في كيف كجزء الرؤية الروسية حول أوكرانيا، فهي تعتبرها جزءا من دول المحيط الحيوي لروسيا.

5- عدم الاستجابة لخطة الضمانات الأمنية الروسية: منحت روسيا في ديسمبر 2021 إلى الولايات المتحدة الأمريكية والحلفاء الأوروبيين ضمانات أمنية روسية والتي هي أساس الحاكم لموقف موسكو في الأزمة والسبب الرئيسي للتدخل العسكري الروسي للإستحواذ على أجزاء من أوكرانيا ، وأبرز النقاط لهذه الضمانات هي:

- عدم المشاركة بشكل منفرد أو ضمن تحالفات عسكرية أو منظمات دولية، في أي إجراءات تضر بأمن أحدهما الأخر وتفوض المصالح الأمنية الجذرية لبعضها البعض.

- يجب على المنظمات والتحالفات العسكرية الدولية التي لديهما العضوية فيها أن تلتزم بالمبادئ المطروحة في ميثاق الأمم المتحدة.

- منع إستخدام أراضي دول أخرى لتحضير أو تنفيذ هجوم عسكري على أحدهما الأخر أو بإتخاذ إجراءات أخرى تخص المصالح الأمنية الجذرية لبعضهما البعض.

- تتعهد الولايات المتحدة الأمريكية بإمتداد الناتو شرقا ورفض إنضمام الجمهوريات السابقة للاتحاد السوفياتي إلى الحلف، وعدم إنشاء قواعد عسكرية في الجمهوريات السوفياتية السابقة الغير المنتمية إلى الناتو[118].

[117] **أحمد عبد الفتاح داود تمراز**، المرجع السابق، ص 140.

– منع على كل من روسيا وأوكرانيا عن إستخدام تحليقات قاذفات ثقيلة مخصصة لنقل أسلحة نووية وغير نووية، وعن نشر سفن حربية سطحية من أي أنواع في المناطق خارج مجالها الجوي.

– تتعامل كل من روسيا وأوكرانيا في تطوير الأليات الخاضعة بمنع ممارسة أنشطة عسكرية خطيرة في عرض البحر والمجال الجوي فوقه بما يشمل تحديد أدنى مسافة للتقارب بين السفن والطائرات الحربية لهما.

– تلتزم كل من روسيا وأوكرانيا بعدم نشر صواريخ متوسطة وقصيرة المدى خارج حدودهما، في تلك المناطق داخل أراضيها يمكن لهذه الصواريخ منها تصيب أهداف في أراضي الطرف الأخر.

– منع نشر أسلحة نووية خارج حدودهما ويسحبان ما سبق نشراه من هذه الأسلحة في الخارج [119].

الفرع الثاني: سمات و ملامح السياسة الأمريكية اتجاه الأزمة الروسية الأوكرانية:

عملت الإدارة الأمريكية بإتخاذ مجموعة من الخطوات للاستجابة للأزمة بين روسيا وأوكرانيا والتعامل مع التهديدات الناتجة عنها تتمثل في:

أولا: تقديم الدعم السياسي والعسكري لأوكرانيا:

1–من الناحية الإستخباراتية: تضمنت الولايات المتحدة الأمريكية أخبار وحقائق إستخباراتية حساسة مع أوكرانيا لها أثر مهم في توجيه عدد من الضربات الموجعة إلى القوات العسكرية

[118] **روسيا تنشر مسودة مقترحاتها حول الضمانات الأمنية مع واشنطن**، ماذا تضمنت؟، المصدر: الميادين نت+ وكالات، تاريخ الإضطلاع 2023/05/14 ، على الساعة 14:10، على الموقع التالي :
https://www.alamayadeen.net/news/politics/%D8

[119] **أحمد عبد الفتاح داود تمراز**، المرجع السابق، ص 140.

–أنظر أيضا:

محمد العرابي ، انعكاسات الحرب في أوكرانيا على أسيا ، مجلة أفاق أسيوية الهيئة العامة للاستعمالات ، العدد 11 ، 2022 ، ص ص 21 – 23.

الروسية، من خلال هذا السياق تتهم روسيا الولايات المتحدة الأمريكية بأنها شاركت في الحلرب بصورة مباشرة ضدها[120].

2- من الناحية العسكرية: دعمت الولايات المتحدة الأمريكية الشعب الأوكراني وعملت بشكل وثيق مع الحكومة الأوكرانية لتوفير إحتياجاتها، تمثلت من أنظمة مضادة للدروع ومضادة للضربات الجوية، صواريخ، مدفعيات، طائرات، دبابات قتالية، قدموا لها أكثر من مليون طلقة ذخيرة للمدفعية، مروحيات وسفن دفاع ساحلية.

3- من الناحية الاقتصادية: قدمت الولايات المتحدة الأمريكية 13 مليار دولار من منح التمويل لدعم الميزانية في أوكرانيا وصرف أكثر من 9،9 مليار دولار لتلبية حاجيات مواطنيها وتقديم الخدمات الأساسية.

كما إستخدمت الولايات المتحدة الأمريكية ألية النفقات العامة لتحمل القدرة الإدارية الخاصة بالبنك الدولي لتوفير دعم الميزانية كما لها دور قيادي في المؤسسات المالية الدولية، عملت بشكل وثيق مع صندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي والبنك الأوروبي للإنشاء والتعمير لدعم أوكرانيا بغرض تعزيز أمن الطاقة وأمن الغذاء[121].

ثانيا: التأكيد على دعم دول الناتو:

عمل الرئيس "بادين" في فيفري 2022 على نشر ثلاثة ألاف جندي أمريكي في بولندا وألمانيا ورومانيا في خطوة لتعزيز دول الناتو في أوروبا الشرقية، بعثت سبعة ألاف جندي الى ألمانيا وهذه التحركات بجانب التنسيق والتواصل المستمر مع الناتو الغرض منها تطمين

[120] **أحمد جلال محمود عبده** ، المرجع السابق ، ص428.

[121] **مستند حقائق: عام من الدعم لأوكرانيا** ، بواسطة U.S. Mission Egypt. تاريخ الاضطلاع: 2023/05/14 ، على الساعة 22:10 ، متحصل عليه من :https://eg.usembassy.govlar/fact-sheet-one-year-of-supporting-ukraine.

الحلفاء وارسال رسالة مباشرة بأن واشنطن سيكون لها موقفا اذا أكدت أي اعتداء على أحد دول الحلف[122].

ثالثا:فرض عقوبات غربية على روسيا:

حاولت الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها بردع روسيا ذلك بإتخاذ أسلوبا متدرجا في فرض العقوبات عليها ومنعها من اتخاذ إجراءات تصعيدية أكثر في حربها ضد أوكرانيا تتضمن هذه العقوبات مرحلتين:

- **المرحلة الأولى:** وضعت هذه العقوبات مباشرة بعد اعتراف روسيا باستقلال إقليمي "لوهانسك" و"دونيتسك" الانفصاليتين في 23فيفري2022 أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية ودول الأوروبية توقيع عقوبات جديدة على روسيا غرضها إفشال جهود روسيا العسكرية.

تم استهداف بنكين مملوكين للدولة أحدهما عسكري من أجل توقيف روسيا القيام بأعمال تجارية في الولايات المتحدة الأمريكية والوصول إلى النظام المالي الأمريكي لمنع تداول الديون السيادية الروسية في الأسواق الغربية إضافة إلى هذا قامت بوضع قيود على الصفقات الأمريكية المتعلقة بالديون الوطنية لروسيا.

- **المرحلة الثانية:** قام الجيش العسكري الروسي بالدخول للأراضي الأوكرانية إنتقلت العقوبات الغربية على روسيا إلى المرحلة الثانية، في 24فيفري 2022 أعلنت الولايات المتحدة الامريكية في فرض عقوبات على الرئيس الروسي بوتين ورجاله المخلصين بضمهم الى القادة الذين عاقبتهم الولايات المتحدة الأمريكية.

شملت هذه العقوبات الصناعات الدفاعية الروسية من ضمنها ستون شركة صناعية روسية حظر عليها الوصول الى أسواق رأس المال وأي خدمات مالية وتقديم المساعدات

[122] **أحمد جلال محمود عبده** ، المرجع السابق ، ص429.

الفنية والمتاجرة بمنتجاتها تقنياتها للأغراض العسكرية أو ذات الاستخدام المزدوج فضلا عن تقنيات ومعدات إنتاج النفط[123].

الفرع الثالث: النتائج المترتبة على السياسة الأمريكية الداعمة لأوكرانيا:

نرى أن السياسة الأمريكية التي تساند أوكرانيا توصلت إلى تحقيق الدعم وذلك بواسطة النتائج التي أتت بها العميلة العسكرية التابعة لروسيا، وسبب هذا الغزو العسكري الروسي هو منع أوكرانيا إلى الدخول الى حلف الناتو.

فكل هذا تراه موسكو أنه يهدد حدودها وأمنها، كما نجد بأن الرئيس الروسي بحد ذاته قام بسحب أسلحته وقوته العسكرية في العديد من الدول الأوروبية المتواجدة في الشرق، كما نجد بأن هناك من الدول التي أعلنت المشاركة في حلف الناتو وهذا حتما سيؤدي إلى توسيع الأراضي الروسية بواسطة هذه الدول التي ترغب المساهمة في حلف الناتو.

نجد بأن في هذه الأزمة الروسية الأوكرانية تدخلت الإدارة الأمريكية للتعامل مع هذا الوضع، إلا أنها جاءت بالفشل رغم تقديمها لدعمها العسكري لأوكرانيا، زد إلى جانب ذلك التقدم العسكري الأوكراني إلا أنها تضل عاجزة أمام قدرات الجيش الروسي في قوته، وصلت هذه العمليات العسكرية التابعة لروسيا على السيطرة للأراضي الأوكرانية بنسب لاتقل أكثر من 20 بالمئة.

إضافة إلى ذلك أن الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها قاموا بفرض جملة من العقوبات التي سيكون لها تأثير سلبي على الإقتصاد الروسي بالتحديد، والتي تستغرق مدة طويلة لتطبيقها فرغم خطورة هذه العقوبات على الإقتصاد الروسي غير أن موسكو لم تقم

---

[123] **خالد هشام محمد** ، العقوبات الدولية على روسيا... الفاعلية و التأثير ، مركز الرافدين للحوار ، العراق ، 2022 ، ص ص15 – 20.

-أنظر أيضا:

STEVEN WOEHREL, Ukraine: Current Issues and US Policy, Congressional Research service, mai 2014, p 11 -12.

بأي ردة فعل حول مقدار الأضرار التي سببتها لها هذه العقوبات[124]، فهي لم تغير موقفها حيث أن مصالحها الإستراتيجية وأمنها القومي المتشددة بها يكون أكثر قيمة من إقتصادها الذي سيصل لمرحلة من الإنهيار.

لفك النزاع الأوكراني الروسي يمكن أن يكون بواسطة إتفاق بين هذه الدول الأربعة المتمثلة في كل من روسيا وأوكرانيا، الولايات المتحدة الأمريكية، حلف شمال الأطلسي والحل الأمثل أن تكون أوكرانيا مستقلة عن الدول الأخرى وتكون دولة محايدة ولاتقوم بأي إتفاقيات أو تحالفات أو إجتماعات مع أي من هذه الدول المذكورة أعلاه وهذا لا يحقق أي مصالح بينهما ولاتكون هناك خلافات حولها وهذا لايؤدي إلى إندلاع حرب بين هذه الدول إن تمسكت أوكرانيا بفكرة الحياد من جهة، ومن جهة أخرى سوف تستمر مصالح الدول الأخرى حولها مثل الإصرار الأمريكي في ضم أوكرانيا إلى حلف الناتو هذا حتما سيؤدي إلى إندلاع حرب جديدة في العالم[125].

المبحث الثاني: مدى إنطباق أحكام ميثاق الأمم المتحدة على النزاع الروسي الأوكراني:

أذيع الخطاب المتلفز للرئيس الروسي فلاديمير بوتين في 24 فيفري 2022، الذي تضمن مبررات روسيا عما قامت به بما أسماه "عميلة عسكرية خاصة "في أوكرانيا، فالحرب الروسية ضد أوكرانيا إعتبرت حربا غير مشروعة وغير مبررة ووصفت بالعدوان، بموجب قرار الجمعية العامة فتمسكت روسيا بحقها المشروع في الدفاع الشرعي بإعتبار إنضمام أوكرانيا للناتو تهديدا لأمنها وسلامها، وأمام ردود الأفعال المختلفة من الدول والأمم المتحدة والقضاء الدولي سنركز في دراستنا على مدى مشروعية الحرب الروسية في ظل ميثاق الأمم المتحدة (المطلب الأول)، وعلى تأثير الحرب الروسية الأوكرانية على قواعد القانون الدولي المرتبطة بالأمن والسلم الدوليين (المطلب الثاني).

[124] **أحمد جلال محمود عبده**، المرجع السابق، ص 431.

[125] **المرجع نفسه**، ص 432.

المطلب الأول: مدى مشروعية الحرب الروسية في ظل ميثاق الأمم المتحدة:

إن موضوع الحرب الروسية الأوكرانية تم تناوله في عدة أطر لكننا سنقتصر البحث في هذه الدراسة على مبدأ حظر القوة من خلال نصوص الميثاق (الفرع الأول) والإستثناءات الواردة على مبدأ حظر القوة و من بينها الدفاع الشرعي (الفرع الثاني).

الفرع الأول: مبدأ حظر إستخدام القوة:

يعتبر مبدأ حظر إستخدام القوة في القانون الدولي المعاصر من المبادئ الأساسية التي تأسست عليها الشرعية الدولية ذلك منذ نشأة منظمة الأمم، وقد ورد هذا المبدأ في المادة 2 الفقرة الرابعة من الميثاق، فإستخدام القوة أو التهديد بها أمر محظور بشكل مطلق في العلاقات الدولية حماية للسلم والأمن الدوليين، وبالرغم من إحتلاله لمكانة هامة إلا انه يعتبر قاعدة أمرة من قواعد النظام الدولي التي لا يجوز مخالفتها لذلك سنتطرق إلى نطاقه من خلال نصوص الميثاق (أولا) وإلى طبيعته القانونية (ثانيا)[126].

أولا: نطاق مبدأ حظر القوة خلال نصوص الميثاق:

بدأت مجهودات المجتمع الدولي منذ عصر التنظيم الدولي بالتوجه عند نشأة الأمم المتحدة الى التوصل لهذا المبدأ في العلاقات الدولية، فهو المبدأ الذي يقوم عليه التنظيم للعلاقات الدولية المعاصرة في ظل نظام الأمم المتحدة، جاءت نصوص الميثاق لتأكده وأيضا في ديباجته جاء في المادة 2 الفقرة الرابعة من الميثاق وتعبير "استعمال القوة " الذي اختاره الميثاق يلاحظ أنه الأشمل يغطي كل أوجه استعمال القوة الموجه ضد الاستقلال السياسي والوحدة الترابية، ينطوي على تطوير كبير لبنية النظام القانوني الدولي فأصبح الحكم القانوني لهذه المادة تتمتع بوصف القاعدة الأمرة الذي جعلته يأخذ مكانة دولية ليصبح

[126] **محمد خليل الموسى**، إستخدام القوة في القانون الدولي المعاصر، دار وائل للنشر، الأردن، 2004، ص15.

مبدأ من المبادئ الأساسية التي تأسس عليه الميثاق وقامت عليها منظمة الأمم المتحدة التي تعتبر أكبر منظمة عالمية عرفها المجتمع الدولي.

إختلف الفقه حول تفسير "لفظ القوة " الوارد في الميثاق إنطلاقا من نظرة فاحصة لنص المادة 2 الفقرة الرابعة تقول بأنها هل الحظر يشمل إستخدام القوة المسلحة والتهديد بها فقط أم تضم أيضا حظر الضغوط السياسية والإقتصادية والتهديد بها، فأمام هذا الموضوع إنقسمت أراء الفقهاء إلى ثلاث إتجاهات بين إتجاه يوسع وأخر يضيق وإتجاه ثالث يوفق بينهما ذلك حسب درجة ممارسة الضغوط الإقتصادية[127].

بالإضافة إلى إختلافهم في التعريف إختلفوا أيضا حول نطاق مبدأ حظر إستخدام القوة ظهور نطاقين:

1- النطاق الموضوعي: أثار جدالا فقهيا إنقسم إلى إتجاهين، الإتجاه الأول يميل إلى تفسير المادة تفسيرا ضيقا أي "ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأي دولة أو على أي وجه أخر لا يتفق مع مقاصد الأمم المتحدة"، أما الإتجاه الثاني الذي يعكس رأي الأغلبية بتأييدهم للتفسير الواسع للمادة 2 الفقرة الرابعة وحسب رأيهم الحظر لا يقتصر على إستخدام القوة ضد سلامة الأراضي أو الإستقلال السياسي بل يمتد ليشمل كافة أشكال القوة التي تشكل تهديدا للأمن والسلم.

2- النطاق الشخصي: فحسب ما تضمنته المادة 2 الفقرة الرابعة، فإنه يتعين على الدول الإمتناع عن إستخدام القوة ضد بعضها البعض، فقد وجهت هذه المادة الخطاب الذي يقول « يمتنع أعضاء الهيئة جميعا في علاقتهم الدولية عن التهديد بإستعمال القوة أو إستخدامها...»[128].

وقد ساد الإعتقاد لدى محكمة العدل الدولية، بأنها تعتبر مبدأ الحظر من مبادئ القانون الدولي، وذلك من خلال الحكم الذي أصدرته في قضية الأنشطة العسكرية وشبه

[127] **المادة 2**، من ميثاق الأمم المتحدة، السالف الذكر.

[128] **المادة 2**، من ميثاق الأمم المتحدة، السالف الذكر.

العسكرية لنيكاراغوا عام 1986، أما عند بعض الفقهاء ساد بان الحظر يخص الدول الأعضاء في المنظمة فقط، وبالتالي فإن هذا المبدأ يلزم حتى الدول غير العضوة في الأمم المتحدة، لكونه قاعدة عامة في القانون الدولي.

كما أن نص المادة يعلن عن منع إستخدام القوة ضد الإستقلال السياسي لكل الدول[129].

ثانيا: الطبيعة القانونية لمبدأ حظر استخدام القوة:

من خلال ما سبق، يستمد هذا المبدأ طبيعته القانونية من خلال طبيعته الأمرة وإعتباره من النظام العام.

1- الطبيعة الأمرة لمبدأ حظر إستخدام القوة: إعتبر هذا المبدأ من بين القواعد العرفية التي لا يتوقف وجودها وورودها في الميثاق، وذلك بعد أن تطرقت محكمة العدل الدولية في حكمها الصادر عام 1986 عبر قضية السالفة الذكر(لنيكاراغوا ضد الو م أ).

حيث أن وروده فيها يعتبر المرحلة النهائية في إستقرار وتكوين القاعدة العرفية الدولية، ويمكن لن ينبثق من مبدأ حظر إستخدام القوة مجموعة من القواعد المتفاوتة[130].وحسب طبيعتها القانونية يمكن تصنيفها إلى ثلاثة أصناف:

الصنف الأول: يضم القواعد الأمرة مثل المتعلقة بالعدوان التي تعتبر انتهاكا خطيرا لهذا المبدأ.

الصنف الثاني: يتضمن القواعد التي تعالج حالات لا تشكل انتهاكا خطيرا لمبدأ حظر إستخدام القوة المتعلقة بتحريم الأعمال الانتقامية المسلحة، إنتهاك الحدود، مساعدة الأعمال الإرهابية[131].

---

[129] **عبد القادر مرزق**، مبدأ حظر استخدام القوة في القانون الدولي المعاصر، مجلة الحقوق و العلوم الإنسانية ، المجلد الرابع عشر، العدد 03، 25سبتمبر 2021، ص ص 735 – 739.

[130] **بوراص عبد القادر**، التدخل الإنساني وتراجع مبدأ السيادة الوطنية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2009، ص 135.

الصنف الثالث: يتمثل في تلك القواعد التي لا تنسب الى القانون الدولي العرفي يمكن استنتاجها من المادة 2 الفقرة الرابعة كحظر مجموعة من السلوك التي يعتبرها العرف سلوك غير مشروع[132].

2- إعتبار مبدأ حظر إستخدام القوة من النظام العام:من خلال ما سبق يمكن إعتبار هذا المبدأ من قواعد النظام العام لإعتبارين، فالأول يمثل أحد مبادئ القانون الدولي العام فجميع الدول تلتزم به و تحترمه فيتصف بالعالمية مادام يهدف الى حماية المصلحة العامة للمجتمع الدولي .

أما الإعتبار الثاني فهو كل اتفاق على خلاف هذا المبدأ يعد باطلا أي أنه في حال تعارض مضمون إتفاق ما يعد باطلا، وذلك لإعتبار مبدأ منع إستخدام القوة أحد مبادئ القوة، وهذا ما أكدته المادة 53 من إتفاقية فينا لقانون المعاهدات والمادة 103 من ميثاق الأمم المتحدة[133]،على ضوء ما سبق نجد أن المجتمع الدولي سعى جاهدا في ميثاق الأمم المتحدة إلى حظر إستخدام القوة في العلاقات الدولية وإعتباره من القواعد الأمرة ومن النظام العام حث الدول على تسوية نزاعاتها بالطرق السلمية حفاظا على الأمن السلم الدوليين[134].

---

[131] **عبد القادر مرزق**، المرجع السابق، ص 742.

[132] **محمد سعيد الدقاق**، التنظيم الدولي " النظرية العامة للأمم المتحدة" ، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 1986، ص 237.

[133] **المادة 53، من إتفاقية فيينا لقانون المعاهدات**، المصادق عليها مؤتمر الأمم المتحدة بشأن قانون المعاهدات عقد بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 2166، المؤرخ في 5ديسمبر 1966، رقم 2287 المؤرخ في 6 ديسمبر 1967، عقد خلال في دورتين في فيينا من 26 مارس الى 24 ماي 1968، خلال الفترة 9أفريل الى 22 ماي 1969، وقع عليها في 23 ماي 1969، دخل حيز التنفيذ في 27 جانفي 1980.

[134] **عبد القادر مرزق**، المرجع السابق، ص 742 -743.

الفرع الثاني: الدفاع الشرعي:

كيفت الحرب الروسية الأوكرانية بعدة وجهات النظر وحسب ما تدعي له روسيا فإنه دفاع شرعي ،الذي هو محل خلاف وتناقض بينهما وأسفر عن وجهتين للنظر ألا وهما وجهة النظر الروسي (اولا)، ووجهة النظر الأوكراني (ثانيا).

أولا: وجهة النظر الروسي:

ترى روسيا أن التكييف القانوني لهذه الحرب أنها دفاع شرعي وقائي، كما أن هذه الحرب هدفها نزع سلاح أوكرانيا والقضاء على النازية خاصة أنها عقدت بالفعل إتفاقيات للدفاع المشترك مع الدول الغربية، وهو ما يعد تهديدا لاستخدام القوة ويرد على ذلك بأن الدفاع الشرعي عندما أقره ميثاق الأمم المتحدة في المادة 51 من الميثاق أقره كاستثناء من مبدأ حظر استخدام القوة في العلاقات الدولية والذي ورد النص عليه في ديباجة الميثاق المادة 2 الفقرة الرابعة من الميثاق.[135]

و كما هو معلوم فان حالة الدفاع الشرعي يشترط لتوفرها طبقا للمادة 51 من الميثاق شرطان :

الشرط الأول: هو وقوع عدوان مسلح على الدولة وهو ما عبرت عنه المادة الأولى من الميثاق " اذا اعتدت" أي وقع الاعتداء بالفعل، وهذا العدوان كما عرفته لجنة تعريف العدوان التابعة للجمعية العامة بأنه "إستخدام القوة المسلحة من قبل الدول ضد السيادة ووحدة الإقليم أو لإستقلال السياسي لدولة أخرى، أو بأي شكل أخر يكون منافيا لميثاق الأمم المتحدة"[136].

وفي حالتنا هذه يثار التساؤل هل وقع اعتداء مسلح فعلا من جانب أوكرانيا ؟

في الحقيقة أوكرانيا لم تمارس الإعتداء المسلح فعلا، ولا نستطيع القول بأنه كان وشيك الوقوع.

---

[135] **المادة 51**، من ميثاق الأمم المتحدة السالف الذكر.

[136] **سلوى يوسف الاكيابي**، أثر الحرب الروسية الأوكرانية على تفسير وتطوير قواعد القانون الدولي، المجلة الدولية للفقه والقضاء والتشريع، المجلد الرابع،العدد 01، 2023، ص244.

فكل ما فعلته أوكرانيا أنها عندما أعلنت رغبتها في الإنضمام الى حلف الناتو هددت كما تقول روسيا في أمنها القومي، وهذا ما يعد سببا للدفاع الشرعي عن نفسها.

وهناك من الفقه الدولي من أيد توفر شروط الدفاع الشرعي في حالة ما إذا كان العدوان وشيك الوقوع، وأطلق عليها الدفاع الشرعي الوقائي ولاشك أن هذا يأخذنا لطرح سؤال أخر هل يشترط أن يكون العدوان مسلحا؟ في الحقيقة هناك رأيان في هذه المسألة:

الرأي الأول: يرى أن الدفاع الشرعي يوجد في أية صورة يكون عليها العدوان سواءا كان عدوانا مسلحا أو إقتصاديا أو إيديولوجيا.

الرأي الثاني: فلا يرى توفر حالة الدفاع الشرعي إلا في العدوان المسلح.

وتكييف هذه الحرب حسب ما تدعي روسيا بأنه دفاع شرعي محل خلاف فقهي، أساسه يكمن في أمرين مهمين وهما: الخلاف حول مدى ضرورة وقوع العدوان فعلا والخلاف حول طبيعة هذا العدوان هل يكفي العدوان المسلح فقط، أم أنه يشمل أية صورة أخرى غير العدوان المسلح كالعدوان الإقتصادي أو الأيديولوجي.

هذا ما يأخذنا للنظر في الشرط الثاني من شروط حالة الدفاع الشرعي وهو رقابة على أعمال هذا الحق، ذلك من ناحيتين، فالأولى تتمثل من ناحية المدة التي مفادها أن حق الدفاع الشرعي تمارسه الدولة المعتدي عليها لحين إتخاذ مجلس الأمن للتدابير اللازمة لحفظ السلم والأمن الدوليين بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة. أما من الناحية الثانية هي التناسب بأن يراقب مجلس الأمن تناسب أفعال الدفاع مع أفعال العدوان، ومن هنا يثور التساؤل هل بإمكان روسيا أن تلجأ الى مجلس الأمن[137]؟

في الحقيقة لم يكن بإمكان روسيا اللجوء إلى مجلس الأمن لعلمها بدور الولايات المتحدة الأمريكية وإنجلترا وفرنسا، فيه وحق النقض الذي يجعله عاجزا عن إصدار القرار.

[137] **ياسر اسماعيل محمد الدفراوي**، سلطات مجلس الأمن ومعوقات تحقيق التعايش السلمي في العلاقات الدولية " الحرب الروسية الأوكرانية نموذجا" ، مجلة البحوث الفقهية والقانونية، العدد 40، 2023، ص ص89 – 91.

ثانيا: وجهة النظر الأوكراني:

ترى أوكرانيا والغرب أن هذه الحرب تعد عدوانا عسكريا، وصفتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في جلستها الطارئة 2 مارس 2022 فقد أصدرت قرارا استنكرت بموجبه " عدوان الإتحاد الروسي على أوكرانيا الذي ينتهك المادة 2 الفقرة الرابعة من الميثاق، أين يطالب الإتحاد الروسي بوقف فوري لإستخدام القوة ضد أوكرانيا وبسحب جميع قواته العسكرية بشكل كامل وغير مشروط من أراضي أوكرانيا داخل حدودها المعترف بها دوليا[138].

نستطيع أيضا القول بأن الحرب الروسية على أوكرانيا تعد عدوانا عسكريا حتى في منظور القانون الدولي بغض النظر عما أحدثته هذه الحرب من تغيير في الواقع الدولي، وإتجاهنا نحو عالم متعدد الأقطاب، لكن الحق أحق أن يتبع حيث لا يمكن الحديث عن الدفاع الشرعي إلا بعد وقوع العدوان فعلا[139].

لذا يجب الإلتزام بنص المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة لأن السماح بما يسمى بالدفاع الشرعي الوقائي يفتح بابا لا نستطيع التحكم في الولوج منه، فمن ذا الذي يقرر أن هناك عدوانا وشيك الوقوع، ولا شك الدول ستجعل من ذلك مبررا لما تقدم عليه من أعمال عدوانية تصفها بالدفاع الشرعي[140].

المطلب الثاني: تأثير الحرب الروسية الأوكرانية على قواعد القانون الدولية المرتبطة للسلم والأمن الدوليين:

يخضع مبدأ استخدام القوة أو التهديد بإستخدامه وفق ميثاق الأمم المتحدة لإستثنائيين هما: الأول يتمثل في الإذن من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة والثاني ما يعرف بالدفاع الشرعي، ومن الواضح أن روسيا بررت إستخدامها للقوة بواسطة الدفاع الشرعي والتدخل

---

[138] **قرار الجمعية العامة**، الصادر في 2مارس 2022، بشأن الوقف الفوري لإستخدام القوة ضد أوكرانيا، (A/RES/ES-11/L.1).

[139] **ياسر إسماعيل محمد الدفراوي**، المرجع السابق، ص 92 – 93.

[140] **المادة 51**، من ميثاق الأمم المتحدة، السالف الذكر.

المشروع، ولم تستند إلى الأول إلا وهو تفويض من مجلس الأمن لإستخدام القوة ضد أوكرانيا.

وسنتطرق إليه في(الفرع الأول)، ثم سنبين دور أجهزة الأمم المتحدة في الحرب الروسية الأوكرانية(الفرع الثاني)، ثم دور القضاء الدولي في الحرب الروسية الأوكرانية (الفرع الثالث).

الفرع الأول: الدفاع الشرعي والتدخل المشروع:

ورد في خطاب لرئيس فلاديمير بوتين في 2022/02/24 عدة مبررات، مع إرفاقها بإخطار، وبالتالي من خلال تحليل الخطاب الروسي ومدى إستخدامه للقوة بشكل مشروع وفق لأحكام القانون الدولي، فإنه سنقسم مبررات روسيا لإستخدام القوة ضد أوكرانيا بشكل مشروع في وجهة النظر الروسية إلى فئتين: مبررات تندرج تحت فكرة الدفاع الشرعي لنفس(أولا)، ومبررات تندرج تحت فكرة الدفاع عن الغير أي التدخل المشروع (ثانيا)[141].

أولا: الدفاع الشرعي:

ومن خلال ما سبق يثار التساؤل حول المفهوم الروسي لدفاع الشرعي نظرا لتوسيعه من طرف(و م أ) ليشمل ما عرف "بالدفاع الشرعي الوقائي "في حربها على العراق، لذلك سنحاول التعرض لتفسير الروسي لدفاع الشرعي من زاويتين: الأولى إستناد روسيا إلى فكرة الدفاع الشرعي والثانية أثر التفسير الروسي للدفاع الشرعي على تفسير وتطوير قواعد القانون الدولي[142].

1-استناد روسيا الى فكرة الدفاع الشرعي:

[141] **سلوى يوسف الإكيابي**، المرجع السابق، ص244.

[142] **حسن نافعة**، الحرب في أوكرانيا وحتمية إصلاح الأمم المتحدة، نشر بتاريخ 2022/07/09، تاريخ الإضطلاع 27 /2022/05، على الساعة 14:37، على الموقع التالي:

https://www.alaraby.co.uk/opirion.

لتبرر روسيا استخدامها لحقها في الدفاع الشرعي، إستندت إلى عدة أسباب، يمكن دمجها تحت ثلاثة، أسباب:توسع الناتو شرقا (ا)، تطوير أسلحة بيولوجية على الأراضي الأوكرانية (ب)،تهديد من داخل الأراضي (ج) وبالإضافة إلى هذه الأسباب إستندوا أيضا إلى وجود خطر بهجوم محتمل ضد روسيا يبرر حقها في الإستخدام المشروع للقوة ضد أوكرانيا، وسنتناول هذه الأسباب فيما يلي:

ا)-توسع الناتو شرقا:

دافعت روسيا عن نفسها عند إستخدامها لدفاع الشرعي إستنادا إلى وجود تهديد للدولة الروسية يتمثل في توسيع الناتو شرقا، الذي يعتبر السبب الرئيسي لإستخدام روسيا للقوة المسلحة ضد أوكرانيا[143].

كما تبين من خلال خطاب الرئيس الروسي الذي تحدث فيه وبين إعتقاداته ومخاوفه ومدى معرفته لتمدد كتلة منظمة حلف الشمال الاطلسي وزحف بنيتها التحتية العسكرية المقتربة أكثر فأكثر من حدود روسيا وأنه تهديد حقيقي ليس بمصلحته.

ب)-تطوير أسلحة بيولوجية في اوكرانيا:

أعلنت روسيا بعد وقت قصير من غزوها لأوكرانيا، أن جيشها قد كشف عن وجود أدلة على إحتوائهم ببرامج بيولوجية عسكرية تمولها(و م أ) في أوكرانيا، رغم أنه لم يتضمن الخطاب الرئيسي الإشارة إلى تطوير أسلحة بيولوجية في أوكرانيا.

بالإضافة الى ذلك وجود وثائق تؤكد تطوير مكونات أسلحة بيولوجية، وإشارت روسيا في جلسة مجلس الأمن، بتاريخ 11مارس 2022، إلى أن أوكرانيا لديها حوالي 30منشاة لتطوير الأسلحة البيولوجية تمولها (و أ م) وحلف الناتو العاملين على أرضها والتي تشكل تهديدا لروسيا[144].

---

[143] **سلوى يوسف الإيكيابي**، المرجع السابق، ص245.

[144] **روسيا تفشل في تمرير مشروع قرار في مجلس الأمن بشأن مزاعم الأنشطة البيولوجية في أوكرانيا**، نشر بتاريخ 11/02/ 2022، تاريخ الإضطلاع 06/05/ 2023، على الساعة 14:15، على الموقع:

وفي 2 نوفمبر 2022 تقدمت روسيا مرة اخرى بمشروع قرار إلى مجلس الأمن يهدف إلى إجراء تحقيق بتفويض منه بشأن حيازة أوكرانيا للأسلحة البيولوجية، وذلك إستنادا لإتفاقية الأسلحة البيولوجية المادة6 التي تحظر إنتاج ونقل وتخزين إستخدام الأسلحة البيولوجية والتكسينية لعام 1972، وقد فشل القرار الذي تبني بسبب الفيتو من طرف 3 دول الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا والمملكة المتحدة[145].

ج)-تهديد من داخل الأراضي الأوكرانية:

وقد ركز الرئيس بوتين على نقطة أخرى وهي أن أوكرانيا تمثل تهديدا لروسيا في حد ذاتها ككيان إقليمي، إذ تضمن الخطاب مايلي :«ولكن روسيا لايمكن أن تشعر بالأمان، وأن تنمو وتعيش في ظل التهديد المستمر التابع من أراضي أوكرانيا الحالية....».

2-أثر التفسير الروسي للدفاع الشرعي على تفسير وتطوير قواعد القانون الدولي:

تأثرت قواعد القانون الدولي عند التفسير الروسي لدفاع الشرعي وساهمت في تطويرها، والتي تتمثل في أثارين: الحق في الدفاع الشرعي بموجب المادة 51من الميثاق، وأثر الحرب الروسية على تفسير الحق في الدفاع الشرعي.

أ)-الحق في الدفاع الشرعي بموجب المادة 51من الميثاق:

وفق المادة 51 يعترف الميثاق بالحق الطبيعي للدول في إستخدام الدفاع الشرعي وبالتالي نفهم منها أنه لقيام هذا الحق يجب أن يوجه ضد إعتداء أو إبلاغ مجلس الأمن فوار إستخدامها حق الدفاع الشرعي بالإضافة أن يكون مؤقتا لحين إتخاذ المجلس التدابير الأزمة لإعادة الأمن والسلم الدوليين[146].

https://news.un.org/ar/story/1114987/11/2022.

[145] **المادة 6**، من إتفاقية حظر إستحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البيولوجية والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة، موقعة في 10أفريل 1972، دخلت حيز النفاذ في 26مارس 1975.

[146] **المادة 51**، من ميثاق الأمم المتحدة، سالف الذكر.

وبتطبيق فكرة الدفاع الشرعي الوقائي كما هي مؤيدة لدى أغلب الفقه، وترى أغلب كتابات القانون الدولي أن حجج روسيا في إستخدام الدفاع الشرعي غير قائمة لأسباب التالية

– لم تثبت روسيا إدعاءها بأن توسع الناتو شرقا قد يشكل تهديدا حقيقيا للآمن القومي بل ركز الخطاب الروسي على خطط الناتو التوسيعية، كما لم يشير إلى هجوم مسلح أو إستخدام خطير للقوة ضد روسيا من قبل الناتو.

– لا يعد مجرد إمتلاك منشات تطوير أسلحة بيولوجية تهديد واقعي وشيك، وأن تمويل الولايات المتحدة الأمريكية لهذه البحوث التي تجرى في أوكرانيا علني، بالإضافة إلى الإدعاءات المختلفة بوجود مرافق سرية لتسليح مثل هذا النشاط غير صحيحة وليس هناك دليل يدعمها حتى الوقت الحالي، ونفت (و م أ) من خلال الجلسة التي عرضت روسيا فيها إمتلاك أوكرانيا لمنشات تطوير أسلحة بيولوجية في 11مارس 2022 بأن تكون مرتبطة في تطويرها[147].

ب)–اثر الحرب الروسية الأوكرانية على تفسير الحق في الدفاع الشرعي:

إدعت روسيا بأن أوكرانيا لديها أسلحة بيولوجية مما يعيد التاريخ إلى قضية (و م أ) مع العراق ففي كلا السياقين "الروسي والأمريكي " لم تنتظر الدولتان صدور قرار من مجلس الأمن ولم تحصلا على تفويض منه، وشن الحرب على أوكرانيا دون تفويض مجلس الأمن، وإستند الرئيس الروسي إلى فكرة الأمن القومي.

ثانيا: التدخل المشروع:

نظرا لما سبق من المبررات التي ساقها خطاب الرئيس الروسي وإستناد فكرة التدخل المشروع لروسيا أما دفاعا عن دولة أخرى تحت فكرة الدفاع الشرعي الجماعي، وأما دفاعا عن دولة اخرى تحت فكرة التدخل لأغراض إنسانية.

1–الدفاع الشرعي الجماعي:

[147] **سلوى يوسف الإكيابي**، المرجع السابق، ص ص247–248.

تعترف المادة 51 من الميثاق صراحة بحق الدول في إستخدام الدفاع الشرعي الجماعي، وتنطبق عليه نفس معايير الدفاع الشرعي الفردي وشروطه وينطبق في ثلاث حالات: الدفاع الشرعي الجماعي بطلب من دولة، الهجوم المسلح الوشيك، المساعدة العسكرية عند الطلب[148].

ا) الدفاع الشرعي الجماعي بطلب من دولة:

إستخدم هذا النوع من الحق لصالح جمهوريتي دونيتسك ولوغانسك الشعبيتين، وقد وقع الرئيس بوتين في 21 فيفري 2022، مرسومين رئاسيين يعترف فيهما بجمهوريتي دونيتسك ولوغانسك رقم81و82 وذلك بناءا على الإرادة الحرة المحلي، وتعهدت روسيا في المرسومين بتأدية "وظائف دعم السلام" على الأراضي الدولية[149].

وبمجرد الإعتراف بهما وقعتا فورا معاهدات صداقة ومساعدة مع روسيا في 2022/02/21 وطلبتا مساعدتها العسكرية في 2022/02/23، لكن رغم الإعتراف بهما إلا أن أغلب الدول رفضت الإعتراف بالجمهوريتين.

وقد ذكرت الجمعية العامة أن الإعتراف بهذه الجمهوريتين يعتبر إنتهاكا لوحدة أراضي وسيادة أوكرانيا مع مبادئ الميثاق وهذا ما أكده أيضا الأمين العام للأمم المتحدة.

ب)-الهجوم المسلح الوشيك:

أعلنت وزارة الدفاع الروسية 2022/03/9 أن قواتها في أوكرانيا كشفت عن وثائق سرية بوجود عملية عسكرية سرية ضدها في منطقة دونباس بدعم من الناتو و(و م أ) وبالتالي فإن هجومها يعد دفاعا شرعيا جماعيا لها عن جمهوريتين لوغانسك ودونيستك.

وقد أعيبت هذه الحجة المقدمة من روسيا بعيبان:

[148] **المادة 51 من الميثاق** ، سالف الذكر.

[149] **سلوى يوسف الاكيابي** ، المرجع السابق،ص ص258-261.

– أن روسيا لم تكن تعلم بوقوع الهجوم حتى قامت هي بذلك، فإن هجومها لم يكن رد فعل لوجود هجوم وشيك.

– أنه لم يتم التحقق من صحة الوثائق التي تزعم بوقوع هجوم وشيك من قبل القوات المسلحة الأوكرانية، فهو يعارض مفهوم الدفاع الشرعي[150].

ج)– المساعدة العسكرية عند الطلب:

يرى البعض أن التدخل العسكري الروسي لمساعدة جمهوريتي دونتسك ولوغانسك الشعبيتين هو ما يعرف بالمساعدة العسكرية عند الطلب، وهو التدخل الذي تقوم به دولة ما بناءا على طلب السلطات الحاكمة للدولة الأخرى، فهي لا تعد دفاعا شرعيا وإنما الإستخدام المشروع للقوة ويشترط في المساعدة العسكرية ثلاث شروط وهي:

- أن يتم طلب المساعدة العسكرية بشكل صريح من قبل الدولة.
- أن تقتصر العمليات العسكرية على أراضي دولة صاحبة الطلب.
- أن يقدم طلب المساعدة قبل إستخدامها الفعلي.

وبناءا على ماسبق يمكن القول أن إستناد روسيا إلى الحق الدفاعي الجماعي لتبرير فعلها يفتقر إلى كون الجمهوريتين دولتين وفق قواعد القانون الدولي[151].

2 – التدخل لأغراض إنسانية:

تضمن الخطاب الروسي عدة إشارات إلى التدخل العسكري لأغراض إنسانية، ويستخلص منه أن أسس الهجوم العسكري ضد أوكرانيا كان تدخل إنساني لحماية الأشخاص من بينهم المواطنون الروسيون في الخارج والسكان المدنيين سواءا كانوا يكان أوكرانيا أو جمهوريتي لوغانسك ودونيستك الشعبيتين، سنتعرض لكل منهما في ما يلي:

[150] **سلوى يوسف الاكيابي**، المرجع السابق، ص262 .

[151] **سلوى يوسف الإيكيابي**، المرجع السابق، ص 262 – 263.

أ)- التدخل العسكري لحماية المواطنين في الخارج:

لكون التدخل العسكري لحماية المواطنين مشروع يجب ثلاث شروط لتطبيقه، وإستنادا لمفهومه فإن فكرة تدخل روسيا لحماية المواطنين ما هو إلا ذريعة للحربوليس محاولة حقيقة لحماية حقوق الإنسان، وتبريرها للهجوم العسكري على أوكرانيا غير صحيح حيث تم منح لعدد كبير من الأشخاص قبل الهجوم الجنسية الروسية.

ب)- التدخل لحماية السكان المدنيين:

يتم هذا التدخل بتكافل في إنتهاكات لحقوق الإنسان والإبادة الجماعية ونزع النازية، فقد تضمن الخطاب الروسي إشارة إلى هدفه في إنقاذ جميع المواطنين الأوكرانيين من الإنتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان، بالإضافة إلى إشارته الإبادة الجماعية التي تمارسها السلطات الأوكرانية ضد السكان الروس والأوكرانيين من أصل روسي منذ عام 2014.

وقد أشار أيضا إلى أنه سيسعى إلى نزع النازية في أوكرانيا وذلك عن طريق هيكل القيادة السياسة الأوكرانية أشبه بالنظام النازي[152].

الفرع الثاني: دور أجهزة الأمم المتحدة في الحرب الروسية الأوكرانية:

يثور تساؤل حول دور أجهزة الأمم المتحدة وبالأخص مجلس الأمن بإعتباره الجهة المسؤولة عن الحفاظ على السلم والأمن الدوليين وذلك بمنع الدول من إستخدام القوة بشكل غير مشروع، والذي يليه الجمعية العامة للأمم المتحدة التي يجوز لها أن تصدر قرارات غير ملزمة بموجب القرار الإتحاد من أجل السلام في حالة فشله للإضطلاع بمسؤولياته ولذلك سنتناول موقف كلا من مجلس الأمن (أولا)، الجمعية العامة (ثانيا) حول القضية الروسية الأوكرانية.

[152] **المرجع نفسه**، ص ص 264 – 270.

أولا:مجلس الأمن:

حدد ميثاق الأمم المتحدة كل إختصاصات وسلطات مجلس الأمن ووكل إليه وظيفة أساسية ألا وهي حفظ الأمن والسلم الدوليين، بإصدار قرارات ملزمة لكافة دول الأعضاء إلى أن يصل إلى إتخاذ تدابير قمع ومنع للحد من إستخدام القوة العسكرية[153].

إستنادا لذلك طرحت الولايات المتحدة الأمريكية وألبانيا في 25فيفري 2022، مشروع قرار يدين الحرب الروسية ضد أوكرانيا على مجلس الأمن للتصويت، أيد الأغلبية بإحدى عشر عضوا في المجلس وإمتنعت عنه ثلاثة دول (الصين، الهند، الإمارات العربية المتحدة)، وأسفر بفشله في النهاية بسبب إستخدام حق النقض (الفيتو) من قبل روسيا.

وأصدر مجلس الأمن قرار بشأن إجتماع طارئ لمناقشة الأزمة في أوكرانيا[154]، كما أجريت إستفتاءات لإنضمام عدة مناطق من أوكرانيا إلى روسيا نحو 99بالمئة في دونستك ولوغانسك بنسبة 93 بالمئة في أواخر سبتمبر2022، وعلى إثري ذلك قدم كمشروع قرار إلى مجلس الأمن لإدانة الضم الغير المشروع لهذه المناطق فتم رفضه أيضا لإستخدام روسيا لحق الفيتو.

إنتقدت النرويج حق النقض وصرحت بأن إستخدامه يعرقل الغرض من الميثاق وبه يتم إنتهاك أسس الميثاق. ومن ناحية أخرى تقدمت روسيا بمشروع قرار إلى مجلس الأمن يتعلق بالوضع الإنساني في أوكرانيا 23 مارس 2022، تطالب فيه توفير الحماية الكاملة للمدنيين خاصة العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية والأفراد العاملين في المجال الطبي وقد

[153] **الفيتو الروسي يحول دون تمرير مشروع قرار حول الوضع في أوكرانيا**، 02/25/ 2022، تاريخ الإضطلاع 2023/06/06، على الساعة 12:30، على الموقع التالي :

https://news.un.org/ar/story/1095042/02/2022.

[154] **قرار مجلس الأمن رقم (2623)**، الصادر في 27 فيفري 2022، بشأن عقد اجتماع طارئ لمناقشة الأزمة في أوكرانيا، (S/RES/2623).

فشل تبني هذا القرار بعد أن صوتت له دولتان فقط روسيا والصين، إمتنعت عنه 13 دولة[155].

في 3نوفمبر 2022 تقدمت روسيا مرة أخرى بمشروع قرار إلى مجلس الأمن يهدف إلى إجراء تحقيق بتفويض من مجلس الأمن بشأن حيازة أوكرانيا لأسلحة بيولوجية، وذلك استنادا إلى المادة 6 من إتفاقية الأسلحة البيولوجية التي تحظر إنتاج وحيازة ونقل وتخزين الأسلحة البيولوجية.وقد فشل في تبني في هذا القرار أيضا بسبب الفيتو وذلك بتصويت ثلاث دول وإمتناع عشر دول.

وجدير بالذكر أن أول بيان يصدر من مجلس الأمن بخصوص الحرب الروسية الأوكرانية كان في جلسته رقم 9028 بعنوان صون السلم و الأمن في أوكرانيا[156]، ومن خلال ماسبق فإن مجلس الأمن قام بوظيفته الرئيسية ألا وهي حفظ الأمن والسلم الدوليين وذلك لإستخدام حق الفيتو، من قبل كافة الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن بإستثناء الصين.

ثانيا: الجمعية العامة:

فشل مجلس الأمن في إتخاذ القرارات في حفظ الأمن والسلم الدوليين مما أفسح المجال بشكل كبير إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة عبر التصرف بموجب قرار الإتحاد من أجل السلام، كذلك للدول في التدخل من أجل التعويض عن فشل دور مجلس الأمن في السلم الدولي.

بموجب قرار الإتحاد من أجل السلام تتمتع الجمعية العامة بسلطة التصرف إذا فشل مجلس الأمن في إتخاذ القرار وذلك بالتصرف على النحو المطلوب للحفاظ على الأمن

[155] **مشروع القرارالروسي بشان مساعدة أوكرانيا بفشل مجلس الأمن** ، أخبار الأمم المتحدة، 23 مارس 2022.تم الإضطلاع عليه في يوم 2023/06/05 ، على الساعة 10:00 ، على الموقع التالي:
https://news.un.org./ar/story/1097052/03/2022.

[156] **بيان مجلس الأمن في جلسته رقم (9028)**، الصادر في 6 ماي 2022، بشأن صون السلم والأمن في أوكرانيا، (S/PRST/2022/3).

والسلم الدوليين، فهو ينص في حالة عجز مجلس الأمن في تنفيذ مسؤوليته الرئيسية فإن لها الحق النظر فورا في المسألة بتقديم قرارات[157].

واستنادا لهذا القرار عقدت الجمعية جلستها الحادية عشرة الإستثنائية الطارئة في 1مارس2022 ، في تصويت لإدانة الحرب الروسية ضد أوكرانيا بعد إخفاق مجلس الأمن في إتخاذ القرار بالإدانة في 25فيفري 2022، وقد قدم نفس مشروع القرار المعروض على مجلس الأمن إلى الجمعية العامة، وبعد المناقشات إعتمدت الجمعية العامة بأغلبية ساحقة قرارا في 2مارس2022، يدين العدوان الروسي على أوكرانيا ومطالبة روسيا بإنهاءحملتها العسكرية في أوكرانيا على الفور بأغلبية ثلثي الأصوات 41 صوت موافق مقابل خمس أصوات رافضة و35 ممتنع عن التصويت[158].

في 24نوفمبر 2022 إستأنفت إجتماعها الطارئ الحادي عشر الذي عقدته في 21 فيفري 2022، وصوتت الجمعية العامة على قرار يدعو الدول الأعضاء إلى إنشاء ألية دولية للتعويض عن الأضرار والخسائر والصدمات الناجمة عن الغزو الروسي الأوكراني، أيدته 94 دولة وعارضته14 دولة وإمتنعت عنه 73 دولة عن التصويت.

من خلال ما سبق يظهر أن فعالية الجمعية العامة كبديل لمجلس الأمن في إتخاذ القرارات بخصوص الأمن والسلم لم تأخذ به بسبب تعلرضها لضغط سياسي من الدول الغربية على بقية الدول، إضافة على إعتمادها على نظام التصويت المسجل.

الفرع الثالث: دور القضاء الدولي في الحرب الروسية الأوكرانية:

يلعب القضاء الدولي دورا هاما في ردع الدول عن إستخدام القوة بشكل غير مشروع وحل منازعاتها الدولية، وعلى وجه التحديد القضاء الجنائي الدولي الذي له دور أيضا لا يستهان به في محاسبة المسؤولين عن إرتكاب جرائم دولية، وفي سياق الحرب الروسية

[157] **قرار الجمعية العامة رقم (1377)**، سالف الذكر.

[158] **قرار الجمعية العامة** ، الصادر بتاريخ 2مارس 2022، بشأن إدانة العدوان الروسي الأوكراني ومطالبة روسيا بإنهاء حملتها العسكرية في أوكرانيا، (ES-11/2).

الأوكرانية فقد قامت أوكرانيا باللجوء تقريبا لمعظم المنظمات القضائية الدولية التي قد تسطتيع رفع دعوة أمامها ضد روسيا، سنركز على محكمة العدل الدولية (أولا)، المحكمة الجنائية الدولية (ثانيا).

أولا: محكمة العدل الدولية:

قامت أوكرانيا برفع دعوى ضد روسيا أمام محكمة العدل الدولية عام 2018 ، تزعم فيها بأن تصرفات روسيا في شرق أوكرانيا وشبه جزيرة القرم إنتهكت الإتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب، بالإضافة إلى إنتهاك الإتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري.

إدعت أوكرانيا أيضا في هذه الدعوى أن روسيا فشلت في منع ومحاربة تمويل الإرهاب وأنها قدمت الأسلحة للإنفصاليين في إقليم الدونباس، ليقوموا بالوكالة عنها بإستهداف المدنيين، وأنها شاركت في عملية محو ثقافي في شبه جزيرة القرم فضلا عن جرائم الإختفاء القسري والقتل،وقد دافعت بروسيا بعدم إختصاص المحكمة إلا أن المحكمة تولت الإختصاص القضائي ورفضت دفوع روسيا الأولية[159].

وبعد أيام من الحرب الروسية الأوكرانية تقدمت أوكرانيا بطلب أخر يتعلق بتفسير وتطبيق إتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعيةن والمعاقبة عليها لعام 1948، واستنادا للمادة الثالثة من الإتفاقية، ووجهت أوكرانيا إستفسارين للمحكمة:

1 – ما إذا كانت أوكرانيا ترتكب إبادة جماعية وفق لمفهوم الإتفاقية.

---

[159] **سلوى يوسف الإكيابي**، المرجع السابق، ص282 – 284.

أنظر أيضا:=

=**محمد يوسف**، الإجتياح الروسي لأوكرانيا وتداعيته من منظور القانون الدولي، نشرت في 2022/04/12، تاريخ الإضطلاع 2023/05/15، على الساعة 22:15، على الموقع:

https://democraticac.de/?p=81679.

2 – ما إذا كانت روسيا لديها سلطة إستخدام القوة بما في ذلك قتل المدنيين[160].

وروسيا أساءت إستخدام مفهوم الإبادة الجماعية حسب ما دافعت أوكرانيا عنه وطلبت من المحكمة القضاء لها بالتدابير المؤقتة التالية:

أ – أن توقف روسيا على الفور العمليات التي بدأتها في 24 فيفري 2022.

ب – أن تضمن روسيا أي وحدات عسكرية مسلحة أو غير نظامية، لن يتخذوا أي خطوات لتعزيز العمليات العسكرية بهدف معاقبة أوكرانيا.

ج – أن تمتنع روسيا عن أي إجراء قد يؤدي إلى تفاقم أو تمديد النزاع أو أن يجعله أكثر صعوبة.

د – أن تقدم روسيا تقريرا إلى المحكمة بشأن التدابير المتخذة لتنفيذ أمر المحكمة بشأن التدابير المؤقتةن بعد أسبوع واحد من هذا الأمر.

وفي رسالة روسيا المؤرخة في 8مارس 2022 لم تقدم فيها للمحكمة أي دليل على الإبادة الجماعية المزعومة، وقد أكدت فيها أنها لم تنفذ أي تدخل عسكري في أوكرانيا بسبب إتفاقية الإبادة الجماعية ولكن على أساس الدفاع الشرعي.

ولم تشارك روسيا في جلسات محكمة العدل الدولية بشأن التدابير المؤقتة، ومن بين أسباب ذلك إستقالت فريقها القانوني إحتجاجا على الغزو، لكنها أرسلت رسالة تطلب فيها من المحكمة رفض القضية، إلا أن المحكمة رفضت طلبها وإستمرت النظر في القضية.

وقد أصدرت محكمة العدل الدولية قرارها بشأن التدابير المؤقتة في 16مارس 2022 بخصوص ما إذا كانت أوكرانيا ترتكب إبادة جماعية، فإنها أشارت بأنها لن تكون قادرة على إتخاذ القرار وإنتقلت إلى الأسس الموضوعية، أما بخصوص ما إذا كانت روسيا لديها سلطة إستخدام القوة بما في ذلك " من المشكوك فيه أن الإنتقائية في ضوء موضوعها وغرضها

[160] **المادة الثالثة من اتفاقية منع جريمة الابادة الجماعية التي وقعت وصدقت بقرار من الجمعية العامة ،**260 الف (د.3)، المؤرخ في 12 جانفي 1951، صادقت عليها الجزائر في المرسوم رقم 339.63 المؤرخ في 11 سبتمبر 1963.

تسمح بإستخدام الطرف المتعاقد للقوة من جانب واحد في أراضي دولة أخرى من أجل معاقبة أو منع الإبادة الجماعية المزعومة".

وعقدت محكمة العدل الدولية جلسات إستماع في غضون 18 يوما من تقديم أوكرانيا لطلبها فحكمت لصالح أوكرانيا، وأصدرت قرارا بمنح أوكرانيا تدابير مؤقتة حسب المادة 41 من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية بأغلبية 13 قاضيا، وإمتناع القضاة الروس والصينيون عن التصويت وأمرت روسيا بوقف عملياتها العسكرية فورا في أوكرانيا وتجنب تفاقم النزاع.

وقد جعل هذا الحكم تنبذ روسيا من قبل المجتمع الدولي، فقد إستند إليه الرئيس الأمريكي ووجه تحذير إلى الصين من التحالف مع روسيا أو تزيدها بالأسلحة وإلا ستقع في مخالفة الأمر الصادر من المحكمة[161].

ثانيا: المحكمة الجنائية الدولية:

تعتبر كلا من أوكرانيا وروسيا غير طرفا في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية فلا إختصاص للمحكمة على الجرائم التي تقع على أرضهما أو على ضد رعاياهما،و يجب أن تقبل الدول إختصاص المحكمة الجنائية الدولية، وحسب المادة 12 الفقرة الثالثة، رغم أن أوكرانيا ليست دولة طرف في نظام روما إلا أنها قبلت الإختصاص وقبلت الإعلانيين في 9 أفريل 2014، و8نوفمبر 2015، ثم أكملت دراستها لهذه القضية ما بين الفترة 25 أفريل إلى 11 أفريل 2020[162].

[161] **المادة 41**، من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية.

[162] **المادة 12**، من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، أعتمدت من قبل جمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، في دورتها الأولى المنعقدة في نيويك خلال الفترة من 3 إلى 10 سبتمبر 2002، وقعت الجزائر عليه في 28 ديسمبر 2000.

وبعد الأحداث الأخيرة التي حدثت في 24 فيفري 2022، وعن الإنتهاكات التي قام بها الرئيس بوتين في الأراضي الأوكرانية رفعت أوكرانيا قضيتها إلى المحكمة الجنائية الدولية فأصدرت مذكرة إعتقال للرئيس الروسي بوتين ووزرائه[163].

ثالثا: المحكمة الدولية لقانون البحار:

تدعي أوكرانيا بأن روسيا إنتهكت إتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحا، فرفعت قضيتين ضدها أمام المحكمة الدولية لقانون البحار، الأولى قضية إحتجاز ثلاث سفن بحرية أوكرانية و24جنديا عام 2018.

وإستنادا إلى مطلبات أوكرانية المعقولة، أمرت المحكمة بإجراءات مؤقتة تأمر روسيا بالإفراج عن السفن وطاقمها، وإمتثلت روسيا لهذا الأمر في النهاية.

والثانية: زعم أوكرانيا أن روسيا إنتهكت حقوقها في إستغلال الهيدروكربون والموارد الحية في البحر الأسود وبحر أزوف من خلال البناء الغير القانوني الذي يهدد الملاحة والبيئة، فرفعت دعوة في فيفري 2018، وفي جانفي 2020، رفضت المحكمة اعتراضات روسيا وتولت الإختصاص القضائي عن جميع المطالبات التي رفعها أوكرانيا بإستثناء تقرير السيادة على شبه جزيرة القرم[164].

ومنه ساعدت هذه الدعاوي أوكرانيا على إثبات وتبيان وجهة نظرها وتحسين صورتها دون القيام بأي عمل عسكري.

---

[163] **ياسر اسماعيل الدفراوي**، المرجع السابق،ص ص 93-95.

[164] **المحكمة الدولية لقانون البحار،تقضي بالافراج عن 3 سفن اوكرانية تحتجزها روسيا**، تاريخ النشر: 2023/05/25،تاريخ الاضطلاع:2023/06/03،على الساعة: 13.22 على الموقع التالي:
https://m-youm-com.ampp-roject.org.

رابعا: المحكمة الاوروبية لحقوق الانسان:

رفعت أيضا أوكرانيا طلبا إلى هذه المحكمة الأوروبية لحقوق الانسان، وتلقته في 28 فيفري 2022 لإتخاذ تدابير مؤقتة عاجلة ضد الاتحاد الروسي وفقا للمادة 39 من لائحة المحكمة، حول ما يتعلق بالانتهاكات الجاسمة لحقوق الانسان التي ارتكبتها روسيا اثناء العدوان العسكري على سيادة الأراضي الأوكرانية[165].

وبعد ان نظرت المحكمة في الأعمال العسكرية المختلفة التي شنتها على مختلف الأراضي الأوكرانية، إنتهت ان هذه الأعمال تشكل مخاطر كبيرة وحقيقية ضد حقوق الإنسان المكفولة بموجب الإتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، كحق الحياة، حظر التعذيب، الحق في إحترام الحياة الخاصة والعائلية.

وبناءا على ذلك، أمرت المحكمة بتدابير مؤقتة ضد روسيا تتضمن أن تتوقف فورا وتمتنع عن الهجمات العسكرية المختلفة سواءا على المدنيين والأعيان المدنية، والمباني التحتية وغيرها داخل الأراضي التي قد تتعرض للهجوم[166].

[165] **المادة 39**، من لائحة المحكمة الأوروبية، معدلة بالبروتوكلين رقم 11 و14، ومتممة بالبرتوكول الإضافي والبروتوكولات رقم4 و6 و7 و12 و13.

[166] **روسيا تخرج من المحكمة الاوروبية لحقوق الانسان**، تاريخ النشر: 2022/06/07، تاريخ الإضطلاع:2022/06/03، على الساعة 13:48، على الموقع التالي:

https://arabic21-com.cdm.ampporgect.og.

خلاصة الفصل:

تعتبر مكانة وموقع أوكرانيا بين روسيا والغرب موضع صراع وتنافس وذلك لعدم الاتفاق بين روسيا والغرب على القضايا الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية، مما أدى اشتداد هذا التنافس وصولا الى وقوع حرب روسية أوكرانية التي تعتبر من أخطر الأزمات في العلاقات الدولية منذ انتهاء الحرب الباردة، الذي يتضمن تهديد بنشوب صراع واسع النطاق في القارة الأوروبية بين روسيا والولايات المتحدة الأمريكية، ودول الاتحاد الأوروبي وحلف الناتو من جهة أخرى والغرب.

كما أثرت الحرب الروسية الأوكرانية على تفسير وتطوير قواعد القانون الدولي، وبصفة خاصة قواعد اللجوء الى الحرب التي يحكمها في الأساس مبدأ حظر استخدام القوة باعتبار أن روسيا تتمسك بعدم مخالفة المبدأ استنادا لتفسير موسع للدفاع الشرعي كاستثناء من المبدأ، وتتمسك أوكرانيا وأغلب دول العالم والرأي الغالب في الفقه بانتهاك روسيا للمبدأ واعتبار استخدامها للقوة يقع ضمن مفهوم " العدوان" .

سعى المجتمع الدولي لحل الأزمة الروسية الأوكرانية الا أنها باءت كلها بالفشل رغم كل محاولاته سواءا من طرف أجهزة منظمة الأمم المتحدة والدول والقضاء الدولي، عجزوا عن وقف هذه الحرب، الامر الذي يشكل خطر حقيقي على الأمن الجماعي الدولي، ويبشر بأزمة على المستويات السياسية والإقتصادية والتجارية والمالية والأمنية.

خاتمة

خاتمة

ألقينا الضوء على مهام منظمة الأمم المتحدة في حفظ السلم والأمن الدوليين، والإنجازات والإخفاقات التي تعرضت لها منذ نشأتها لغاية الأن وقمنا بدراسة الحرب الروسية الأوكرانية كنموذج واقعي لعجز أجهزة منظمة الأمم المتحدة في حلها، ذلك بسبب العراقيل والصعوبات التي تواجهها، وعليه توصلنا الى بعض النتائج والتوصيات أهمها:

أولا: النتائج

- مجلس الأمن أنشئ من أجل صون السلم والأمن الدوليين، وبالتالي العمل على تحقيق التعايش السلمي في العلاقات الدولية فهو الجهاز الرئيسي المختص بذلك بالدرجة الأولى.
- منظمة الأمم المتحدة أثناء ممارستها لسلطاتها وإختصاصاتها في التعامل مع النزاعات الدولية من أجل حفظ السلم والأمن الدوليين وتحقيق التعايش السلمي، قد حقق بعض النجاحات ولكن كان هناك الكثير من الإخفاقات في سبيل تحقيق ذلك، فقد رافق الفشل عمل المجلس في الكثير من النزاعات التي عرضت عليها، و كان ذلك بسبب وجود معوقات وقفت عن طريق المجلس لتحقيق التعايش السلمي.
- تقوم الجمعية العامة بإصدار قرارات غير ملزمة بالرغم من أهميتها.
- بخصوص الحرب الروسية الأوكرانية هو مسألة إنضمام أوكرانيا الى حلف الناتو وذلك برغبة مشتركة من أوكرانيا والغرب وهو مصدر قلق روسيا.
- تعتبر الأزمة الأوكرانية أزمة كبرى نظرا لحجم الصراع والمصالح بين الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا على مناطق النفوذ الحيوي، مما ترك انعكاسات حادة على توازن القوى في النظام الدولي العالمي.

- تتطلب المصلحة الجيوسياسية الروسية أن تكون أوكرانيا ضمن فضائها نظرا للموقع المهم و الرابط بين روسيا و أوروبا.
- تعتبر أوكرانيا بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية أداة تجريد لروسيا من قواتها الإستراتيجية.
- العقوبات الإقتصادية التي فرضتها الغرب على روسيا لم تستطيع وقفها من التدخل في أوكرانيا، كما أن أوروبا ليست من مصلحتها خسارة روسيا لإستفادتها منها في مجال الطاقة.
- رغبة الولايات المتحدة الأمريكية محافظتها على النظام الدولي لتكون القوة الوحيدة المنفردة والمسيطرة على الساحة الدولية.
- عجز القانون الدولي في مواجهة طموحات الدول الكبرى خاصة الولايات المتحدة الأمريكية بالدرجة الأولى.
- عجز مجلس الأمن عن إتخاذ قرار بشأن إيقاف الحرب بسبب نظام التصويت (حق الفيتو).
- عجز القانون الدولي عن حل الأزمة الروسية الأوكرانية.

ثانيا: من خلال دراستنا لهذا الموضوع نقدم التوصيات التالية :

- أهم المعوقات التي يواجهها مجلس الأمن حق النقض (الفيتو) فإن لم تستطيع سلب هذا الحق من الدول الخمس الدائمة العضوية، لابد من ضرورة العمل على تقييد صلاحيات إستخدامه.
- ينبغي على الولايات المتحدة الأمريكية أن تتقبل التغيرات التي طرأت على بيئة النظام الدولي الحالي المتمثلة في بروز قوى دولية صاعدة جديدة مثل روسيا والصين، وباتت لها القدرة على منافستها من الناحية الاقتصادية والعسكرية وتحديد مصالحها الكونية، لذلك عليها أن تؤمن وتتقبل نهاية النظام الدولي أحادي القطبية.

- تسوية النزاع الروسي الأوكراني يمكن تحقيقه بالإتفاق بين روسيا وأوكرانيا والولايات المتحدة الأمريكية، أو حلف الناتو لتبقى أوكرانيا دولة محايدة في السياسة العالمية مما يخدم المصالح والأهداف الأوكرانية، الروسية، الأمريكية.
- ينبغي على أوكرانيا أن لا تكون فقط أداة بيد الدول الغربية تسعى من خلالها إلى تقويم النفوذ الروسي وتجريده من قواته اللإستراتيجية، فعليها أن تدرك بأن روسيا تعتبرها منطقة نفوذ قومي لها ولن تتخلى عنها لصالح الدول الغربية، لأن أي مواجهة عسكرية قادمة مع روسيا بسبب توجهات وميول أوكرانيا الغربية سنكون عاصمة كيف هي الخاسر الأكبر في هذه المواجهة.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا: باللغة العربية

I.الكتب

1/ أبو زيد عبد الناص، الامم المتحدة بين الإنجاز والإخفاق، دار النهضة العربية للطبع والنشر والتوزيع، مص،2008.

2/ أبو هيف علي صادق، القانون الدولي العام،" النظريات والمبادئ العامة، أشخاص القانون الدولي، النطاق الدولي، العلاقات الدولية، التنظيم الدولي، المنازعات الدولية، الحرب والحياد"، دار النشر منشأة المعارف، مصر،.2000

3/ بخوش حسام، أليات تطبيق القانون الدولي الإنساني على الصعيد الدولي، دار الهدى للطباعة والنشر، الجزائر،.2012

4/ بوراس عبد القادر، التدخل الإنساني وتراجع مبدأ السيادة الوطنية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2000.

5/ بومنجل خالد، فارق مجيب، الرحمان المهدي، إدارة النزاع في أوكرانيا بين المقاربة الأمنية الروسية والأمريكية، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والإقتصادية، ألمانيا،2018.

6/ حسين عمر،دليل المنظمات الدولية " منظمة الامم المتحدة، منظمات عالمية متخصصة، منظمة اقتصادية إقليمية "،الفكر العربي، الجزائر، 2000.

7/ حيدر حاج حسن الصديق، دور منظمة الأمم المتحدة في ظل النظام العالمي الجديد، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر،2007.

8/ خالد هشام محمد، العقوبات الدولية على روسيا ... الفاعلية و التأثير، مركز الرافدين للحوار، العراق،2022.

9/ حسين نافعة، الأمم المتحدة في نصف القرن "دراسة في تطور التنظيم الدولي منذ 1945، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، 1995.

10/ سهيل حسين الفتلاوي، الأمم المتحدة "اجهزة الامم المتحدة"، الجزء الثاني، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان،2011.

11/ سهيل حسين الفتلاوي، الأمم المتحدة " الإنجازات والإخفاقات" الجزء الثالث، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان،2011.

12/ سهيل حسين الفتلاوي، القانون الدولي العام في السلم، دار الثقافة، عمان، 2010.

13/ عبد الواحد محمد القارئ، التنظيم الدولي، الناشر عالم الكتب، (د س ن).

14/ عصام عبد الشافي، الحرب الروسية الأوكرانية ومستقبل النظام الدولي، (د س ن)، 3 ماي 2022.

15/ قوق سفيان، صاخور هشام، " التعاون الدولي في زمن الاوبئة (وباء كورونا– كوفيد– 19 نموذجا) الإشراف، قروفة زبيدة، جائحة كورونا (كوفيد 19) بين حماية الصحة العامة وتقييد الحقوق والحريات"، دار النشر الأصالة، الجزائر، 2021.

16/ محمد خليل الموسى، إستخدام القوة في القانون الدولي المعاصر، دار وائل للنشر، الأردن، 2004.

17/ محمد سامي عبد الحميد، أصول القانون الدولي العام" الجماعة الدولية، الجزء الاول، الطبعة السادسة، الناشر منشأ المعارف مطبعة الأنصار، الإسكندرية،.2000

18/ محمد سامي عبد الحميد، قانون المنظمات الدولية،" الامم المتحدة "، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، 2015.

19/ محمد سعادي، قانون المنظمات الدولية ،"منظمة الأمم المتحدة نموذجا" دار الجامعة الخلدونية،2014.

20/محمد سعيد الدقاق، التنظيم الدولي،" النظرية العامة للأمم المتحدة"، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 1986.

21/ محمد المجذوب، التنظيم الدولي،" النظرية العامة والمنظمات الدولية والإقليمية والمتخصصة "، الطبعة الثامنة، منشورات الحلبي، بيروت، 2006.

22/ مريم عمارة نسرين، نسرين شرفي، قانون المجتمع الدولي المعاصر، منشورات دار بلقيس، الجزائر،2014.

23/ نزيه علي منصور، حق النقض (الفيتو) ودوره في تحقيق السلم والأمن الدوليين، دار الكتابة العلمية، لبنان، 2009.

24/ وليد بيطار، القانون الدولي العام، المؤسسة الجماعية لدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، 2008.

II. المذكرات الجامعية:

أ) مذكرات الماجيستر:

1/ أحمد عبد الفتاح، داود تمراز، السياسة الخارجية إتجاه أوكرانيا وتداعياتها على الأمن القومي الروسي، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر في الدبلوماسية والعلاقات الدولية، كلية الآداب والعلوم الانسانية، جامعة الاقصى، فلسطين،2022.

2/ رجيا إسماعيل ملا محمد، السياسة الخارجية الروسية ما بين الدبلوماسية والنزعة العسكرية، دراسة تحليلية لعهد بوتين، رسالة ماجيستر في العلاقات الدولية، كلية العلوم الاقتصادية والادارية، قسم العلاقات الدولية، جامعة الشرق الأدنى،2021.

3/ نوري عبد الرحمان، دور مجلس الأمن في حل النزاعات الدولية بين النص والتفعيل، مذكرة لنيل ماجيستر في القانون الدولي والعلاقات الدولية، كلية الحقوق بن عكنون، جامعة الجزائر،2014.

ب) – مذكرات الماستر:

1/ حجريوة ياسين، خلافي توفيق، دور الجمعية العامة للأمم المتحدة في حفظ السلم والأمن الدوليين، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في الحقوق كلية الحقوق السياسية، جامعة عبد الرحمان ميرة،2017.

2/ سمية بوزيد، التدخل الدولي لحماية حقوق الانسان، مذكرة تكميلية لنيل شهادة الماستر، شعبة حقوق، تخصص منازعات عمومية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2014.

III– المقالات:

أ) المقالات الأكاديمية :

1/ أحمد جلال محمود عبده، السياسة الامريكية إتجاه التدخل العسكري الروسي في أوكرانيا وانعكاساتها على حلف الناتو، مجلة كلية السياسة و الاقتصاد، العدد16، أكتوبر2022.

2/ أسماء حداد، الحروب الهجينة:"الازمة الأوكرانية نموذجا"، مجلة مدارات سياسية ، (د س ن)، ديسمبر2017.

3/ بارة عصام، جهود منظمة الأمم المتحدة في التصدي لجائحة كوفيد-19 ،مجلة القانون الدولي للدراسات البحثية ،العدد 5، الجزائر ،2020،ص 10.

4/ سلوى يوسف الإكيابي، أثر الحرب الروسية الأوكرانية على تفسير وتطوير قواعد القانون الدولي، المجلة الدولية للفقه والقضاء والتشريع، المجلد الرابع، العدد 01، 2023، ص ص258-285.

5/ عبد الرحيم معتوق محمد نظرة في نجاحات الأمم المتحدة وإخفقاتها حيال حفظ السلم والأمن الدوليين، مجلة العلوم القانونية والشرعية، العدد08، (د س ن) ص ص209 - 211.

6/ عبد القادر مرزق، مبدأ حضر إستخدام القوة في القانون الدولي المعاصر، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية، المجلد الرابع عشر، العدد 03، 25 سبتمبر 2021،ص ص735-743.

7/ محمد العرابي، انعكاسات الحرب في أوكرانيا على أسيا، مجلة أفاق أسيوية الهيئة (العامة للإستعجالات)، العدد 2022،11،ص ص21-23.

8/ مديحة بن زكري، القيود المقررة لفرض العقوبات الإقتصادية الدولية الواردة ضمن الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة، مجلة حقوق الانسان والحريات، العدد 4، 2017ص 29.

9/ ياسر إسماعيل محمد الدفراوي، سلطات مجلس الأمن ومعوقات تحقيق التعايش السلمي في العلاقات الدولية " الحرب الروسية الأوكرانية نموذجا"، مجلة البحوث الفقهية والقانونية، العدد 40، 2023، ص ص89-100.

ب) – المقالات الالكترونية :

1/الفيتو الروسي يحول دون تمرير مشزوع قرار حول الوضع في أوكرانيا، أخبار الأمم المتحدة، بتاريخ 25فيفري 2022، تاريخ الإضطلاع:2023/06/06 على الساعة:12:30، على الموقع التالي:

https//news.un.org/ar/story/1095042/02/2022.

2/ المحكمة الدولية لقانون البحار تقضي بالإفراج عن 3 سفن أوكرانية تحتجزها روسيا، تاريخ النشر:2019/5/25، تاريخ الإضطلاع:03 /2023/06، على الساعة 13:22 على الموقع التالي :

https://m_youmt.com.cdm.ampp-roject.org

3/ بول أدامز روسيا وأوكرانيا، 30 الف جندي قتيل وجريح خسائر موسكو باخمرت، تاريخ النشر 2023/3/7، تاريخ الإضطلاع 2023/06/5، على الساعة 22:40 على الموقع التالي:

https://www.bbc.com/arabic/world-64883788

4/ حسن نافعة، الحرب في أوكرانيا وحتمية إصلاح الأمم المتحدة، بتاريخ 09 جويلية 2022،تاريخ الإطلاع:2023/05/27،على الساعة 14:37،على الموقع التالي:

https://www.alaraby.co.4K/opiruon.

5/ روسيا تخرج من المحكمة الاوروبية حقوق الانسان، تاريخ النشر: 2022/06/7، تاريخ الاطلاع :2023/06/3 ، الساعة 13:48 على الموقع التالي :

https://arabic21-com.cdm.ampp-roject.org

6/ روسيا تنشر مسودة مقترحاتها حول الضمانات الأمنية مع واشنطن، ماذا تضمنت؟ ، المصدر: الميادين نت + وكالات، تاريخ الإَضطلاع:2023/05/14، الساعة 14:10 على الموقع التالي:

=https://www.almayadeen.net/news/politics/:d8

7/ روسيا تفشل في تمرير مشروع قرار في مجلس الأمن بشأن مزاعم الأنشطة البيولوجية في أوكرانيا، بتاريخ 2 نوفمبر 2022، تاريخ الإضطلاع 2022/06/05، على الساعة 14:15، على الموقع التالي:

https://news.un.org/ar/story/1114987/11/2022

8/غراسينا بيطا، ماذا – هي بنود إتفاقية مينسك حول الازمة الاوكرانية، تاريخ الاطلاع 2023/05/05، الساعة 16:24 على الموقع التالي :

.https://m.amyadeen.net/news/politics/706914

9/محمد يوسف، الإجتياح الروسي لأوكرانيا وتداعياته من منظور القانون الدولي، تاريخ النشر 2022/04/12، تاريخ الإطلاع:2023/05/15، الساعة 22:15 على الموقع التالي :

https://democrtica.de/?p:81679

10/مستند حقائق:عام من الدعم لأوكرانيا، بواسطة u:s.mission، تاريخ الإطلاع: 2023/05/14 الساعة 22:10 على الموقع التالي :

https://eg.usembassy/govlar/fact-sheet-one-year-of-supporting-ukraine

IV- النصوص القانونية الدولية :

أ)-المواثيق و الاتفاقيات الدولية :

1/ ميثاق الأمم المتحدة والنظام الاساسي لمحكمة العدل الدولية، الموقع من طرف مندوبي حكومات الأمم المتحدة في مؤتمر سان فرانسيسكو بتاريخ 26جوان1945، دخل حيز التنفيذ في 24اكتوبر1945 وإنضمت الجزائر إلى هيئة الامم المتحدة في 04 أكتوبر1962 في جلستها رقم 1020.

2/ إتفاقية حظر إستحداث وضع وتخزين الأسلحة الكيميائية وتدمير هذه الأسلحة حررت بتاريخ 1993/01/13، متوفر على موقع منظمة الامم المتحدة.

3/ معاهدة حظر الأسلحة النووية،المبرمة من طرف الأمم المتحدة بتاريخ 07 جويلية 2017، وضعت لتوقيع بتاريخ 20 سبتمبر2017، دخلت حيز النفاذ بتاريخ 22 جانفي 2021.

ب)-القرارات الدولية:

ب/1-قرارات مجلس الأمن :

1/ قرار مجلس الأمن رقم (194)،الصادر بتاريخ في 11 ديسمبر 1948، بشأن حرب فلسطين، (S/RES/194).

2/قرار مجلس الأمن رقم (242)، الصادر في 22 نوفمبر1967،بشأن الوضع في الشرق الأوسط (S/RES/242).

3/ قرار مجلس الأمن زقم(338)،الصادر بتاريخ 22 أوكتوبر1979، بشأن وقف اطلاق النار في الشرق الأوسط.

4/ قرار مجلس الأمن (731)، الصادر بتاريخ 21 جانفي 1992، بشأن تسليم الرعيتين الليبيتين(S/RES/731).

5/قرار مجلس الأمن (748)،الصادر بتاريخ 31 مارس 1992، بشأن توقيع الجزاءات العسكرية و الديبلوماسية والإقتصادية لليبيا(748/ S/RES).

6/قرار مجلس الأمن رقم (2623)، الصادر بتاريخ 27 فبفري 2022، بشأن عقد اجتماع طارئ لمناقشة الأزمة في أوكرانيا(S/RES/2623).

7/ بيان مجلس الأمن في جلسته رقم (9028) الصادر بتاريخ 6 ماي 2022، بشأن صون السلم والأمن في أوكرانيا،(S/PRST/2022/3).

ب/2-قرارات الجمعية العامة:

1/ قرار الجمعية العامة رقم (1377)، الصادر بتاريخ 3 نوفمبر1950، المتعلق بإنشاء قرارا الإتحاد من أجل السلام.

2/قرار الجمعية العامة (1514)، الصادر بتاريخ 14ديسمبر 1960، المتعلق بتصفية تقرير الاستعمار.

3/قرار الجمعية العامة (1954)،الصادر بتاريخ 27نوفمبر 1961،المتعق بإنشاء لجنة تصفية الاستعمار.

4/قرار الجمعية العامة رقم (1991)، الصادر في 17ديسمبر 1963، يتضمن تعديل المواد 23،27،61، من ميثاق الامم المتحدة.

5/قرار الجمعية العامة،الصادر بتاريخ 2مارس 2022، بشأن إدانة العدوان الروسي الأوكراني ومطالبة روسيا بإنهاء حملتها العسكرية قي أوكرانيا(ES-11/2).

6/ قرار الجمعية العامة، الصادر بتاريخ 21فيفري 2022، يدعو لإنشاء ألية دولية للتعويض.

ب/3- التقارير الدولية: العالمية، الإجتماع الثالث للفريق العامل بتعزيز تأهب المنظمة وإستجابتها للطوارئ الصحية: تقرير حول تعاون منظمة الصحة العالمية مع كيانات الامم المتحدة العاملة أثناء حالات الطوارئ الصحية مع التركيز على الإستجابة لكوفيد -19، جنيف، الصادر بتاريخ 30سبتمبر 2021.

ثانيا :باللغة الاجنبية :

أ)- باللغة الفرنسية:

I -Ouvrages :

1/ Emmanuep Todd, après l'empire : Essai sur la décomposition du système américain, Editions, Gallimard, Paris, 2002.

2/ Evelyne Lagrange, les opérations de maintien de la paix et le chapitre VII de la charte des Nations Unies, Edition Montchrestien, Paris, 1999.

3/ Robert Kolb, Les dynamiques de droit International, Editions, A.Pedone, Paris, 2012 PP 25.36.

II-Articles :

-**MILLRT Dorelle ANNE Sophie**, «Non-prolifération nucléaire : régimes de non-prolifération mouvement d'ensemble et mouvement partiel », R.G.D.I.P, A.Pedone, Paris, Tome 1/11/2007.

ب)- باللغة الانجليزية:

-**STEVEN WOEHREL**, Ukraine : Curent, Issues and policy Congressional, Reserch service, Mai 2014.

الفهرس

العنوان

الفهرس الصفحة

شكر و عرفان:

اهداء:

مقدمة:.....1

الفصل الأول: مهام منظمة الأمم المتحدة في حفظ السلم والأمن الدوليين

المبحث الأول: أجهزة الأمم المتحدة في حفظ السلم و الأمن الدوليين: 12

المطلب الأول: مجلس الأمن:..... 12

الفرع الأول: مهام مجلس الأمن ونظام عمله..... 12

أولا: تكوين مجلس الأمن: 12

ثانيا: إجراءات العمل في مجلس الأمن واللجان التابعة له:..... 14

ثالثا: أحكام التصويت في مجلس الأمن :..... 16

الفرع الثاني: إختصاصات مجلس الأمن في مجال حفظ السلم و الأمن الدوليين 18

أولا: اختصاص المجلس بحل المنازعات الدولية حلا سلميا:..... 18

ثانيا: إتخاذ التدابير اللازمة لحفظ السلم والأمن الدوليين وإعادته إلى نصابه: 19

ثالثا: الإختصاصات الأخرى لمجلس الأمن:..... 20

المطلب الثاني: الجمعية العامة: 21

الفرع الأول: نظام عمل الجمعية العامة: 22

الفرع الثاني: تكوين الجمعية العامة و دوراتها: نتناول في هذا العنصر تشكيل الجمعية العامة وتنظيم دوراتها..... 22

أولا: تشكيل الجمعية العامة:..... 22

ثانيا: دورات الجمعية العامة:..... 23

الفرع الثالث: مناقشات الجمعية العامة وقراراتها:..... 24

أولا: جلسات الجمعية العامة:..... 24

ثانيا: النقاط النظامية: 25

الفرع الرابع: لجان الجمعية العامة و الأجهزة الفرعية لها:..... 25

أولا: اللجان الرئيسية : 26

ثانيا: اللجان المؤقتة للجمعية العامة: 26

ثالثا: اللجان التابعة للجمعية العامة: 27
الفرع الخامس: أحكام التصويت في الجمعية العامة 28
أولا: نسبة الحضور: 29
ثانيا: الفيتو: 29
ثالثا: الحرمان من التصويت: 29
رابعا: التصويت في القضايا العادية والقضايا المهمة: 29
خامسا: التصويت المسائل الغير المنصوص عليها في الميثاق: 30
سادسا: طريقة التصويت: 30
الفرع السادس: اختصاصات الجمعية العامة ووظائفها: 31
أولا: الإختصاصات المتعلقة بالمحافظة على السلم والأمن الدوليين: 32
ثانيا: إختصاصات الجمعية العامة بتصفية الإستعمار: 33
ثالثا: إختصاصات الجمعية العامة الإدارية و المالية: 33
رابعا: إختصاص الجمعية العامة في حفظ السلم والأمن الدوليين عند فشل مجلس الأمن في إتخاذ القرارات: 35
المبحث الثاني: تقييم دور منظمة الأمم المتحدة في مجال حفظ السلم والأمن الدوليين: 37
المطلب الأول: إنجازات الأمم المتحدة: 37
الفرع الأول: في مجال تسوية النزاعات بالطرق السلمية: 37
الفرع الثاني: في مجال الأمن الجماعي: 38
الفرع الثالث: في مجال نزع السلاح: 39
أولا: الإنجازات التي تحققت في مجال نزع السلاح: 39
ثانيا: نظرة تقديرية لنشاط الأمم المتحدة في نزع السلاح: 40
الفرع الرابع : في مجال تصفية الاستعمار: 40
أولا: الجهود التي بذلتها الأمم المتحدة في مجال تصفية الاستعمار: 41
ثانيا: نظرة تقديرية في تصفية الاستعمار: 42
الفرع الخامس : في مجال تحقيق رفاهية الشعوب (التنمية المستدامة): 42
أولا: التنمية لاقتصادية: 43
ثانيا: التنمية الاجتماعية: 43
الفرع السادس : في مجال حقوق الانسان: 44
الفرع السابع: في مجال مكافحة جائحة كورونا (كوفيد 19): 44
المطلب الثاني: إخفاقات الأمم المتحدة: 46

الفرع الأول: إخفاق مجلس الأمن في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين: 46
أولا: الإنتقائية في إختيار الموضوعات الدولية:..... 47
ثانيا: فرض العقوبات الاقتصادية على الشعوب: 49
ثالثا: الإنفعالية في إتخاذ القرارات:..... 50
رابعا: التدخل في الشؤون الداخلية للدول:..... 50
الفرع الثاني: إخفاق الجمعية العامة في الحفاظ على الأمن والسلم الدولي:..... 51
أولا: إخفاق الجمعية العمامة في تعريف الإرهاب:..... 51
ثانيا: إخفاق الجمعية العامة في أزمة العراق: 52
الفرع الثالث :إخفاق أجهزة الأمم المتحدة في قضية الصحراء الغربية: 53
الفرع الرابع: إخفاق أجهزة الأمم المتحدة في القضية الفلسطينية:..... 54
الفرع الخامس: إخفاق أجهزة الأمم المتحدة في حل النزاع الروسي الأوكراني: 55
خلاصة الفصل الأول:..... 56

الفصل الثاني: النزاع الروسي الأوكراني ومنظمة الأمم المتحدة

المبحث الأول: تطورات الأزمة الروسية الأوكرانية:..... 61
الفرع الأول: جذور الأزمة الروسية الأوكرانية:..... 61
الفرع الثاني: الأهمية الاستراتيجية لأوكرانيا في المنظور الروسي: 63
أولا: الأهمية الجيوستراتيجية..... 63
ثانيا: الأهمية الاقتصادية:..... 64
الفرع الثالث: الأهمية الاستراتيجية لأوكرانيا في المنظور الأمريكي: 65
أولا: الأهمية الجيوستراتيجية: 65
ثانيا: الأهمية الاقتصادية: 66
الفرع الرابع : مؤشرات القوة العسكرية في الجيشين الروسي والأوكراني: 67
الفرع الخامس: نتائج الحرب الروسية الأوكرانية: 68
أولا: الخسائر الروسية:..... 69
ثانيا: الخسائر الأوكرانية:..... 69
ثالثا: الخسائر الاقتصادية الأوروبية:..... 70

المطلب الثاني: السياسة الأمريكية إتجاه التدخل العسكري الروسي في أوكرانيا : 72
الفرع الأول: محددات السياسة الأمريكية إتجاه الحرب الروسية الأوكرانية: 72
الفرع الثاني: سمات و ملامح السياسة الأمريكية اتجاه الأزمة الروسية الأوكرانية: 75
أولا: تقديم الدعم السياسي والعسكري لأوكرانيا: 75
ثانيا: التأكيد على دعم دول الناتو: 76
ثالثا:فرض عقوبات غربية على روسيا: 77
الفرع الثالث: النتائج المترتبة على السياسة الأمريكية الداعمة لأوكرانيا: 78
المبحث الثاني: مدى إنطباق أحكام ميثاق الأمم المتحدة على النزاع الروسي الأوكراني: 79
المطلب الأول: مدى مشروعية الحرب الروسية في ظل ميثاق الأمم المتحدة: 80
الفرع الأول: مبدأ حظر إستخدام القوة: 80
أولا: نطاق مبدأ حظر القوة خلال نصوص الميثاق: 80
ثانيا: الطبيعة القانونية لمبدأ حظر استخدام القوة: 82
الفرع الثاني: الدفاع الشرعي: 84
أولا: وجهة النظر الروسي: 84
ثانيا: وجهة النظر الأوكراني: 86
المطلب الثاني: تأثير الحرب الروسية الأوكرانية على قواعد القانون الدولية المرتبطة للسلم والأمن الدوليين: 86
الفرع الأول: الدفاع الشرعي والتدخل المشروع: 87
أولا: الدفاع الشرعي: 87
ثانيا: التدخل المشروع: 90
الفرع الثاني: دور أجهزة الأمم المتحدة في الحرب الروسية الأوكرانية: 93
أولا:مجلس الأمن: 94
ثانيا: الجمعية العامة: 95
الفرع الثالث: دور القضاء الدولي في الحرب الروسية الأوكرانية: 96
أولا: محكمة العدل الدولية: 97
ثانيا: المحكمة الجنائية الدولية: 99
ثالثا: المحكمة الدولية لقانون البحار: 100
رابعا: المحكمة الاوروبية لحقوق الانسان: 101
خلاصة الفصل: 102

خاتمة 104
قائمة المراجع 108
الفهرس
ملخص

واقع منظمة الأمم المتحدة في ظل النزاعات المسلحة
النزاع الروسي الأوكراني نموذجا

ملخص

تهدف منظمة الأمم المتحدة إلى حفظ السلم والأمن الدوليين، ذلك بتكليف مجموعة من الأجهزة التي وكّل إليها هذه المسؤولية، وبدرجة أولى مجلس الأمن والجمعية العامة فهما أهم جهازين منح لهما ميثاق الأمم المتحدة سلطات وآليات فعاّلة للسهر لتأدية هذه المهمة ومنع الإخلال بها .

يعتبر مجلس الأمن أداة تكييف ينفرد بسلطة تقديرية واسعة في تقرير كل ما يخل ويهدد السلم والأمن الدوليين، بالإضافة إلى اتخاذ مختلف الإجراءات الردعية ضد الدول التي تخل بالمبادىء المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة، أما الجمعية العامة فهي تلعب دور تكميلي لمهام مجلس الأمن، فهي الجهاز الرئيسي الثاني بعده، وذلك بمنح الميثاق لها عدة اختصاصات من أهمها مناقشة ومداولة كل ما يدخل في مجال حفظ السلم والأمن الدوليين، إضافة إلى كونها تختص بقضايا السلم والأمن الدوليين التي فشل وعجز مجلس الأمن في اتخاذ قرارات بشأنها، فالجمعية العامة تتدخل مباشرة في إطار ما يسمى بالاتحاد من أجل السلام، وتعتبر الأزمة الروسية الأوكرانية من بين أهم القضايا الحديثة التي عجز عن معالجتها كل من مجلس الأمن والجمعية العامة، وذلك لعدة أسباب أبرزها حق الفيتو.

Résumé

L'Organisation des Nations Unies vise à maintenir la paix et la sécurité internationales, en confiant à un groupe d'organes chargés de cette responsabilité, principalement le Conseil de sécurité et l'Assemblée générale, car ce sont les deux organes les plus importants dotés de pouvoirs effectifs par la Charte des Nations Unies, des mécanismes permettant d'assurer l'exécution de cette tâche et d'en prévenir les manquements.

Le Conseil de sécurité est considéré comme un outil d'ajustement qui dispose d'un pouvoir discrétionnaire unique et étendu pour décider de tout ce qui viole et menace la paix et la sécurité internationales, En plus d'être préoccupée par les questions de paix et de sécurité internationales sur lesquelles le Conseil de sécurité a échoué et n'a pas pu prendre de décision à leur sujet, l'Assemblée générale intervient directement dans le cadre de la décision de l'Union pour la paix. La crise Russo-ukrainienne fait partie des questions modernes les plus importantes que le Conseil de sécurité et l'Assemblée générale n'ont pas étés en mesure d'aborder pour plusieurs raisons, notamment le droit de veto.